وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الإدارة والاقتصاد

التجارة الدولية في الخدمات ودورها في تعزيز القدرات الاقتصادية مع إشارة خاصة للعراق

رسالة مقدمة
إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة القادسية
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم الاقتصاد

من قبل
علي سليم عبد الحسين

بإشراف
الأستاذ الدكتور
عبد الكريم جابر شنجار العيساوي

١٤٣٨ هـ ٢٠١٧ م

بسم الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَالضُّحَى ۞ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى ۞ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ۞ وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَى ۞ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ۞ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى ۞ وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى ۞ وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى ۞ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۞ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۞ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ۞

صدَقَ آللهُ العليُّ آلعظيْم
سورة الضحى/ الآية (١-١١)

بسم الله الرحمن الرحيم

إقرار المشرف

أشهد بأن إعداد هذهِ الرسالة الموسومة بـ (التجارة الدولية في الخدمات ودورها في تعزيز القدرات الاقتصادية مع إشارة خاصة للعراق) للطالب (علي سليم عبد الحسين) قد جرى تحت إشرافي في قسم الاقتصاد في كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة القادسية ، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية.

التوقيع :

الاسم : أ . د . عبد الكريم جابر شنجار العيساوي

التاريخ : 19 / 7 / 2017

بناءً على التوصيات المتوافرة ، أُرشح هذه الرسالة للمناقشة .

التوقيع :

الاسم : أ . م . د . أمل اسمر زبون

رئيس قسم الاقتصاد

التاريخ : 19 / 7 / 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

إقرار المشرف اللغوي

أشهد أن الرسالة الموسومة بـ (التجارة الدولية في الخدمات ودورها في تعزيز القدرات الاقتصادية مع إشارة خاصة للعراق) للطالب (علي سليم عبد الحسين) قد تمت مراجعتها بإشرافي لتصبح سليمة من الناحية اللغوية .

التوقيع :

الاسم : أ . م . هيام عبد الكاظم

التاريخ : 19 / 7 / 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

إقرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة الموقعين أدناه نشهد أننا أطلعنا على الرسالة الموسومة بـ (التجارة الدولية في الخدمات ودورها في تعزيز القدرات الاقتصادية مع إشارة خاصة للعراق) التي تقدم بها طالب الماجستير (علي سليم عبد الحسين) وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية وقد ناقشنا الطالب بمحتوياتها وفيما له علاقة بها وقد وجدنا أنها مستوفية لمتطلبات الشهادة وعليه نوصي بقبول الرسالة بتقدير (جيد جداً عالي).

التوقيع
الاسم : أ . د . نبيل مهدي كاظم الجنابي
رئيساً
التاريخ : 19 / 7 / 2017

التوقيع
الاسم : أ . م . د . عدنان محمد الشدود
عضواً
التاريخ : 19 / 7 / 2017

التوقيع
الاسم : أ . م . د . محمد حسن رشم
عضواً
التاريخ : 19 / 7 / 2017

التوقيع
الاسم : أ . د . عبد الكريم جابر شنجار العيساوي
عضواً ومشرفاً
التاريخ : 19 / 7 / 2017

مصادقة عمادة كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة القادسية

التوقيع
الاسم :
المرتبة العلمية :
التاريخ : 19 / 7 / 2017

الإهداء

إلى خالق السموات والأرض الذي برحمته توسعت عطايا غفرانا وحبا الله (رب العالمين)

وإلى حبيب الله صاحب الجمال وذو الخُلق العظيم حيث من جماله أشرقت شمس الرسالة المحمدية كلها من اجله فأشرقت ضياءً جمال ...محمد رسول الله (ص)

وإلى النور الذي ذهب عني (ولم أستضئ بنوره) أبي (رحمه الله)

وإلى من عوضتني ذلك النور (المفقود) وعلمتني الحنان والصمود مهما تبدلت الظروف .... ولطالما كثر أنين دعاءها وفراقها وحنانها عليه في غيابي لاستكمال دراستي، أقول لك الآن قد ظهرت نذور وبصمات دعائكِ شكرا لك آماه شكرا لك آماه والدتي الحبيبة

وإلى أخوتي وأخواتي عائلتي الكريمة كل الشكر لكم على صبركم الجميل عليه.

الباحث

شكر وتقدير

الحمدلله والشكر للذي تجلى للقلوب بالعظمة وأحتجب عن الأبصار بالعزة وأقتدر على الأشياء بالقدرة فلا الأبصار تثبت لرؤيته ولا الأوهام تبلغ كنه عظمته، ومن تلك العظمة نحمد الله ونشكره على نعمائه التي لا تعد ولا تحصى فشكرا لك (يا الله) وعلى أنبيائك وأصفيائك والحمدلله وصل الله على محمد وعلى الأئمة الأطهار ذوي المفاخر العلية والاسرار الجلية.

ومن حق العرفان الذي أمتلكه والذي يقتضي الأمر بالاعتراف بصادق الشكر وشكري إليك إلى صاحب التميز والأفكار النيرة، الأستاذ الدكتور (**عبد الكريم جابر العيساوي**) لما قدمهُ لي من عمل وجهد وتدقيق خلال مدة إشرافه لإتمام هذه الرسالة، أزكى التحيات وأجملها وأنداها وأطيبها، أرسلها لك بكل ود وحب وإخلاص، والتي لطالما دعوت الله عزوجل أن تكون مشرفي فاستجاب الله (دعائي) فشكرا لك ربي، وشكرا لك أستاذي، لذا تعجز الحروف أن تكتب ما يحمل قلبي من تقدير واحترام، وأن تصف ما اختلج بملئ فؤادي من ثناء وإعجاب، فما أجمل أن يكون الإنسان شمعة تنير دروب الطالبين للعلم والحائرين.

ومن بعده أتوجه بالشكر والتقدير إلى عمادة الكلية الممثلة بالسيد عميد الكلية والسادة معاونيه وكذلك إلى رئاسة قسم الاقتصاد ممثلة بالسيد رئيس القسم والسادة التدريسيين، الذين كان لهم الأثر الكبير في إعدادي العلمي ؛ عملاً بقول نبينا ((صلى الله عليه واله)) (من علمني حرفاً ملكني عبداً).

وشكري وامتناني أيضاً لزملائي في الدراسات العليا، وإلى جميع أصدقائي الذين وقفوا معي في كل الظروف وأخص بالذكر الذين لطالما كانوا بجانبي في أعسر و أيسر الظروف (فؤاد خصاف ومعتصم عدنان) شكرا لكم جميعا.

وشكري وتقديري إلى السادة رئيس لجنة المناقشة وأعضائها الأكارم لتفضلهم بقبول مناقشة رسالتي.

أرجو الاعتذار من الذين لم ترد أسماؤهم وقدموا لي مساعدة، ويبقى الحمد والشكر الأكبر لصاحب ذو الجلال والإكرام الأكبر، لصاحب القلب الأكبر والمقام الأكبر والرحمن الأكبر، والشفيع الأكبر، والرحيم الأكبر، والحبيب الأكبر، شكراً شكراً شكراً حيث ما تحب وترضى أيها الأكبر، الله أكبر.

قائمة المحتويات

ت	عنوان الموضوع	الصفحة
١.	**مقدمة**	١ - ٣
٢.	**الفصل الأول**: **الأطار النظري والمفاهيم لتجارة الخدمات**	٤ - ٤١
٣.	**المبحث الأول**: **المواقف التاريخية من قيام منظمة التجارة العالمية**	٤ ــ ٢٥
٤.	أولاً- ماهية منظمة التجارة العالمية	٤ ــ ٥
٥.	ثانياً- موقف الدول الصناعية المتقدمة	٥ ــ ٧
٦.	ثالثاً- موقف الإتحاد السوفيتي (السابق)	٧ ــ ٨
٧.	رابعاً- موقف الدول النامية	٨ - ٩
٨.	خامساً- موقف العراق إلى الانضمام إلى (W.T.O)	٩ - ١٦
٩.	سادساً- الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الكات)	١٦ - ٢١
١٠.	سابعاً- القطاعات الاقتصادية خارج قواعد (الكات)	٢١ - ٢٥
١١.	**المبحث الثاني**: **السوق الملائمة إلى التجارة الدولية في الخدمات**	٢٦ ــ ٤١
١٢.	أولاً: العرض والطلب على التجارة في الخدمات	٢٦ ــ ٣١
١٣.	ثانياً: التصنيف الدولي للتجارة في الخدمات الدولية	٣١ ــ ٤١
١٤.	**الفصل الثاني**: **هيكل تجارة الخدمات وأهميتها النسبية ضمن المجموعات الدولية**	٤٢ ــ ٩٣
١٥.	**المبحث الأول**: **مساهمة المجموعات الدولية في التجارة الدولية للخدمات**	٤٢ ــ ٥٢
١٦.	أولاً: حجم صادرات الخدمات	٤٣ ــ ٤٥
١٧.	ثانياً: حجم واردات الخدمات	٤٦ ــ ٤٨
١٨.	ثالثاً: مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي	٤٨ ــ ٥٢
١٩.	**المبحث الثاني**: **هيكل التجارة في الخدمات للمجموعات الدولية**	٥٣ ــ ٧٩
٢٠.	أولاً: هيكل الصادرات في الخدمات الدولية	٥٣ ــ ٧٧
٢١.	ثانياً: هيكل الاستيرادات في الخدمات الدولية	٧٧ ــ ٧٩
٢٢.	**المبحث الثالث**: **الاستثمار في قطاعات الخدمات**	٨٠ – 93
٢٣.	أولاً: الاستثمارات التقليدية	80 – 84

٢٤.	ثانياً: الاستثمارات الحديثة	٨٤ ــ ٨٩
٢٥.	ثالثاً: الفرق بين الاستثمارات التقليدية والحديثة	٩٠ ــ ٩٢
٢٦.	رابعاً: لماذا الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات	٩٢ ــ ٩٣
٢٧.	**الفصل الثالث: واقع التجارة في الخدمات للعراق ودور الأهوار في تعزيزها**	٩٤ ــ ١٢٨
٢٨.	**المبحث الأول: مساهمة القطاعات الإنتاجية الخدمية في الناتج المحلي العراقي للمدة (١٩٨١ - ٢٠١٤)**	٩٥ ــ ١٠٣
٢٩.	أولاـ واقع القطاعات الاقتصادية للعراق للمدة (1990 - 1981)	٩٥ ــ ٩٨
٣٠.	ثانيا ـ واقع القطاعات الاقتصادية للعراق للمدة (١٩٩١ - ٢٠٠٣)	٩٨ ــ ١٠٠
٣١.	ثالثاـ واقع القطاعات الاقتصادية للعراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٤)	١٠١ ــ ١٠٣
٣٢.	**المبحث الثاني: حجم التجارة الخارجية في الخدمات للعراق**	١٠٤ ــ ١١١
٣٣.	أولاً: ما قبل عام 2003	١٠٤ ــ ١٠٥
٣٤.	ثانياً: ما بعد عام 2003	١٠٥ ــ ١٠٧
٣٥.	ثالثاً: هيكل التجارة في الخدمات	١٠٧
٣٦.	رابعاً: المسائل المرتبطة بهيكل التجارة في الخدمات	١٠٧ ــ ١١١
٣٧.	**المبحث الثالث: أستشراف مستقبل سياحة الأهوار في العراق عامة وذي قار خاصة**	١١٢ ــ ١٢٨
٣٨.	أولاً: الواقع والمستجدات الجديدة إلى الاهوار في العراق	١١٣
٣٩.	١- الموقع الجغرافي إلى محافظة ذي قار (الناصرية)	١١٣ ــ ١١٨
٤٠.	٢- قرار اليونسكو	١١٨ ــ ١١٩
٤١.	٣- أبزر المعالم والابتكارات الحضارية	١١٩ ــ ١٢١
٤٢.	٤- الأهوار	١٢١ ــ ١٢٢
٤٣.	٥- موقع الأهوار	١٢٣ ــ ١٢٤
٤٤.	٦- متطلبات البنى التحتية في أهوار ذي قار	١٢٥ ــ ١٢٦
٤٥.	ثانياً: ماذا نريد من الأهوار في العراق وذي قار	١٢٧ ــ ١٢٨
٤٦.	**الاستنتاجات**	١٢٩
٤٧.	**التوصيات**	١٣٠
٤٨.	**المصادر**	١٣١ــ ١٤٠
٤٩.	الملخص باللغة الانكليزية	

فهرست الجداول

ت	عنوان الجدول	الصفحة
١.	مساهمة المجموعات الدولية في الصادرات من الخدمات لسنوات مختارة	٤٤
٢.	مساهمة المجموعات الدولية في الواردات من الخدمات لسنوات مختارة	٤٧
٣.	هيكل الناتج العالمي وفقاً للمجموعات الدولية لسنوات مختارة (٢٠٠٠ – ٢٠١٠ - ٢٠١٢)	٤٩
٤.	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لدول المتقدمة لسنوات مختارة (2000 - 2012)	٥٢
٥.	نسبة مساهمة المجموعة الدولية في هيكل التجارة الدولية للخدمات لعام 2013	٥٤
٦.	التدفقات الاستثمارية التقليدية للمجموعات الدولية للمدة (٢٠٠٩ – ٢٠١٤)	٨٣
٧.	التدفقات الاستثمارية الحديثة (الاندماج والتملك) للمجموعات الدولية للمدة (٢٠٠٨ - ٢٠١٤)	٨٧
٨.	هيكل الاستثمارات الحديثة (الاندماج والتملك) عبر الحدود للمدة (٢٠٠٨ - ٢٠١٤)	٨٨
٩.	الاستثمارات التقليدية والحديثة (المبيعات والمشتريات) للمدة (٢٠٠٩ - ٢٠١٤)	٩١
١٠.	هيكل القطاعات الخدمية الإنتاجية للعراق للمدة (1981 - 1990)	٩٦
١١.	هيكل القطاعات الاقتصادية الرئيسية للعراق للمدة (١٩٨١ - ١٩٩٠)	٩٧
١٢.	هيكل القطاعات الخدمية الإنتاجية للعراق للمدة (١٩٩١ - ٢٠٠٣)	٩٩
١٣.	هيكل القطاعات الاقتصادية الرئيسية للعراق للمدة (١٩٩١ - ٢٠٠٣)	١٠٠
١٤.	هيكل القطاعات الخدمية الإنتاجية للعراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٤)	١٠١
١٥.	هيكل القطاعات الاقتصادية الرئيسية للعراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٤)	١٠٢
١٦.	نسبة الصادرات النفطية إلى الصادرات الإجمالية للعراق للفترة (١٩٨٠ - ٢٠٠٦)	١٠٤
١٧.	الميزان التجاري في الخدمات للعراق لسنوات مختارة / مليون دولار	١٠٦
١٨.	نسبة التجارة في الخدمات إلى التجارة الإجمالية للعراق لسنوات مختارة	١٠٧

فهرست الأشكال

ت	عنوان الشكل	الصفحة
١-	الأرباح الاقتصادية في سوق المنافسة الاحتكارية (الأجل القصير)	٢٩
٢-	الخسائر الاستثنائية في المنافسة الاحتكارية (الأجل القصير)	٣٠
٣-	التوازن في السوق الاحتكارية في الأجل الطويل	٣١
٤-	نسبة الصادرات من الخدمات إلى الصادرات الإجمالية العالمية حسب المجموعات الدولية	٤٥
٥-	نسبة الواردات من الخدمات إلى الواردات الإجمالية العالمية حسب المجموعات الدولية	٤٨
٦-	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في النواتج المحلية الإجمالية لسنة، ٢٠١٢	٥١
٧-	هيكل المبيعات والمشتريات في عملية (الاندماج والتملك) حسب القطاعات الاقتصادية	٨٩
٨-	الفرق بين الاستثمارات التقليدية والحديثة	٩١

فهرست الخرائط

ت	عنوان الخريطة	الصفحة
١-	موقع محافظة ذي قار في العراق	١١٤
٢-	موقع الاهوار على خارطة العراق	١٢٢
٣-	مناطق الأهوار في محافظة ذي قار	١٢٣
٤-	مناطق الأهوار في محافظة ذي قار	١٢٤

فهرست المخططات

ت	عنوان المخطط	الصفحة
١-	العدد السكاني للحضر والريف في محافظة ذي قار لسنة ٢٠١٤	١١٤
٢-	واقع البنية التحتية لقطاع الصحي في محافظة ذي قار	١١٧

المقدمة

تصاعدت التجارة الدولية في الخدمات بشكل كبير منذ نهاية الثمانيات من القرن المنصرم مدعومة بثورة الاتصالات والكومبيوتر والتي استغلتها الدول المتقدمة في دعم اقتصاداتها من خلال تنويع هياكل تجارتها الخارجية، وتأخذ التجارة الدولية في الخدمات أشكال عدة منها انتقال الخدمة من الدولة المصدرة إلى الدولة المستوردة أو انتقال المستهلك للخدمة من دولته إلى الدولة الأخرى التي تقدم الخدمة له.

وعلى هذا الأساس تسعى جميع الدول في العالم المتقدمة والنامية على حدّ سواء إلى تعزيز قدراتها الاقتصادية من خلال الاهتمام المتزايد للقطاع الخدمات في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاداتها، وقد رافق ذلك تزايد القيود المفروضة على تجارة الخدمات الأمر الذي أدى إلى ضرورة الدعوة إلى أدراج التعامل مع هذا القطاع ضمن جدول أعمال الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) بدأ من جولة (أورغواي) التي عملت إلى توسيع النظام التجاري المتعدد الأطراف وبعد انتهاء هذه الجولة التي استمرت من عام ١٩٨٦ حتى عام ١٩٩٣ عندما تم الإعلان عن ميلاد منظمة التجارة العالمية وتم لأول مرة أدراج قطاع الخدمات ضمن بنودها ووضعت لأول مرة الأتفاقية العامة لتجارة الخدمات General Agreement on Trade in Services (GATS).

وما يتعلق بالدول النامية فأنها سعت إلى تطوير قطاع الخدمات والعمل على تنويع مصادر إيراداتها من العملات القيادية في العالم، وبالفعل حققت العديد من هذه المجموعة الدولية مساهمات كبيرة في التجارة الدولية في الخدمات خصوصا في قطاع الخدمات السياحية، بنوك التامين ومجالات أخرى ضمن هيكل الخدمات الدولية التي تعتمده (GATS).

وفيما يتعلق بالعراق يلاحظ ضعف الاهتمام في تنويع التجارة الخارجية والاعتماد الرئيسي على الصادرات السلعية وفي مقدمتها النفط الخام الذي تبلغ مساهمته نحو ٩٩% من إجمالي الصادرات العراقية، وفي المدة ما قبل عام ٢٠٠٣ كان النظام السياسي آنذاك لا يهتم أطلاقاً في هذا المجال الاقتصادي ولا العمل على تطوير القطاعات الإنتاجية الخدمية، وقد ساهمت الحروب العسكرية والعقوبات الدولية في التعطيل التام لجميع القطاعات الاقتصادية لها، وبعد عام ٢٠٠٣ أعطت عملية رفع العقوبات حافزاً قوياً إلى النظام السياسي والاقتصادي الجديد في العراق إلى الاهتمام في جميع جوانب الاقتصاد المحلي، ولكن تعثر الاقتصاد بسبب العمليات الإرهابية وتعمق الخلافات بين الأطراف السياسية في السلطة عطل مرة أخرى فرصة النهوض في هذا الاقتصاد.

ولم يتحسن الأداء الاقتصادي برمته وبقيت مساهمة التجارة في الخدمات في حجم التجارة الخارجية للعراق، في معظم سنواتها السابقة هامشية في الحجم والهيكل وعدد العاملين فيها.

وربما جاءت الفرصة التاريخية المناسبة للانطلاق إلى العالمية في تقديم الخدمات إلى غير المقيمين عندما تم أدراج الأهوار والمناطق الأثرية في العراق على لائحة التراث العالمي في ٢٠١٦/٧/١٧ في الاجتماع الذي عقدته منظمة اليونسكو في مدينة اسطنبول التركية، ومن

المتوقع أن تنهض القطاعات الخدمية وفي مقدمتها النقل والسفر وغيرها دوراً رئيساً إلى رفع فيه نسبة مساهمتها في التجارة الخدمية للبلد.لذلك تناول البحث هذا المرفق كمورد سياحي مهم واعتباره أنموذجاً له.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في إلزام الدولة للاهتمام بتطوير قطاع الخدمات الإنتاجية في سعيها إلى تنويع هيكل الاقتصاد العراقي، ونظراً لدرج أهوار الجنوب في لائحة التراث العالمي كسبها أهمية استثنائية لجعلها فرصة لا تعوض لرفع وتطوير قطاع الخدمات الإنتاجية حيث تعتبر سياحة الأهوار سياحة واعدة مما يتطلب من الدولة الاهتمام بهذا التراث.

مشكلة البحث:

أن ضعف القدرات الاقتصادية لقطاع الخدمات الإنتاجية في العراق كان سبباً للبحث عن مصادر أخرى لتنويع هيكل الاقتصاد العراقي للمساهمة في التجارة الخارجية للعراق.

فرضية البحث:

تساهم تجارة الخدمات الإنتاجية في العراق في تعزيز قدرات العراق الاقتصادية.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى ما يلي:

١- بيان ماهية التجارة الدولية في الخدمات على صعيد المجموعات الدولية.

٢- التعرف على هيكل التجارة الدولية في الخدمات.

٣- الوقوف على القطاعات الخدمية التي من الممكن أن تساهم في تنويع هيكل التجارة الخارجية للعراق في جانبها التصديري وفي مقدمتها الخدمات في مجال السياحة الترفيهية التي يمكن أن تقدمها الأهوار في جنوب العراق بعد أدراجها ضمن التراث العالمي.

منهجية البحث:

يستخدم الباحث الأسلوب الاستقرائي في تحليل الجوانب المختلفة للتجارة الدولية في الخدمات لبلوغ قضايا خاصة تتعلق بهذه التجارة في العراق.

هيكل البحث:

جرى تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول فضلاً عن الاستنتاجات والتوصيات، فنتناول الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيم لتجارة الخدمات، وجاء بمبحثين وتطرق المبحث الأول إلى المواقف التاريخية من قيام منظمة التجارة العالمية، في حين تصدى المبحث الثاني السوق الملائمة إلى التجارة الدولية في الخدمات.أما الفصل الثاني فقد ناقش هيكل تجارة الخدمات وأهميتها النسبية ضمن المجموعات الدولية، وجاء بثلاثة مباحث المبحث الأول تناول مساهمة المجموعات الدولية في التجارة الدولية للخدمات، في حين بين المبحث الثاني هيكل التجارة في

الخدمات للمجموعات الدولية، وخصص المبحث الثالث إلى دور الاستثمار في قطاعات الخدمات.أما الفصل الثالث فقد تعرض إلى واقع التجارة في الخدمات للعراق ودور الأهوار في تعزيزها، وجاء بثلاث مباحث، تناول المبحث الأول [مساهمة القطاعات الإنتاجية الخدمية في الناتج المحلي العراقي للمدة (١٩٨١ - ٢٠١٤)] في حين تطرق المبحث الثاني [لحجم التجارة الخارجية في الخدمات للعراق] وخصص المبحث الثالث إلى [أستشراف مستقبل سياحة الأهوار في العراق عامة وذي قار خاصة].

ومن الجدير بالذكر أن البحث واجه مشاكل تتعلق بالمصادر التي تتناول الجوانب المتعلقة بالتجارة الدولية في الخدمات، إذ أن معظم مصادرها تتوافر على شبكات الانترنت وهو تطور ينسجم مع ما تقدم به المنظمات الاقتصادية الدولية المتعددة الأطراف وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي، إذ تنشر دراستها والتقارير الدولية على مواقعها في الشبكة، كذلك تم اللجوء إلى البحوث والدراسات المنشورة على هذه الشبكة، وبحثنا هذا يعد الأول في الجامعات العراقية التي تطرق إلى الدول المنظمة إلى الخدمات التي من الممكن أن تقدمها الأهوار في جنوب العراق.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيم لتجارة الخدمات

المبحث الأول: المواقف التاريخية من قيام منظمة التجارة العالمية

أولاً ـ ماهية منظمة التجارة العالمية (W.T.O):

بانتهاء الحرب العالمية الثانية شهد العالم تغييرات جذرية في البنية الاقتصادية حيث بدأت الدول العظمى وضع أسس للعلاقات الاقتصادية في مرحلة ما بعد الحرب، وكانت أولى تلك الخطوات الدعوى إلى إنشاء منظمة التجارة الدولية في محاولة إلى خلق عالم متعدد الأطراف، وذلك من خلال تسهيل دخول السلع، والخدمات إلى الأسواق العالمية، وذلك من أجل مسعى اقتصادي يهدف إلى رفع مستويات المعيشة وضمان العمالة الكاملة، عبر التوسع في الإنتاج والتجارة في السلع والخدمات[١]. كذلك تهدف هذه المنظمة إلى أيجاد منتدى للتشاور بين الدول الأعضاء حول المشكلات التي تواجه التجارة العالمية، وآليات لفض المنازعات التي تنشأ بينهم، فضلاً عن تقديم بعض المساعدات الفنية، والمالية للدول الأعضاء بها[٢]. وتتيح منظمة التجارة العالمية العديد من المزايا والفوائد وبشكل مختصر تتركز تلك المزايا بالآتي[٣]:

١ـ يدعم النظام السلام ويعززه، وتجري فيه معالجة النزاعات بطريقة بناءة، وهذا يؤدي إلى إرساء الأسس والقواعد إلى جعل الحياة أيسر للجميع.

٢ـ يخفض نظام التجارة الأكثر تحرراً تكاليف الحياة، ويوسع نظام التجارة الأكثر تحرراً من نطاق الخيارات في المنتجات ونوعياتها.

٣ـ تزيد التجارة الحرة من الدخل، وتحفز التجارة الحرة النمو الاقتصادي، وبذلك سوف يجعل وجود قواعد وأسس للتجارة الحياة أجدى وأنفع.

٤ـ يحمي نظام التجارة الحرة الحكومات من وجود التحزب والتجمعات، وهو كذلك يساعد على وجود حكومات قوية.

٥ـ أن منظمة التجارة العالمية هي المنظمة العالمية المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة بين الأمم، وان مهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة والحرية، والنتيجة المرجوة من ذلك هي الضمان، فالمستهلك والمنتج يسعيان إلى تحقيق الاستقرار في تدفق السلع مع ضمان اختيار أوسع من المنتجات تامة الصنع ومكوناتها وموادها

---

[١] – بهاجيراث لال داس، منظمة التجارة العالمية، دليل للإطار العام للتجارة الدولية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٠، ص٣٣.

[٢] - عزمي عبد الرحمن، منظمة التجارة العالمية والواقع الفلسطيني، تقرير صادر عن إدارة الدراسات والتخطيط، دائرة الدراسات والسياسات الاقتصادية، وزارة الاقتصاد الوطني، فلسطين، ٢٠٠٣، ص١١.

[٣] - ماهية منظمة التجارة العالمية، بحث منشور على موقع وزارة الصناعة والتجارة الجمهورية اليمنية، تاريخ الإطلاع:٢٠١٦/٣/١١

att:http://www.moit.gov.ye/moit/ar/node/687

الخام وكذلك العلم بخدمات أنتاجها، وبذلك يضمن لكلٍ من المنتجين والمصدرين بأن الأسواق الخارجية ستظل مفتوحة دائماً لهم.

٦ـ تتخذ القرارات في المنظمة في العادة بإجماع أصوات الدول الأعضاء، ثم يتم إقرارها لاحقاً من خلال برلمانات الدول بتحول أي خلافات تجارية إلى آلية تسوية المنازعات في المنظمة حيث يتم الاحتكام إلى الاتفاقيات والمعاهدات، لضمان أن المنظمة والسياسات التجارية للدول تتوافق معها. ومن الجدير بالذكر فقد ساهمت الظروف الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى أنشاء النظام التجاري المتعدد الأطراف عبر محورين:[١]

أ- سياسي يمثل أنشاء هيئة الأمم المتحدة.

ب- اقتصادي يمثل بالاتفاق العام لإلغاء التعرفة الجمركية والتجارة، وبذلك نلاحظ أن الأخير دخل حيز التنفيذ وتحديداً في العام ١٩٤٨م.

وتعد منظمة التجارة العالمية، من أقوى المنظمات الاقتصادية بعد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ويحتوي النظام الأساسي للمنظمة على أكثر من (60) اتفاقية ومبدأ وملحق ومذكرة تفاهم [مطبوعة حالياً في 34 مجلداً] وأهمها (28) اتفاقية متعددة الأطراف، وتعد منظمة مستقلة وليست أحدى منظمات الأمم المتحدة، يحكمها أعضائها ومقرها الرئيسي في جنيف وليس لها فرع، ويعمل فيها حالياً (600) موظف، وميزانيتها السنوية تتجاوز (60) مليون فرنك سويسري [حوالي 130 مليون دولار] ويتم تمويلها من خلال اشتراكات الدول الأعضاء، ويبلغ عدد الأعضاء الحاليين (160) دولة، منها (127) دولة كانت أعضاء في اتفاقية (الكات) و(33) دولة انضمت فيما بعد وفق أسلوب التفاوض، وآخر ثلاث دول أنضمت للمنظمة هي (نيبال وكمبوديا وتنزانيا) وتمثل أعلى سلطة في المنظمة هو المؤتمر الوزاري والذي يمثله وزراء التجارة والاقتصاد في الدول الأعضاء، ويختص هذا المؤتمر باتخاذ القرارات الحاسمة لمنظمة التجارة العالمية، وينعقد كل سنتين، ويعمل بوصفه حكومة للعالم في مجال التجارة[٢].

ثانياً ـ موقف الدول الصناعية المتقدمة:

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، شهد العالم العديد من المشكلات الاقتصادية، ولجأت الدول المنتصرة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، إلى فرض هيمنتها على نُظم التجارة العالمية ورغبة منها في إعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية الدولية ترتيباً يخدم مصالحها وأولوياتها، تقدمت الحكومة الأمريكية باقتراح للبدء في مفاوضات تجارية دولية، تستهدف

---

[١] - غسان طارق ظاهر، أثر الانكشاف التجاري على الناتج المحلي الإجمالي في البلدان أسيوية مختارة للمدة ١٩٨٠ـ٢٠١٢، أطروحة مقدمة إلى، جامعة الكوفة، ٢٠١٣، ص٣٢.

[٢] - ناصر بن سليمان العمر، منظمة التجارة العالمية وأثارها الثقافية وموقف المملكة فيها، جمع وأعداد: إبراهيم ناصر، شبكة المعلومات الدولية، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٥، ص ص٢-٣.

تحرير التجارة الدولية من القيود المفروضة عليها، للحيلولة دون تكرار الكساد الاقتصادي، الذي حلَ بالعالم في أوائل الثلاثينيات من القرن المنصرم، أنشأت الاتفاقية لتقود العالم إلى الانتعاش الاقتصادي والرخاء، ولتكون هي وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء وإعادة الأعمار مثلث الدعائم الأساسية للاقتصاد العالمي[1].

لكن مع ملاحظة أن الولايات المتحدة الأمريكية قد عارضت في البداية مضامين اتفاقية (الكات) ولكنها كانت سابقاً تقوم بتخفيض الرسوم الكمركية (منذ الثلاثينيات من القرن العشرين)، وتعد هذه الخطوة تعبيراً عن المصلحة الاقتصادية التي تتجه نحو الهيمنة على العالم، وهذا ما كان يدعم الصناعة والزراعة الأمريكيتين، بما يمكنها أن يكونا قادرتان على المنافسة في الأسواق العالمية إلى جانب الصعود والهيمنة إلى الشركات الأمريكية على العالم، وهذا ما دفعها إلى وضع قواعد النظام العالمي، في أعقاب الحرب العالمية، عام 1944، بناءاً على اتفاقية [بريتون وودز] التي أنشئ بموجبها صندوق النقد الدولي، ليتولى وضع القواعد التي تحكم سلوك كل دولة في أسعار الصرف، وسياسة ميزان المدفوعات، ووسائل تمويل العجز الخارجي، على النحو الذي لا يلحق الضرر بالبلاد الأخرى، ولا يعارض معايير الاستقرار الاقتصادي والتنمية.

ولكي تستكمل أركان النظام الاقتصادي العالمي، بدأ التفكير في إنشاء منظمة التجارة الدولية، لكي تعمل على تنمية التجارة بين البلاد الأعضاء، وتضع قواعد السلوك والمعايير، التي تحكم هذه التجارة، وفعلاً أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بناءاً على مقترح أمريكي، توصية بعقد مؤتمر دولي للتجارة والتوظيف في لندن، عام 1946، واستكمل أعماله في جنيف عام 1947، ثم اختتمها في هافانا عاصمة كوبا في عام 1948.

وقد صدر عن اجتماعه الأخير وثيقة عرفت باسم "ميثاق هافانا"، أو ميثاق التجارة الدولية، الذي حاول وضع أسُس التوصل إلى اتفاقية للتجارة الدولية، والعمل على إنشاء منظمة التجارة العالمية.

وذلك بغرض تنظيم التجارة الدولية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية، إلا أن الكونغرس الأمريكي لم يوافق على التوقيع على هذا الميثاق على الرغم من موافقة اغلب دول العالم عليه.

وكان نتيجة لذلك أن اتفق على عقد اتفاقية أقل طموحاً من منظمة التجارة الدولية، هذه الاتفاقية بـ (الكات)، وكان الغرض من هذه الاتفاقية هو العمل على إلغاء القيود الجمركية على التجارة الدولية، واستمرار في إجراء المفاوضات متعددة الأطراف بصفة دورية لتحقيق هذا الغرض.

وأستمر هذا الموقف الأمريكي بالرفض حتى عام 1950، ومن ثم سقطت فكرة منظمة التجارة الدولية، لاستحالة تحققها من دون المشاركة الأمريكية التي كانت تمثل حين ذاك، ما يقرب من نصف الناتج القومي العالمي، إلا أن بعض الدول الصناعية، ومن بينها الولايات

---

[1]- عبد الكريم محمود عبد، القدرة التنافسية الأمريكية بين حرية التجارة وحمايتها، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثاني والعشرين، ٢٠٠٩، ص ص ٥٠-٥٢.

المتحدة الأمريكية وعدداً محدوداً من الدول النامية، قررت أن تأخذ من ميثاق هافانا ذلك الجزء، الذي يتعلق بتحرير التجارة الدولية، وان تضعه موضع التنفيذ، وهذا ما قدر إلى أنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة[١].

ثالثاً ـ موقف الاتحاد السوفيتي (السابق):

كما هو معروف انه بعد الحرب العالمية الثانية أنقسم العالم إلى معسكرين هما المعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة والمعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي (السابق)، وحاول كل من المعسكرين فرض الهيمنة على الطرف الآخر في عدة مجالات عسكرية وسياسية واقتصادية، وما يتعلق بالمجالات الاقتصادية والتجارية، نجحت الولايات المتحدة في فرض أرادتها على المجتمع الدولي من خلال أقامة اتفاقية [بريتون وودز] عام 1944، ونجحت في أنشاء مؤسسات دولية متعددة الأطراف الهدف منها المعلن الأشراف والتعاون في مجال التبادلات السلعية والمالية، وكان لها أولى تلك المؤسسات أنبثاق كل من: (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير)، وهاتين المؤسستين تخصص كل منها في مجالات تيسير حركة رؤوس الأموال والتمويل الدولي لغرض مساعدة الدول الأعضاء في الصندوق لمعالجة تكرار مشكلة العجز المؤقتة في موازيين المدفوعات وتعديل أسعار صرف العملات الدول الأعضاء وذلك من خلال أتباع القواعد والإجراءات والأحكام التي جاء بها صندوق النقد الدولي.

وبناء على العديد من الأحداث والمواقف الدولية كان المعسكر الاشتراكي لا يرغب بها، إذ كان يتهم الولايات المتحدة بالسعي إلى الهيمنة والسيطرة على الدول الحديثة الاستقلال (المستعمرات آنذاك) وكان رافضاً إلى عمل هذه المؤسسات وتجلى ذلك الرفض بالوقوف ضد مسعى الولايات المتحدة إلى أنشاء منظمة دولية تشرف على حركة التجارة والسلع الدولية.

فقد كان ينظر إلى هذا التوجه الغربي (الأمريكي) بأنها محاولة إلى أعادة التقسيم الرأسمالي للعالم على أساس الميزة النسبية، ومحاولة السيطرة على التجارة الدولية في المواد الأولية والخام التي تمتلك مجموعة الدولة النامية ميزة نسبية في أنتاجها وتصديرها، فهي تعد المصدر الوحيد للحصول على العملات الأجنبية، التي تمثل حصائل الدول النامية التي تدفع بها فاتورة أستيراداتها من السلع الصناعية الآلات والمعدات التي تستخدم في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك للتخلص من براثين التخلف، وفي ذلك الوقت كان الاتحاد السوفيتي (السابق) يعد نفسه الحامي، والراعي لهذه المجموعة الدولية النامية التي كانت تخضع للسيطرة من قبل الدول الاستعمارية آنذاك[٢].

وخلاصة الكلام كان الاتحاد السوفيتي والنظام الاشتراكي يرى أن منضمات (بريتون وودز) لم تعد صالحة للعمل، ووفقاً للآليات التي كان معمولاً بها عندما كان العالم ينقسم إلى معسكرين،

---

[١]- عبد الكريم محمود عبد، المصدر السابق، ص٦٠.

[٢] – أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دراسة في الأقليات والجامعات والحركات العرقية، دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية، مصر، ١٩٩٩، ص ص٨٣٨ – ٨٤١.

لذلك أن الموقف الصارم من قبل المعسكر الاشتراكي مثل السبب الرئيسي في عدم انبثاق منظمة التجارة العالمية إلى جانب كل من صندوق الدولي والبنك الدولي عام 1945، وتعطلت الجهود الدولية في التوقيع على هذه المنظمة لعدة سنوات، لتحل محلها بعد مفاوضات دولية اتفاقية (الكات) بموجب معاهدة هافانا كما رأينا ذلك سابقاً لتكون بذلك قادرة على مواكبة التغييرات التي حدثت على النطاق العالمي[١].

رابعاً- موقف الدول النامية:

يُمكن أن تنجم عن تطبيق النظام الجديد للتجارة العالمية وبخاصة الدول العربية إلى التعرض للعديد من الآثار السلبية والايجابية وكما يلي[٢]:-

- **الآثار السلبية:**

١- ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية وبخاصة المواد الغذائية من جراء لقاء الدعم الزراعي وتحرير التجارة في المنتجات الزراعية في الدول الصناعية المتقدمة. فمن المتوقع أن ترتفع أسعار جميع المنتجات الزراعية، وتتراوح زيادات الأسعار ما بين (١ – ٨%).

٢- تكفل المزايا الخاصة التي كانت صادرات الدول النامية عموماً وصادرات الدول الأقل نمواً بوجه خاص تتمتع بها في النفاذ إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة.

٣- ارتفاع تكلفة برامج التنمية نتيجة ما يترتب على تطبيق الاتفاقيات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية من ارتفاع تكلفة استيراد التقانه والمصروفات الأخرى المرتبطة باستخدام العلامات التجارية وحقوق الطبع والنشر والبرمجيات وما إلى ذلك.

٤- الأثر السلبي في النشاط الاقتصادي بوجه عام وفي الإنتاج والتوظف في بعض المجالات التي سوف تفتح فيها أسواق الدول النامية كالخدمات بعض المنتجات الصناعية من جراء المنافسة غير المتكافئة التي سوف تتعرض لها من جانب المصادر الأجنبية.

٥- تقليص قدرة الدول النامية على تصميم سياساتها التنموية بما يتفق وظروفها الواقعية وأهدافها الوطنية فالاتفاقات الجديدة تنطوي على تحويل قدر من الصلاحية في اتخاذ القرارات الوطنية في عدد من المجالات إلى المنظمة الدولية الجديدة.

- **الآثار الايجابية:**

يرى فريقاً من الكتاب أن هناك أثاراً ايجابية مهمة لاتفاقات التجارة الدولية الجديدة في الدول النامية ومن أهم هذه الآثار هي:

---

[١] - بسكري رفيقة، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية وإشكالية الانضمام لها، أطروحة مقدمة إلى : جامعة الحاج لخضر - باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية/ الجزائر، ٢٠١٥، ص٢٥.

[٢] – إبراهيم العيسوي، مركز دراسات الوحدة العربية، الكات وأخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، الطبعة الثالثة، ٢٠٠١، ص ص ٤٤-٤٨.

١- أن الاتفاقات الجديدة تتيح للدول النامية فرصاً أوسع لتصدير منتجات تملك بها مزايا نسبية مهمة، كالمنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس.

٢- أن الضوابط التي أدخلتها (الكات) تكفل للدول النامية فرصاً أفضل لحماية حقوقها التجارية والوقاية من إجراءات الدعم والسياسات الإغراق من جانب الدول الأخرى.

٣- تكفل بعض الإجراءات الجديدة للدول النامية معاملة متميزة وأكثر تفضيلاً في الكثير من الحالات، بما في ذلك كفالة فرص لحماية الصناعات الوطنية.

٤- هناك قاعد غير مباشرة تتمثل في أن يكون هناك حافزاً للدول النامية على تحسين الإنتاجية في قطاعاتها الزراعية والصناعية.

نستخلص من ذلك أن أنشاء النظام الجديد في الدول النامية مختلطة فيها السلبي وفيها الايجابي لكن غالبية الآثار السلبية مؤكدة الوقوع، بينما غالبية الآثار الايجابية احتمالية وأقرب إلى الفرض التي تتبنى للدول النامية الانتفاع بها أو لا تتبنى ذلك بحسب ظروفها.كما أن الآثار المتوقعة من النظام الجديد للتجارة العالمية في الدول النامية سوف تختلف من دولة لأخرى بحسب عوامل متعددة، ومن ثم يتعذر تعميم الاستنتاجات السابقة على كل دولة من الدول النامية، ويقتصر التعرف على الأثر الصافي للنظام الجديد في كل من دول نامية جراء دراسات تفصيلية باستخدام النماذج الكمية تراعي ظروف كل دولة ونواحي القوة والضعف فيها من تطور المنافسة الدولية.

خامساً ـ موقف العراق إلى الانضمام إلى (W.T.O):

قبل الشروع في تحليل الآثار الاقتصادية لانضمام العراق إلى (W.T.0) لابد من الحديث عن الواقع الخدمي والمشكلات التي تواجهها حيث تعرضت القطاعات الخدمية الإنتاجية خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠٠٣) وبالتحديد منذ الحرب (العراقية – الإيرانية) عام ١٩٨٠، إلى ضربات موجعة أدت إلى تراجع تام في جميع القطاعات الإنتاجية الخدمية والقطاعات الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي العراقي، وبذلك توقف العديد منها عن النشاط فبسبب الحروب المتعاقبة التي خاضها النظام السابق والتي استنزفت الموارد الاقتصادية وأدت إلى تجميد الاستثمار وتوقف عمليات تحديث وتطوير وأدمة المنشأة، كما أدى الحصار الاقتصادي الشامل، بسبب غزوا العراق للكويت عام ١٩٩٠، وأعمال التخريب المتعمد والدمار والسلب الذي أعقب الغزو الأمريكي للعراق أدت إلى حدوث شلل تام في النشاط الاقتصادي العراقي.

بعد ذلك بدأ العراق بتطبيق برنامج تحرير التجارة وتنفيذ تغييرات جذرية في مسارات السياسات الاقتصادية والتجارية والهدف منها بالدرجة الأساس تحرير الاقتصاد العراقي ودفعة نحو اقتصاد السوق واتخذ العديد من الإجراءات والقرارات الهادفة إلى انضمامه إلى (W.T.O)

وأتجه شأنه شأن معظم الدول النامية للانضمام إلى (W.T.O) وتقدم بطلب الانضمام في عام ٢٠٠٤(*).

لذلك إن انضمام العراق إلى (W.T.O)، لابد أن يحمل في طياته الكثير من التداعيات والآثار الاقتصادية على العراق سواء أكان على المستوى الكُلي أم الجزئي، وعلى المدى القريب أم البعيد، وهذه الآثار تتراوح بين آثار ايجابية وسلبية نلخصها بما يلي:-

- **الآثار الايجابية:**

يمكن تلخيص أهم الآثار الايجابية التي ستعود على العراق بالنمو والازدهار لجميع القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي العراقي، كما يراها مؤيدو الانضمام إلى(W.T.O) بما يلي:

١. من المتوقع أن ترتفع أسعار السلع الزراعية المستوردة نتيجة لتطبيق أحكام اتفاقية الزراعة المتضمنة تخفيض دعم إنتاج وتصدير هذه السلع، وهذا الارتفاع في الأسعار يدفع بالبعض إلى توقع حدوث اثأر ايجابية على صعيد تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه السلع، القمح بصفة خاصة، وذلك إن ارتفاع الأسعار سوف يُشجع المنتجين العراقيين على زيادة المساحات الزراعية المخصصة للإنتاج الزراعي، فضلاً عن دخول منتجين جدد بهدف الاستفادة من ارتفاع الأسعار، وإن الارتفاع المُتوقع سوف يجعل وارداته أكثر كُلفة ومن ثم فأن الواردات الزراعية ستنخفض إلى الحد الذي يمكن معهُ أن يعود الميزان التجاري للسلع الزراعية إلى وضع التوازن(١).

(*) تقدم العراق بطلب الانضمام إلى (WTO) في شهر تموز ٢٠٠٤، وشكل فريق عمل تابع للمنظمة بتاريخ ١٣ كانون الأول ٢٠٠٤، وقدم العراق مذكرة حول نظام التجارة الخارجية في شهر تشرين الثاني ٢٠٠٥، وبحلول ٢٠٠٧، انتهى العراق من إعداد اثنين من "الإجراءات المدونة حيث قدم إلى (W.T.O) إجاباته حول الأسئلة المفصلة التي طرحها أعضاء المنظمة الرئيسيين، وفي كانون الثاني ٢٠٠٨، قدم العراق بشكل رسمي "خطة العمل التشريعية" التي من شانها جعل نظامه التجاري متوافقاً مع القواعد المتبعة في (W.T.O) علاوة على مجموعة من البيانات الفنية والأوراق الموثقة المطلوبة لجزء من عملية الانضمام. لمزيد من التفاصيل ينظر:- المعهد الدولي مع العراق، مؤتمر المراجعة السنوية الأولى للتقدم المحرز خلال ٢٠٠٧-٢٠٠٨، (ستوكهولم- بغداد ايار٢٠٠٧، نيسان ٢٠٠٨) ص٤٥.

(١) احمد فتحي عبد المجيد، أثر اتفاقية أورغواي على واقع تجارة السلع الزراعية للدول العربية، مجلة بحوث مستقبلية، العراق، جامعة الحدباء، العدد السادس، تموز ٢٠٠٠، ص١٧٩.

٢. تتعرض العديد من الصناعات الوطنية العراقية إلى منافسة شديدة في أسواقها المحلية من الصناعات الأجنبية المماثلة ولاسيما التي تحصل على دعم من بلدانها والتي تباع بأسعار تقل عن أسعارها في بلد المنشأ(عمليات إغراق)، لذا فان رفع هذا الدعم ومكافحة الإغراق على وفق مبادئ (W.T.O) سيؤدي إلى منح الصناعات الوطنية العراقية فرصة للنهوض والمنافسة داخلياً وخارجياً، وسيؤدي تحفيز الصناعات المحلية على رفع مستوى الإنتاج والجودة وتحسين الكفاءة في تخصيص الموارد ومن ثم ارتفاع مستويات المعيشة في العراق[١].

٣. إن نظام فض المنازعات الذي رسمتهُ المنظمة سيجعل العراق أكثر قدرة داخل المنظمة الدولية للحفاظ على مصالحة وحقوقه التجارية، لاسيما وإن الدول داخل المنظمة الدولية كانت تفرض إجراءات من طرف واحد على التجارة العالمية وهو ما كان يضر بالآخرين دون وجود آلية فاعلة للفصل في النزاعات التي تنشا بين الأطراف المختلفة[٢].

٤. إن تحرير الخدمات وإجراءات الاستثمار الأجنبية من كثير من القيود يؤديان إلى تشجيع هذه الاستثمارات في العراق الذي اعتاد على وضع الكثير من هذه القيود على حرية الحركة على المستثمرين الأجانب، وهذا التدفق الأكبر للاستثمارات الأجنبية سوف يكون لهُ مردود ايجابي مُهم على التنمية الاقتصادية والثقافية في العراق، بموجب اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة[٣].

٥. إن انضمام العراق إلى (W.T.O)، وتحرير التجارة الخارجية سيكون ذا تأثير ايجابي على مجمل النشاط الاقتصادي في العراق، فتحرير الواردات يؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية وتطويرها وتحديثها عن طريق توفير وسائل الإنتاج الضرورية، الأمر الذي يؤدي إلى قبول التحدي الذي تمثله المنتجات الأجنبية المنافسة لمنتجاتهم سواء أكان في السوق المحلية، أم في الأسواق الخارجية، ومن جهة أخُرى سيتعين على العراق أيضاً توضيح سياسة التجارة الخارجية العراقية، والتي ستعلن من خلال التزام العراق بمبادئ هذه المنظمة والاتفاقيات التي انبثقت عنها وسعيه لتطبيقها وفق الشروط التي سيتم

---

[١] فالح عبد الكريم الشيخلي، تعديلات في برنامج تمويل التجارة العربية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الثاني، السنة الثالثة، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠١، ص١٢٨.

[٢] فضل علي مثنى، الاثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية لدول النامية، معهد البحوث والدراسات العربية، دار النشر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١٧٩.

[٣] فاديه محمد عبد السلام، العرب وانعكاسات ألغات، أهم ملامح العلاقة–حالة الأمة العربية، المؤتمر العلمي الثامن، الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨، ص٣٩٦.

التفاوض عليها، وهذا يعني التزام العراق بالسعي لتحرير تجارته الخارجية من العوائق والإجراءات التقييدية المختلفة، واستبدالها بتعريفة كمركية مناسبة، وذلك على وفق برامج تجري مراجعتها دورياً بين (W.T.O) والجهات المعنية في العراق، وفي إطار مراجعة التصحيح الاقتصادي الهادفة إلى تحرير الاقتصاد الوطني من القيود والإجراءات غير الملائمة[١].

٦. سيؤدي إنضمام العراق إلى (W.T.O) إلى دفع الإنتاج الوطني إلى الأعلى، نتيجة توفير الأسواق الخارجية للمنتجات العراقية، وتمكينه من الاستفادة من معاملة الدولة الأكثر رعاية ومن ثم تحرير الصادرات العراقية من العوائق التقييدية والكمركية، التي تفرضها الدول الأعضاء في المنظمة على صادرات الدول غير الأعضاء[٢].

- **الآثار السلبية:**

١. إن اتفاقيات التجارة العالمية لم تتضمن التجارة في النفط[*] وذلك على أساس إن النفط سلعة إستراتيجية تدخل في صناعة العديد من السلع الأخرى، فضلاً عن تحديد سعر النفط طبقاً لحالة العرض والطلب في الأسواق العالمية. إلا إن بعض الاقتصاديين يعتقدون إن السبب الحقيقي وراء ذلك هو إتاحة الفرصة للدول المتقدمة لفرض ضرائب واتخاذ إيه إجراءات حماية للتحكم في تدفق النفط إلى أسواقها وفقاً لمصالحها الاقتصادية[٣].إذ تسعى الدول المستوردة لتحويل تلك السلعة من سوق بائعين تُسيطر على إنتاجه وتسعيره الدول المنتجة لهُ إلى سوق مشترين، إذ يسعى المستهلكون إلى السيطرة على زمام الطلب والأسعار وتعظيم منافعهم على حساب الدول المنتجة. وبهذا فأن استبعاد النِفط من صادرات العراق التي تُمثل ٩٥%،لا

---

[١] مصطفى العبد الله ، الاتفاقية العامة لتعريفات والتجارة وأثرها على الاقتصادات العربية، مجلة الفكر السياسي، العدد الثاني، دمشق، ١٩٩٨، ص١٢٥.

[٢] فضل علي المثنى، مصدر سبق ذكرى، ص١٥٠.

[*] على الرغم من انهُ لا يوجد نص في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية يُفيد باستثناء النفط من أحكام المنظمة ،إلا انهُ واقعياً لم يتم التعرض أثناء المفاوضات للرسوم الكمركية التي تفرضها الدول المستهلكة على النفط ومنتجاته، ولذا بقي النفط خارج قائمة المفاوضات.

[٣] نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية، أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، مصر، دار إيجي، الطبعة الأولى، ١٩٩٩، ص٣٣١.

يبقى سوى ٥% فقط من إجمالي صادرات العراق المُتمثلة بالصادرات الصناعية والبتروكيمياوية والتعدين والسلع الأخرى، وبذا يصبح الجزء الأكبر من صادرات العراق حالياً خارج (W.T.O) مما يحد من الآثار الايجابية المباشرة لانضمام العراق إلى(W.T.O) إذ تبقى الصادرات النِفطية خاضعة للإجراءات الحمائية التي تزيد من انتفاع الدول المستوردة على الرغم من إن صناعة النفط ذات صلة وثيقة بانتعاش الاقتصاد العالمي ومصدر رئيس للطاقة.

٢. الأثر السلبي في النشاط الاقتصادي بوجه عام وفي الإنتاج والتوظيف في بعض المجالات التي سوف تفتح فيها أسواق العراق كالخدمات وبعض المنتجات الصناعية من جراء المنافسة غير المُتكافئة التي ستتعرض لها من المصادر الأجنبية، وكذلك الأثر السَلبي في النشاط الاقتصادي الذي قد ينتج من إساءة الدول المتقدمة استخدام قواعد الإجراءات الوقائية ومواجهة الإغراق والقيود الفنية من اجل عرقلة دخول بعض صادرات العراق إلى أسواقها وخصوصاً المشتقات النفطية[١].

٣. سينجم عن تنفيذ اتفاقيات (W.T.O) ارتفاع تكاليف الخدمات كخدمات النقل والسفر والتامين وحيث إن العراق يتسم بارتفاع تجارته الخارجية (استيراداً وتصديراً) مع العالم فان ارتفاع تكاليف الخدمات المتعلقة بالتجارة سيزيد أعبائه المالية لذلك فان الآثار ستكون سلبية في العراق بعد تحرير تجارة الخدمات، وذلك لان ما يحوزه العراق من ميزات نسبية في هذا القطاع هو اقل بكثير مما تحوزه الدول المتقدمة،والاستثناء الوحيد ذو الأهمية الخاصة للعراق، هو الخدمات التي تتطلب انتقال العمالة من بلد إلى آخر ويحتاج القائمون بها إلى تصريحات بدخول الدول التي يريدون ممارسة النشاط فيها[٢].

كما إن الاتجاهات الرئيسية للدول المتقدمة هي التوسع السريع في الخدمات المبنية على المعلومات (مثل الخدمات المهنية والتقنية وخدمات الاتصالات والبنوك والتامين والرعاية الصحية المتقدمة والتعليم) ومن الممكن أن يسفر عن هذه المواجهة غير المتكافئة توسع نشاط الشركات متعددة الجنسية في الأسواق العراقية سواء بسبب كبر حجمها أم

---

[١] أسامة عبد المجيد العاني، مستقبل الصناعة التحويلية في ضوء اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة، العدد٣١، نوفمبر، ٢٠٠٦، ص٦.

[٢] برهان الدجاني، الاتفاقية العامة للتعريفات الكمركية والتجارة وآثارها على الاقتصادات العربية، مجلة أوراق اقتصادية، بيروت، العدد١٢، ١٩٩٦، ص٢٤.

سيطرتها على العمليات المكملة لتوريد الخدمة وهذا من شانه الإضرار بهذا القطاع الناشئ والحيلولة دون تطوره مستقبلاً، لتصبح هذه الشركات المتحكم الرئيس لتوريد الخدمة ويجد العراق إن هذا القطاع يعمل على تعميق الخلل الذي يعانيهُ ميزان مدفوعاته بدلاً من أن يكون وسيلة لمعالجته[١].

٤. سيترتب على انضمام العراق إلى(W.T.O)، ممارسة الضغوط على العمالة من حيث تخفيض أجورها وتقليص الخدمات الاجتماعية الموجه لها مع إهمال العناية بالقوى العاملة تدريباً وتأهيلاً وذلك بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج، وقد يصل الأمر في بعض القطاعات للاستغناء عن أعداد كبيرة من العمال مما يتطلب معهُ إعادة تأهيلهم وتدريبهم لإعادة إدماجهم في سوق العمل مره أخرى[٢].

٥. ستؤدي مسائل الاستثمار المتعلقة بالتجارة إلى فرض هيمنة أجنبية على الثروات العراقية واستغلال متزايد للدول المتقدمة وشركاتها المتعددة الجنسية للموارد العراقية إذ من المتوقع أن تجري إزالة جميع جوانب الاستثمار التي تتعارض مع مبدأ سريان المعاملة الوطنية على المنتجات المستوردة على أن تصبح هذه المعاملة على الاستثمارات الصناعية الأجنبية[٣].

٦. قبول الاتفاقيات الجديدة للتجارة يعني فيما يعنيه فقدان العراق لمصدر مهم من مصادر الإيرادات من التعريفات الكمركية التي ستعمل على خفضها بما يتلاءم وفلسفة تحرير المبادلات التجارية. وقد يعوض النقص في هذه الإيرادات حدوث زيادة في الواردات نتيجة لخفض التعريفات الكمركية ولكنهُ سيؤدي في نفس الوقت الوقت إلى زيادة في عجز ميزان المدفوعات في العراق[٤].

---

[١] كارلوس أبريموبراجا، تدويل الخدمات وتأثيرها على البلدان النامية، مجلة التمويل والتنمية، واشنطن، العدد١، ١٩٩٦، ص٣٠.

[٢] المصدر السابق، نفس الصفحة.

[٣] الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة للبلاد العربية، الانعكاسات المحتملة لاتفاقية الجات على الاقتصادات العربية والدور العربي المشترك للتعامل معها، مجلة شؤون عربية،القاهرة،العدد الثامن،١٩٩٤،ص٧.

[٤] وليد عودة ، أراء حول منظمة التجارة العالمية من منظار عربي وعالمي، مجلة أوراق اقتصادية، العدد ١٦، بيروت، كانون الثاني ٢٠٠٢، ص١٢٩.

٧. ينجم عن مفاوضات جولة أورغواي اتفاقية لحماية حقوق الملكية الفكرية عند تطبيق أحكامها عرقلة انتقال التكنولوجيا الحديثة إلى العراق لما يتطلبهُ ذلك من دفع ثمن باهظ لاستيرادها، فضلاً عن الالتزام بدفع مبالغ كبيرة إلى الدول المتقدمة مقابل استخدام الاختراعات والعلامات التجارية ويترتب على ذلك ارتفاع أسعار المنتجات التي تستخدم هذه الاختراعات أو العلامات التجارية في إنتاجها[١].

ويمكن القول بان لاتفاقية (W.T.O) آثار سلبية في الأجل القصير ومن الممكن أن يكون لها آثار ايجابية في الأجل الطويل ولكن بشرطين أساسيين الأول هو الارتقاء بنوعية الإنتاج السلعي والخدمي والثاني هو زيادة التنسيق والتنظيم الاقتصادي بين الدول العربية إذ إن شرط الاتفاقية تسمح بذلك، فضلاً عن دعمهُ للموقف التفاوضي للدول العربية[٢].

أي إن الآثار التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد العراقي من جراء انضمامه إلى (W.T.O) تعتمد إلى حد كبير على مدى قدرته في تكييف سياساته الاقتصادية بحيث يتمكن من تحسين قدرته التصديرية باعتماد المواصفات النوعية العالمية للصناعة المحلية، وتبعاً لمبدأ الميزة النسبية يفترض أن يدخل العراق إلى(W.T.O) متمتعاً بإنتاج كبير وبمستويات كُلفة متدنية من سلعة التصدير في الأسواق العالمية[٣].

نلخص الكلام بالقول على الرغم من الآثار السلبية المتوقعة من اتفاقيات (W.T.O) إلا إن تعاظم هذه الآثار في المدى القريب وتمتد إلى المدى المتوسط إذا لم تتخذ الحكومة أية تدابير حيالها خاصة وإن العراق يمتلك مقومات زراعية عظيمة يمكن أن تجعل منهُ دولة مصدره للمواد الغذائية على نطاق واسع في حال استغلت ومن هذه المقومات الأراضي الصالحة للزراعة، ومنها أن العراق يمتلك في الوقت الحالي أبرز المقومات من القطاعات الخدمية، التي من الممكن أن

---

[١] عادل محمد خليل، منظمة التجارة العالمية–أهم الاتفاقيات، جسر التنمية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثامن، السنة الرابعة، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، شباط ٢٠٠٥، ص١٥.

[٢] مي دمشقية سرحان، نظرة أولية في الانعكاسات المحتملة لاتفاقية الجات على تجارة السلع الزراعية العربية، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة القومية حول تنمية التبادل الزراعي–التجاري، في الأقطار العربية المنافسة، ١٩٩٤، ص٢٨.

[٣] عبد الكريم أبو هات، العراق والنظام التجاري المتعدد الأطراف (W.T.O) مجلة القادسية للعلوم الإدارية، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد السابع، العدد الثالث، ٢٠٠٥، ص٦.

تساهم في تنويع هيكل التجارة الخارجية في جانبها التصديري وفي مقدمتها الخدمات في مجال السياحة الدينية بعامة والترفيهية بخاصة التي يمكن أن تقدمها الأهوار في جنوب العراق بعد أدراجها ضمن لائحة التراث العالمي في ٢٠١٦/٧/١٧، في الاجتماع الذي عقدته منظمة اليونسكو في مدينة اسطنبول التركية.

سادساً- الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الكات):

١ـ ما هي الكات:

هي مجموعة من الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف، الهادفة إلى إلغاء الحصص وتخفيض الرسوم الجمركية، بين الدول المتعاقدة، والتي أبرمت في جنيف عام 1947، (أصبحت نافذة المفعول في 1 يناير 1948)، واعتبرت ترتيب مؤقت ريثما يتم تشكيل وكالة تابعة إلى صندوق النقد الدولي، لتحل محل ذلك، وهي بذلك لعبت دوراً رئيسياً في التوسع الهائل للتجارة العالمية في النصف الثاني من القرن العشرين[١]. وتعد من المنظور الاقتصادي، اتفاقية دولية في سبيل تبادل المزايا التفضيلية بين الدول الأعضاء، الناتجة عن تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية والتي يطلق عليها القيود التعريفية، والقيود الكمية والتي يطلق عليها القيود غير تعريفية، وبالتالي فان اتفاقية الكات، كانت ولا زالت تمثل محاولة من دول الأعضاء العودة إلى سياسات حرية التجارة الدولية، ومن منطلق أن التجارة الدولية هي محرك النمو.

ومن المنظور القانوني، يُعتقد أنها معاهدة دولية تنظم التجارة العالمية، بين الدول التي كانت تقبل الانضمام إليها، والتي كانت (23) دولة، ثم بلغ العدد (117) دولة في أوائل عام 1994، عند انتهاء العمل بسكرتاريتها، مع التوقيع على أنشاء منظمة التجارة العالمية بدلاً عنها بمراكش في المغرب.

ومن المنظور المؤسساتي، فقد تكونت السكرتارية فيها، وذلك للأشراف على جولات المفاوضات التي أقرت من الدول المتعاقدة عليها[٢].

وتقوم المنظمة على أساس المساواة الدقيقة فيما بين الأعضاء، لمنع أياً من حالات التمييز او التحيز، تحت أي صورة من صور التبادل التجاري بين دولة وأخرى وذلك لمنع النزاع فيما بينها، وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ دون تنظيم مؤسسي. وبعد تأسيسها انضم للاتفاقية عدد من الدول النامية ولكن مع بداية النصف الثاني من عقد الستينات، كانت غالبية الدول النامية التي انضمت، قد انسحبت من (الكات) لكونها رأت أنها عاجزة عن حل المشكلات المتعلقة

(1) - General Agreement on Tariffs and Trade, 25/5/2016:
att:http://www.britannica.com/topic/general-Agreement-on-Tariffs-and-teade

[٢] - عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية – من أوروجواي لسياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ص٢٢-٢٣.

بالتخلف والتنمية الاقتصادية التي تعاني فيها هذه الدول لاسيما مع وجود خلاف مستمر بين الدول النامية والمتقدمة، حول حجم التنازلات التي يجب تقديمها من كل طرف.

ونظراً إلى الدور الذي أخذت تلعبه هذه الاتفاقية على صعيد نمو التجارة العالمية، تزايد أعداد أعضائها(*) بشكل ملحوظ، وقد استطاعت عام 1965، أن تضيف مبدأ جديد وأساسي لاتفاقية (الكات) وهو المبدأ أو الجزء الرابع من الاتفاقية ويدعى الجزء الزراعي الذي نص على ضرورة مساعدة الدول النامية، في تحقيق تنميتها الاقتصادية والذي يتألف من ثلاث مواد بخصوص الدول النامية.

لذا أن الهدف المهم لها، هو أقامة نظام تجارة دولية حرة يهدف إلى رفع مستوى المعيشة وتحقيق مستويات التوظيف الكامل في الدول المتعاقدة، وتوسيع الإنتاج والمبادلات التجارية الدولية وتشجيع التجارة من خلال إزالة القيود والحواجز التي تعترض طريقها(١). ومن جهة أخرى أنها لا تهدف إلى إزالة التعريفة الجمركية على جميع السلع كما يعتقد البعض.

ومن واجبات سكرتارية الآنفة الذكر، القيام بأخذ القرارات بالإجماع بين جميع الأعضاء، وهذا النظام لاتخاذ القرارات يختلف عن أسلوب اتخاذ القرار في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إذ تؤخذ بناءاً على مساهمة في مجلس الإدارة، والذي يخضع بالأساس لمدى قوة الدولة الاقتصادية، ومساهمتها في التجارة الدولية، وهو ما يعني سيطرة الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربي، على اتخاذ القرارات في هاتين المؤسستين الدوليتين.

ولكن (الكات) تختلف، حيث أن لكل دولة صوت واحد، بصرف النظر عن قوتها الاقتصادية حتى وان كان ذلك نظرياً، حيث تتساوى الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي مع الدول النامية، وتؤخذ القرارات بعد سلسلة من المفاوضات، تأخذ شكل جولات كل عدة سنوات، ومن أهم وأشهر جولات المفاوضات التي تمت فيها هي جولة أورجواي (التي سيأتي شرحها لاحقاً) والتي تعتبر من أكثر الجولات شمولاً في تاريخ (الكات) وساهمت بذلك في تخفيض التعريفة الجمركية بشكل واضح(٢).

لذلك أن أهم ما يميز اتفاقية الكات بالآتي(٣):

* أنها لم تكن منظمة دولية بل مجرد اتفاقية بين الأطراف المتعاقدة.

* تقوم على مراعاة عدد من القواعد والضوابط بين الأطراف المتعاقدة، على وفق آلية التفاوض والمساومة بين الأعضاء وقيامها بوضع عدد من القواعد العامة.

(*) - يذكر أن العراق كان مراقباً ولازال في منظمة الكات منذ تأسيسها، ويشارك في معظم جولاتها، إلا أن النظام السابق لم يوقع على ميثاق انبثاق المنظمة عام ١٩٩٥، في مراكش بالمغرب.

(١) - عمر هشام الفخري، اثر سياسات منظمة التجارة العالمية في الصادرات الإجمالية والمصنعة في مجموعة مختارة من البلدان النامية، رسالة مقدمة إلى: جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٦، ص ص٧- ٨.

(٢) - أحمد فاروق غنيم، حول تحديد التجارة، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، ٢٠١٥، ص ص١٩ -٢٠.

(٣) - يسرى عامر عبد الكريم ألعبيدي، اثر أدارة التفاوض في قيادة مفاوضات انضمام العراق إلى المنظمة التجارة العالمية، رسالة مقدمة إلى: الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٩، ص ص٥٨-٥٩.

* أن تحديد التجارة في الكات، هو أمر اختياري، تقوم به الدول المتعاقدة تحقيقاً لمصالحها، مقابل ما تحصل عليه من مزايا الأطراف الأخرى.

٢ـ أجزاء الكات:

أن اتفاقية الكات تتكون من أربعة أجزاء رئيسية[١]:

الجزء الأول: يتلخص في الالتزامات الأساسية، التي يلزم بها الأعضاء، وكذلك حقوق الدول المنظمة للاتفاقية بما في ذلك جداول التعريفات الجمركية.

الجزء الثاني: طرق التعامل والقواعد الخاصة بالتجارة الدولية.

الجزء الثالث: يعرض بيان لشروط وقواعد التطبيق الفعلي، لكيفية العضوية في الاتفاقية وكيفية الانسحاب منها.

الجزء الرابع: يتعلق بالدول النامية، حيث يرتبط بتشجيع الصادرات لمجموعة الدول النامية،وذلك لتسهيل دخولها إلى الأسواق العالمية وذلك وفق قائمتين:

القائمة الأولى: قائمة بالسلع التي يرغب في التوسع في تصديرها ويطلب من عضو أو أكثر تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها.

القائمة الثانية: وهي قائمة بالسلع التي يمكنه أن يوافق على تخفيض رسومه الجمركية عليها، وعلى هذا الأساس كانت هاتان القائمتان الوثيقتان الأساسيتان في كل المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والتي يتم على أساسها تبادل المزايا التفضيلية، والمعاملة بالمثل وكانت المفاوضات تتم على أساس التأكد من المصدر سلعة بسلعة وهذا ما أعطى المفاوضات مرونة كبيرة ووفقاً لظروف كل دولة.

٣ـ جولات الكات:

على مدى ما يقرب من نصف قرن، ظلت (الكات) هي الصيغة القائمة ليتم في إطارها جهود تخفيض التعريفات من خلال مفاوضات متعددة الأطراف ذات طابع طوعي من قبل الدول في عضوية تلك المفاوضات التي تمت في أطار ما يعرف بالجولات التجارية أو الجولات التفاوضية، حيث بدأت بثمان جولات من المباحثات التجارية المتعددة الأطراف، شهدها العالم منذ عام 1947 وحتى عام 1994، وهنا سيتم تسليط الضوء على ثمان جولات منذ (اتفاقية هافانا).

---

[١] - الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، بحث منشور على موقع الجامعة الجزائرية – جامعة التكوين المتواصل الإلكترونية، قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، تاريخ الاطلاع:٢٠١٦/٥/٥
att: https://www.alg17.com/vb/threads/thread-1209/

ويمكن تلخيص هذه الجولات على النحو التالي[1]:

أ ـ جولة جنيف 1947: حققت هذه الجولة، نجاحاً كبيراً إذ غطت المفاوضات خمسين ألف سلعة ألغيت بموجبها الرسم الجمركي، على الكثير منها، والتخفيض على البعض الآخر.

ب ـ جولة انسي 1949: عقدت هذه الجلسة في مدينة انسي الفرنسية، من ممثلي (13) دولة، وتم الاتفاق على تخفيض التعريفة الجمركية على خمسة آلاف بند جمركي، واعتماد قاعدة المورد الرئيسي والتي تقتضي بان يقتصر طلب الدولة للمعاملة التفضيلية على المنتجات التي تعتبر الدولة المصدرة الرئيسية لها في الأسواق العالمية، غير أن إعمال شرط الدولة الأولى بالرعاية يؤدي إلى انسحاب المعاملة التفضيلية على منتجات الدول الأخرى انسحاباً ذاتياً.

ج ـ جولة توركواي 1951: وهي الجولة الثالثة، وقد كان مقر انعقادها في (توركي ـ انكلترا) عام 1950، وانتهت في عام 1951 وبحضور (38) دول متعاقدة، وكان الموضوع الرئيسي لها هو تخفيض التعريفة الجمركية، وتم فيها تخفيض (7800) تعريفة جمركية أي ما يعادل 55% من مستوى التعريفة التي كانت عليها في عام 1948.

د ـ جولة جنيف 1956: جاءت هذه الجولة لتعيد الحياة إلى الاتفاقية بتخفيض بعض التقدم، ويلاحظ المتتبعون لتلك الفترة من عمر اتفاقية (الكات) أن كثرة الاستثناءات، وتفرد الدول المتقدمة باتخاذ قرارات لصالحها بطبيعة الحال أدى ذلك إلى أعاقة الاتفاقية عن تخفيض أهدافها وكانت نتيجة لضعف سلطة الكات، وعدم قدرتها على تحقيق تقدم من حيث خفض القيود الكمية على الواردات، مثلما حدث مع التخفيضات على الرسوم الجمركية، الأمر الذي أدى الى عدم استفادة الدولة النامية من قرارات الاتفاقية.

هـ - جولة ديلون (1960 - 1961):عقدت في جنيف ـ سويسرا، بمشاركة (26) دولة، قدمت (4400) تنازل تعريفي تتناول سلع بلغت قيمتها في التجارة الدولية حوالي (4.9) مليار دولار في ذلك الوقت، وأقرت مبدأ التعويض للدول التي تضررت من تطبيق التعريفة.

---

[1] ـ للمزيد حول جولات الكات ينظر:
- عزمي عبد الرحمن ، منظمة التجارة العالمية والواقع الفلسطيني، مصدر سبق ذكره، ص١٠.
- بسكري رفيقة، مصدر سبق ذكرى، ص٢٦.
- عبد المطلب عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩.
- عابدين الدردير الشريف، مجلة جامعة الزيتونة، ليبيا، العدد الثاني، فصل الربيع، ٢٠١٢، ص ص١٦-١٧.
- علي بن عبد ألحصيني، منظمة التجارة العالمية ومزايا وتبعات انضمام المملكة العربية السعودية إليها، جامعة نايف للعلوم الأمنية، كلية التدريب، الرياض، ٢٠٠٩، ص ص٣-٤.
- يسرى عامر عبد الكريم ألعبيدي، مصدر سبق ذكره، ص٣٠.
- عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دراسة لمظاهر ومشكلات الاقتصاد الدولي وفقاً للتطورات الطارئة على النظام الاقتصادي العالمي الجديد والمستحدثات ذات العلاقة بالمعاملة النقدية والمالية والتجارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص٣١٧.
- سمير اللقماني، منظمة التجارة العالمية وأثارها السلبية والايجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية، الطبعة الأولى، دار المكتبة الوطنية، الرياض، ٢٠٠٤، ص ص٢٩-٣١.
- حنان عبد الخضر هاشم، الترتيبات التجارية الدولية المعاصرة وآثارها في التجارة العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة قدمت إلى: جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٢، ص٢٥.

و ـ جولة كيندي (1964 - 1967): عقدت في جنيف ـ سويسرا، وقد عرفت بجولة كيندي نسبة إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك، الذي دعا إلى انعقادها في عام 1964، وبحضور (53) دولة تم التفاوض لسلعة وليس لمجموعة، وتم التوصل إلى تخفيضات بلغت (35%) والى اتفاق مكافحة الإغراق، ولكن كان اثر هذه الجولة سلبي على الدول النامية، لأن التخفيضات كانت على السلع والمنتجات الصناعية في حين ان معظم صادرات الدول النامية من السلع الزراعية والمواد الأولية.

ز- جولة طوكيو (1973 - 1979): بدأت بمشاركة (99) دولة، اجتمعت في طوكيو لمحاولة تنشيط التجارة الدولية فيما بينها، ولعل الحدث المهم أو الذي يستحق الذكر هنا، هو أن المباحثات الفعلية للدورة، لم تبدأ إلا في عام 1975، أي بعد موافقة الرئيس الأمريكي على مشروع القانون الخاص، بالإصلاح التجاري الذي بموجبه أعطي للرئيس الأمريكي صلاحيات خاصة في التفاوض التجاري مع العالم الخارجي، كما أن الحدث الأبرز الذي واكب انعقاد هذه الجولة يتمثل في انهيار نظام بريتون وودز والمناداة بإتباع الحماية التجارية.

وقد تمخضت هذه الجولة، عن تطورات غير مسبوقة على صعيد تحديد التجارة الدولية، حيث تم خفض آلاف التعريفات على السلع الصناعية، والزراعية، على مدى فترة زمنية للتنفيذ، بلغت ثماني سنوات، الأمر الذي أدى إلى خفض متوسط في معدل الرسوم الجمركية في الدول الصناعية من (٧% - ٤,٧%) أي بنسبة 34% مقارنة بمتوسط الرسوم الجمركية بنفس الدول وقت إبرام الاتفاقية في الأربعينيات وهو ما يعتبر البعض انجازاً هائلاً على صعيد تحرير التجارة الدولية في السلع.

ح ـ جولة أوروغواي: وقد كانت من أهم جولات (الكات) الثمان، وأطولها، وقد بدأ التفكير في هذا الجولة بإعلان (بونتاديل سيتي) وهي مدينة بالأروغواي، فقد دعت الولايات المتحدة الأمريكية الأطراف المتعاقدة في الكات في سبتمبر عام 1985، إلى جولة جديدة من المفاوضات وفي سبتمبر 1986 تم التوصل إلى إعلان بونتاديل سيتي، الذي يتكون من جزئين ويركز على مراعاة الدول النامية، وأهمية العمل الجماعي والعلاقات مع المؤسسات ويعالج الجزء الأول المفاوضات السلع الأسس والأهداف من الجولة، أما الجزء الثاني، فيعالج المفاوضات حول تجارة الخدمات بهدف إدخالها في قواعد الكات.

وقد كان المقرر لها أن تنتهي عام 1990، إلا أنها استمرت حتى (15) سبتمبر 1993، وكانت شاقة، احتدم النقاش خلالها حول العديد من القضايا وخاصة في المواضيع ذات الحساسية مثل الملف الزراعي، إذ هددت الولايات المتحدة الأمريكية الاتحاد الأوروبي، بأنه أذا لم يقم بإزالة الدعم لمنتجاته وصادراته الزراعية، فإنها ستفرض رسوماً مالية على هذه الصادرات، كما إنها أصرت على إدخال قطاع الخدمات والملكية الفكرية في الجولة.

لذلك تعد هذه الجولة مهمة في مسيرة تحرير التجارة الدولية من القيود وتنظيمها، وابرز أهداف هذه الجولة هي:

* فتح الأسواق، العالمية أمام حركة التجارة العالمية.

* تكثيف التدابير المنظمة للتجارة في قطاع الزراعة، والنسيج والملبوسات والإعانات، والتدابير الوقائية.

* الاهتمام بتنظيم التدابير لمواجهة الإغراق والحواجز التقنية التي تواجه التجارة والتثمين الجمركي، وإجراءات تراخيص الاستيراد.

* التوصل إلى قواعد منظمة التجارة في قطاع الخدمات، وحماية حقوق الملكية الفكرية والتدابير الاستثمارية المتعلقة بالتجارة.

وبلغ عدد الوثائق الناتجة من جولة الأورغواي لتحرير التجارة العالمية، التي تم التوصل إليها في جنيف، نحو أربعين وثيقة وقعت عليها دول الأعضاء في اتفاقية (الكات) في مراكز (نيسان 1994).

كما شهدت هذه الجولة، إعلان أنشاء منظمة التجارة العالمية (O W.T.) والتوقيع على الاتفاقية في مراكش. وبمشاركة (121) دولة، منها (93) دولة نامية، وقد كان لهذا العدد حضور متميز لهذه المجموعة من الدول في تاريخ جولات الكات، إلا أن هذا الحضور المتميز لم يكن يعكس وجود هذه المجموعة، بصفتها قوة اقتصادية تضاهي من حيث القدرات وقوة الرأي مجموعة الدول المتقدمة، إلا أن وجودها جاء محاولة منها لتحسين فرصة وصول صادراتها إلى الأسواق العالمية.

لذلك وعلى الرغم من النجاح الذي أحرزته (الكات) عبر جولاتها التفاوضية، شهد الاقتصاد العالمي، تطورات وأحداث متعددة ومتسارعة تطلبت أعادة النظر في النظام الاقتصادي العالمي، ولاسيما فيما يتعلق بالعلاقات التجارية والنقدية، التي كانت تعمل تحت أشراف صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير واتفاقية الكات. وعليه تم الانتقال من اتفاقية (الكات) التي كانت تعمل منذ عام 1947، والإعلان عن بدء عمل منظمة التجارة العالمية عام 1995، ليكون نظاماً اكتملت ركائزه مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

سابعاً ـ القطاعات الاقتصادية خارج قواعد (الكات):

هناك مجموعة من القطاعات الاقتصادية التي كانت تقع خارج القواعد والترتيبات إلى الكات وبعد أقرار منظمة التجارة العالمية التي ورثت أعمال الكات، ضمن بعض من هذه القطاعات تبعاً لمصالح الأعضاء (الدول المتقدمة والنامية) ولم تشمل قطاع الصناعات الاستخراجية بشكل عام والقطاع النفطي بشكل خاص.

وفيما يلي استعراض لهذه القطاعات وكالآتي:

١- قطاع النفط:

مع تزايد عضوية منظمة التجارة العالمية، وانضمام كثير من الدول خاصة المنتجة للنفط ومنها عدد من الدول الخليجية والعربية المصدرة الرئيسية من النفط إلى عضوية المنظمة، أصبح يطرح سؤال حول علاقة قواعد التجارة الدولية من ناحية، والتجارة الدولية للنفط ومنتجاته من ناحية أخرى، وبذلك تعدد الاجتهادات والآراء بين رأي يرى أهمية إدراج النفط ومنتجاته في قواعد التجارة العالمية، ورأي آخر يتهم قواعد التجارة الدولية إغفالها هذا المنتج أضراراً بالمصالح التجارية للدول المنتجة للنفط، ورأي ثالث يرى أن منظمة التجارة العالمية تغطي تجارة النفط الخام ومنتجاته كغيرها من القطاعات السلعية الأخرى، وهناك رأي جديد يرى وضع اتفاقية خاصة للتجارة في البترول ومنتجاته ضمن حزمة اتفاقيات التجارة الدولية[١].

ومع اهتمام دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط بهذا القطاع من اتفاقات التجارة، الأمر الذي يستدعي أعداد دراسات حول جوانبه المختلفة لتحقيق هدفين أساسيين[٢]:

أ - تحديد المشاكل والعوائق أمام الصادرات الوطنية من النفط ومنتجاته والتي يمكن للقواعد التجارية العالمية أو المقترحة مستقبلاً المحافظة على تلك المصالح التجارية والاقتصادية لهذه الدول.

ب - دراسة الجوانب المختلفة للعلاقة بين اتفاقيات التجارية الدولية في أطار منظمة التجارة العالمية، وتجارة وتصدير البترول والمنتجات البترولية التي قد تثيرها الدول المستوردة دفاعاً عن مصالحها التجارية مستقبلاً.

أي أن الدول الرئيسية المنتجة للنفط الخام ترى من حقها أن ترسم السياسات وتتخذ المواقف التي ترعى مصالحها في المنتج الأول لها، وان تبذل الجهود وتوفر وسائل أعداد السياسات واتخاذ القرارات التي تتناسب مع أهمية هذا الموضوع الذي يحتل قمة الأولوية في الاقتصاد الوطني، لذلك نلاحظ أن علاقة النفط ومنتجاته باتفاقات التجارة العالمية هي أن تتضمن مبادئ صريحة، فيما يتعلق بالعديد من القطاعات والسلع، وهذا الوضع قد دفع العديد من الدول، لاسيما النفطية منها إلى الاعتقاد بأن تجارة النفط مستثناة من قواعد نظام التجارة العالمي الجديد، على اعتبار أن النفط سلعة إستراتيجية ولها ظروفها الخاصة، هذا الوضع لم يأخذ بنظر الاعتبار عند توقيع اتفاقية (الكات) عام 1947[٣].

وقد انضمت تقريباً معظم الدول المصدرة للنفط الخام (أوبك) إلى المنظمة ما عدا العراق،

---

[١] - محسن احمد هلال، النفط الخام ومفاوضات قطاع الطاقة في أطار منظمة التجارة العالمية، المؤتمر السنوي الثامن لجامعة الدول العربية - القاهرة - جمهورية مصر العربية، ٢٠١٢، ص ص ١– ٣.

[٢] – حسان خضر، النفط الخام في أطار منظمة التجارة العالمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠١٦، ص٥.

[٣] – نفس المصدر، ص ص٦-٧.

ليبيا وإيران.

وترتبط منظمة التجارة العالمية (W.T.O) بقطاع النفط في الخدمات المرتبطة بالتجارة الدولية للنفط، ومن بينها[١]:

* الاستشارات الإدارية والاقتصادية والفنية في مجال النفط.

* عمليات التنقيب والاستكشافات والاستخراج.

* عمليات النقل بوسائل المختلفة بما في ذلك النقل والأنابيب.

* عمليات توزيع النفط ومنتجاته.

وغيرها من الأنشطة الخدمية المتصلة بالأنشطة في النفط والغاز والتعدين.. الخ.

كما أن اتفاقية الخدمات تتضمن أيضاً، خدمة التوزيع في الأسواق الداخلية، وفي مجال المنتجات البترولية فأن بعض الدول العربية النفطية حصلت على حق التوزيع لمنتجات البترولية إلى المستهلك مباشرة في بعض الأسواق الأوربية، وهذا بطبيعة الحال، يمثل قيمة مضافة هامة للاقتصاد العربي[٢].

٢ - قطاع السلع الزراعية:

يشمل تجارة قطاع السلع ومنها السلع الزراعية، عدد كبيراً من المواد التي تستطيع الدول النامية بشكل عام والعربية بشكل خاص من خلالها أن تزيد نصيبها في السوق العالمية، وان تحصل على مكاسب من تطبيق اتفاقات أورغواي، ومن أمثلة السلع الزراعية التي يمكن أن تضيف مكاسب للدول العربية الفواكه والخضروات والزهور والنباتات العطرية والطبية والزيوت النباتية بأنواعها المختلفة مثل زيت الصويا وزيت الزيتون وزيت عباد الشمس، وتعتبر الأسواق الأوربية هدفاً جيداً لتصدير مثل هذه السلع[٣].

وأن من شأن تحرير السلع الغذائية بعض الآثار الايجابية مثل إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي وتنمية الميزة التنافسية، نتيجة زيادة الحافز الاستثماري ألا أن الأمر يتوقف على ضرورة الاعتماد على سياسة زراعية تأهيلية مدعمة من قبل الدولة.

لكن من جهة أخرى، قد يترتب على تحرير تجارة السلع زيادة منافسة الواردات للمنتجات المحلية، مما يؤول إلى تقليص حجم نشاط المنشآت الصناعية، ومن ثم ارتفاع معدل البطالة، وما ينجم عنه من قيود اجتماعية، واقتصادية، كما أن الدول المتقدمة، وبحجة احترام معايير

---

[١] - محسن احمد هلال، مصدر سبق ذكره، ص ٨.
[٢] - حسان خضر، مصدر سبق ذكره، ص ٨.
[٣] - بسكري رفيقة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥١.

الجودة والصحة، من المرجح ان تلجأ إلى فرض حماية أسواقها من السلع الواردة من الدول النامية[١].

لذلك نلاحظ أن مبادئ وأحكام تحرير التجارة الدولية في السلع قد شملت في بداية تطبيق أحكام اتفاقية (الكات) وحتى البدء في العمل بأحكام اتفاقات منظمة التجارة العالمية على المنتجات الصناعية فقط، دون المنتجات الزراعية، الشيء الذي أدى إلى اضطرابات كثيرة في التجارة الدولية للمنتجات الزراعية، حيث أن الدول المتقدمة وفي مقدمتها الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تقوم بفرض تعريفات عالية وقيود غير تعريفية على وارداتها من المنتجات الزراعية والاستوائية ذات الأهمية التصديرية للدول النامية كالشاي والبن والكاكاو والقطن وبعض الفواكه الأخرى.

والحقيقة أن عدم تطبيق قواعد (الكات) من الناحية العملية على التجارة الدولية في السلع الزراعية كان يرجع بصفة أساسية إلى رغبة الجماعة الاقتصادية الأوربية قبل ان تتحول إلى الإتحاد الأوربي في حماية أنتاجها الزراعي الوطني[٢].

٣ - قطاع الخدمات:

أصبحت تجارة الخدمات في العقد الأخير من أسرع القطاعات نمواً وأكثرها قدرة على خلق فرص العمل، فضلاً عن الجاذبية الاستثمارية التي تحملها هذه التجارة وعدم اقتصارها على الدول المتقدمة والصناعية فقط، بل غطت مساحات واسعة من تجارة الدول النامية أيضاً، فأهم ما يميز هذه التجارة هو اتساعها ومدى تأثيرها في قطاع الاقتصاد كله، فهي أساسية في قطاعات البنوك وأسواق المال والتأمين وخدمات النقل البحري والبري والجوي والاتصالات والسياحة والإنشاء والتعمير فضلاً عن قطاعات الخدمات المهنية كالتعليم والهندسة والاستشارات والمحاماة والمحاسبة والمراجعة[٣].

وبذلك فأنها أصبحت على أهمية متزايدة في الاقتصاد الدولي، ويأتي هذا الاهتمام كنتيجة طبيعية للتطور الطارئ على خصائص النشاط الاقتصادي الدولي[٤].

وتأسيساً على ذلك يعد انبثاق الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) الجاتس، ذات أهمية بالغة وخاصة ما يتعلق بالخدمات، التي تغطي جميع الأنشطة الخدمية، ما عدا التي تقع في نطاق صلاحيات الحكومة مثل خدمات المصاريف المركزية، والتأمينات الاجتماعية، ومعاشات التقاعد والتي لا تقدم على أساس تجاري ولا تنافس الخدمات التي يقدمها الآخرون، ويصنف بذلك قطاع الخدمات لدى المنظمة إلى (12) قطاعاً رئيسياً و (155) قطاعاً فرعياً،

---

[١] - محمد قويدري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على إقتصاديات البلدان النامية، مجلة الباحث، جامعة الأغواط، الجزائر، العدد الأول، ٢٠٠٢، ص ٢١.

[٢] - بسكري رفيقة، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٥١-٢٥٢.

[٣] - وصاف عتيقة، آثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة إلى: جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٤، ص١٨٦.

[٤] - بسكري رفيقة، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٠.

وأكبر نسبة في فتح أسواق الخدمات حصل في الدول المتقدمة كأستراليا وسويسرا وأمريكا ثم الإتحاد الأوربي والأقل نسبة حصل في الدول النامية مثل مصر والهند وإندونيسيا والأرجنتين[١]

وبالفعل قد نجحت عدة بلدان نامية في جني مكاسب إنمائية كبيرة من تجارة واقتصاد الخدمات، وتستغل البلدان النامية بما فيها أقل البلدان نمواً، المجالات التقليدية لمزاياها النسبية المستندة إلى وفرة اليد العاملة القادرة على المنافسة والموارد الطبيعية، مثل حركة الأشخاص الطبيعين والسياحة والبناء وخدمات الرعاية الصحية[٢].

وبشكل موجز ممكن أن نقول أن الاتفاقية الخاصة بالتجارة في قطاع الخدمات، أنما جاءت لإزالة القيود التي تعيق التبادل الحر للخدمات، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن تحرير تجارة الخدمات يختلف كثيراً عن تحرير تجارة السلع، فهذه الأخيرة تتطلب تخفيض أو إلغاء التعريفة الجمركية، بينما في حالة الخدمات فأن القيود التي تعيق حركتها تختلف تماماً عن ذلك وتتمثل في القوانين والإجراءات التي تتخذها الدول وتتعامل بموجبها عند استيرادها لخدمة ما[٣].

---

[١] - ناصر بن سليمان، مصدر سبق ذكره، ص٧.

[٢] - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، منتدى الخدمات العالمي، الدورة الثالثة عشر، الدوحة، قطر، ٢٠١٢، ص٢.

[٣] - يوسف محمود منهل، جدوى انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية، أطروحة مقدمة إلى: الجامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٦، ص ص١٧٠-١٧١.

المبحث الثاني: السوق الملائمة إلى التجارة الدولية في الخدمات:

تعد (GATS) من أولى القوانين المتعددة الجوانب القابلة للتطبيق بشكل قانوني، والتي تغطي التجارة العالمية في الخدمات، بعد أن أصبح قطاع الخدمات، يقوم بدوراً هاماً وحيوياً في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك لإسهامه المباشر في الإنتاج والاستخدام وموازيين المدفوعات في العالم بأكمله، وعموماً نجد أن الأهمية في الخدمات في الاقتصادات الوطنية، لا يمكن قياسها من خلال المؤشرات الكمية فقط، فالأهمية الأساسية للخدمات تنتج من صلتها المشتركة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، ومن أثرها على المنافسة الدولية، وتقسيم العمل وكذلك من ارتباطها المتزايد بالتقدم التكنولوجي.

ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الصناعية أكدت على ضرورة إدراج تحرير تجارة الخدمات، ضمن مفاوضات متعددة الأطراف في جولة أورغواي، رغم اعتراض الدول النامية على ذلك، وليس من الصعب معرفة أسباب هذا الإصرار فعلى سبيل المثال أن قطاع الخدمات في الولايات المتحدة، يعمل به أكثر من (75%) من القوة العاملة الأمريكية، كما انه يساهم بأكثر من (67%) من أجمالي الناتج المحلي الأمريكي، وبالتالي فتحرير هذا القطاع لاشك انه من شأنه أن ينعش الاقتصاد الأمريكي وأقتصادات الدول المتقدمة، كما أن هذه الدول بدأت (في العقود الأخيرة) تفقد تدريجياً ما تتمتع به من مزايا نسبية في الصناعات التقليدية وخصوصاً الصناعات التحويلية، حيث انتقلت هذه المميزات إلى البلدان الحديثة التصنيع مثل دول شرق آسيا، لذا كان من الطبيعي أن تصر هذه الدول على تحرير تجارة الخدمات التي ما زالت تتمتع فيها بمزايا نسبية عن غيرها من الدول[١].

أولاً: العرض والطلب على التجارة في الخدمات

أن تفاعل قوى العرض والطلب، لا ينطبق فقط على السلع المادية، كما هو معروف، وقد كان هذا ممكن قبل تصاعد الأهمية النسبية لتجارة الخدمات في العالم، بعد اتساع العلاقات الاقتصادية والتجارة بين دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية، وهذا التطور جعل من النظرية الاقتصادية، تعالج عمليات الإنتاج والاستهلاك للسلع المنتجة، من قبل وحدات الإنتاج، ومن خلال نظرية الأسواق التي توضح كيفية حدوث التوازن الاقتصادي للوحدة الاقتصادية، سواء أكانت المنشأة أو المؤسسة الإنتاجية أو الفرد مستهلكين أو منتجين[٢]. وفيما يتعلق بالسوق المناسبة، التي تؤدي إلى تقديم مختلف الخدمات، أي بالعرض والطلب عليها، فأن السوق الملائمة لتفسير ظاهرة التنافس بين المنتجين للخدمات، هي سوق المنافسة الاحتكارية، والتي تتميز بوجود عدد كبير نسبياً من المنشآت التي تبيع منتجات، ولا توجد بدائل كافية لها، وبذلك هذا يجعل من منحنى الطلب لكل المنشآت يتجه نحو الأسفل[٣].

---

[١] - خالد مصطفى قاسم، صناعة الخدمات العربية ودورها في الإسراع بتحقيق التكامل العربي – دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العربية، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة، العدد (٣١)، ٢٠٠٥، ص١٠.
[٢] - عبد الكريم جابر العيساوي، الاقتصاد الجزئي السياسات والتطبيقات، مطبعة صبح، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠١٦، ص٣٣٧.
[٣] – المصدر السابق، نفس الصفحة.

وتبرز أهميتها في كون أن العديد من الأسواق والصناعات تسود فيها سوق المنافسة الاحتكارية، وهو الأمر الذي يؤكد أهميتها ليس من الناحية النظرية فحسب بل ومن الناحية الواقعية حيث أنها متحققة في العديد من الصناعات (أسواق السلع) والمجالات، وفي عدد غير قليل من الأسواق، وقد برز التأكيد على تعديلها وبالذات في الجانب النظري نتيجة أهميتها الواقعية ألا أن التحقق الواقعي لسوق المنافسة الاحتكارية في عدد غير قليل من الأسواق فرض ضرورة التوجه نحو دراستها وتحليلها نظرياً، وبشكل يتماشى ويستجيب لأهميتها الواقعية[١].

وفيما يلي بيان هذه السوق وعلاقاتها بالتجارة الدولية في الخدمات:

١ـ سمات سوق المنافسة الاحتكارية:

أن أبرز هذه السمات تشمل ما يلي:-

أ ـ الاختلاف في المواصفات المادية :

تختلف السلع بشكل عام من ناحية المواصفات المادية والنوعية، ويتركز الاختلاف بين السلع ظاهرياً إلى حد كبير مثل الحجم، الوزن، اللون، الملمس.. الخ. فمثلاً أن الشامبو المستخدم لغسل الرأس يختلف من حيث اللون، العطر، الكثافة، القدرة على الرغوة، تصميم العبوة، وغالباً ما يلجأ المنتجون إلى الإعلان (Advertising) لترويج منتجاتهم إلى المستهلكين[٢]، والإعلان سواء ما يرتبط منها بما هو حقيقي أو غير حقيقي في التمايز والاختلاف، هذا ينتج الاحتكار للمنتج في السوق وبذلك فإنها تجمع بين سمات المنافسة وهي الأقوى وسمات الاحتكار وهي الأضعف، إلا أن درجة القوة من ناحية والضعف من ناحية تعتمد على عدد المنتجين وطبيعية السلعة ومدى تماثلها أو اختلافها عن السلعة الأخرى والدعاية والإعلان ترافق ذلك وغيره من الجوانب المتصلة بعمل هذه السوق.

لذلك فان السوق المنافسة الاحتكارية لا يسود فيها سعر واحد كما هو عليه الحال في المنافسة التامة، وإنما تسود فيها أسعار متعددة، نظراً لعدم التجانس التام بين السلع التي يتم أنتاجها من قبل المنتجين بسبب كونها مختلفة ومتمايزة، رغم كونها متماثلة ومتشابهة وهذا الاختلاف والتمايز من ناحية والتماثل والتشابه من ناحية يجعل الأسعار متعددة ونتيجة التمايز والاختلاف فيما بينها وان الأسعار المتعددة هذه تقترب من بعضها البعض نتيجة التماثل والتشابه للسلع المنتجة والمعروفة في هذا السوق[٣].

ب ـ الموقع الجغرافي:

يلعب الموقع الجغرافي دوراً كبيراً في تفضيل الشراء من بائع إلى آخر فبعض الإنتاج متوفر في كل مكان مثل خدمة الانترنت وبعض الإنتاج الآخر يتطلب البحث والسفر للحصول عليه وربما

---

[١] - فليح حسن خلف، الاقتصاد الجزئي، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧، ص٣٥٢.
[٢] - عبد الكريم جابر العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص٣٣٨.
[٣] - فليح حسن خلف، مصدر سبق ذكره، ص ص٣٥٥-٣٥٦.

أن طبيعة الفرد المستهلك الذي يسكن منطقة جغرافية محدودة قد اعتاد على التسوق Shopping من المحلات والمخازن الموجودة بالقرب من محل أقامته أو من تلك التي تقع على جانبي الطريق أو من بائع متجول فهو يفضل الشراء من هذه الأماكن حتى لا يبقى متأخراً بوقت مقترح فيما لو اختار أماكن أخرى تبيع المنتوج نفسه[١].

ج ـ طبيعة الخدمات:

يختلف الإنتاج في شروط الخدمات المرافقة على سبيل المثال أن البائعين للبيتزا والكتب يقومون بالتدريب الجيد للعمال داخل السوق من حيث اللياقة في الحديث ارتداء الملابس المميزة، تقديم الهدايا إلى الزبائن أعادة الأمانات المالية وبعضها الآخر لا يفعل ويترك الزبون (المستهلك) ليقوم بخدمة نفسه عند التسوق[٢].

د ـ الانطباع الذهني:

يحاول البائعون في السوق المنافسة الاحتكارية جعل العرض النهائي لمنتجاتهم تختلف في التصميم والخدمة ويحاولون بشيء ما يدور في ذهنية المستهلك على سبيل المثال أن بعض المنتجين من الأحذية الملابس الساعات ومستحضرات التجميل يقدمون البراهين على نوعية المنتوج من الشهادات والبراهين من خلال الرياضيين وعارضي الأزياء المشهورين.

نستخلص من سمات سوق المنافسة الاحتكارية هي شكلاً من أشكال السوق التي تجمع بين بعض العناصر المختلفة وبعض خصائص الاحتكار، وعلى هذا الأساس وبدلاً من أن يكون الناتج متجانساً فانه يتمايز من منشأة إلى أخرى في الصناعة، وبالرغم من هذا التمايز فان المنتجات تعتبر بدائل كاملة بعضها البعض [أي أن الطلب عليها يتمتع بمرونة سعريه متقاطعة موجبة] بسبب تعدد البائعين[٣].

٢ـ التوازن في سوق المنافسة الاحتكارية والتجارة في الخدمات:

أن توازن المنتج يتحقق عندما يحقق المنتج اكبر ربح ممكن من خلال التساوي بين التكلفة الحدية والإيراد الحدي وهو الأمر الذي ينطبق على كافة الأسواق وبالارتباط بطبيعة كل سوق من الأسواق غير التامة والتي منها سوق المنافسة الاحتكارية[٤].

ويحدث التوازن في هذا السوق كما يلي:-

التوازن في الأجل القصير:

---

[١] – عبد الكريم جابر العيساوي، الاقتصاد الجزئي السياسات والتطبيقات، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٨.
[٢] – نفس المصدر، ص٣٣٩.
[٣] - جي هولتن ولسون، الإقتصاد الجزئي المفاهيم والتطبيقات، دار المريخ للنشر (المملكة العربية السعودية)، ١٩٨٧، ص٣٦٨.
[٤] - فليح حسن خلف، مصدر سبق ذكره، ص٣٥٧.

يتحدد توازن المنشأة في سوق المنافسة الاحتكارية في الأجل القصير بموجب بما يلي:-

الطريقة الأولى: وهي الطريقة الإجمالية وعندها يكون الفرق بين الإيراد الكلي والكلفة الكلية اكبر ما يمكن.

أما **الطريقة الثانية**: فهي الحدية وذلك عندما يتساوى كل من MR=MC ويحصل في ذلك الاحتمالات التالية:-

الاحتمال الأول: أذا كانت الزيادة في الناتج من (السلع أو الخدمات) تؤدي إلى زيادة MR < MC : سيؤدي ذلك إلى استمرار المنشأة في زيادة الإنتاج طالما كان هناك المزيد من الأرباح ويمثل الشكل رقم (1) حالة تحقيق الأرباح الاقتصادية في سوق المنافسة الاحتكارية والمتمثل بالمستطيل (RPCE) ويحصل عندما تكون المنشأة في مستوى من الإنتاج الذي يتساوى فيه (MR=MC) عند النقطة (Z) من الشكل رقم (1).

***

الشكل (١) الأرباح الاقتصادية في سوق المنافسة الاحتكارية (الأجل القصير)

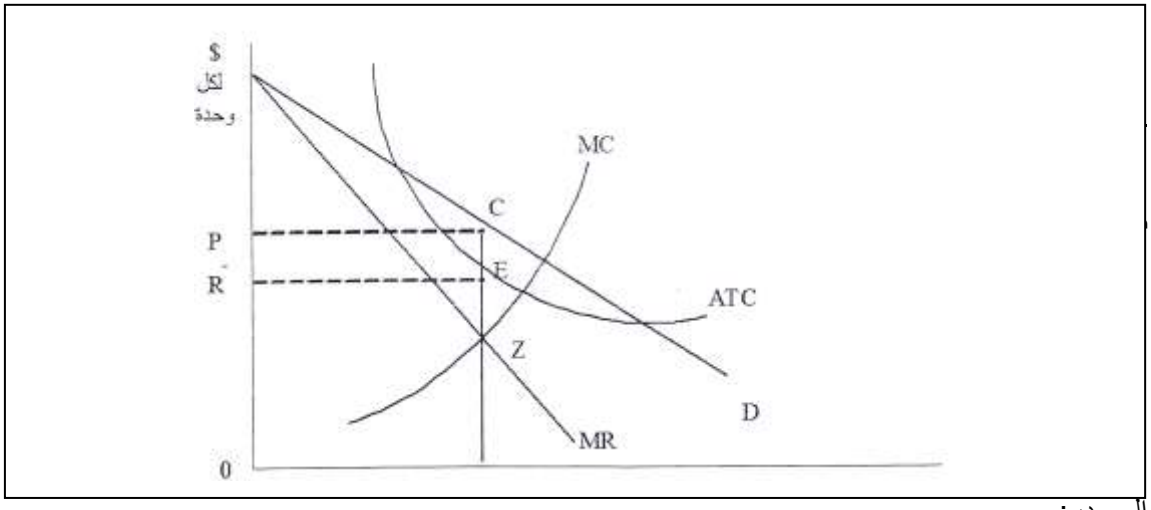

المصدر:

عبد الكريم جابر العيساوي، الاقتصاد الجزئي، السياسات والتطبيقات، مطبعة صبح، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠١٦، ص٣٤١.

الاحتمال الثاني: أذا كانت الزيادة في الناتج تعمل على أن يكون MC > MR تصل المنشأة في المنافسة الاحتكارية إلى هذه الحالة عندما يتجاوز (ATC) السعر عند مستوى الإنتاج الأول هنا ستعاني المنشأة في الأجل القصير خسائر استثنائية مساوية إلى المستطيل (PR EC) عند مستوى q١، كما في الشكل رقم (2).

الشكل (2) الخسائر الاستثنائية في المنافسة الاحتكارية (الأجل القصير)

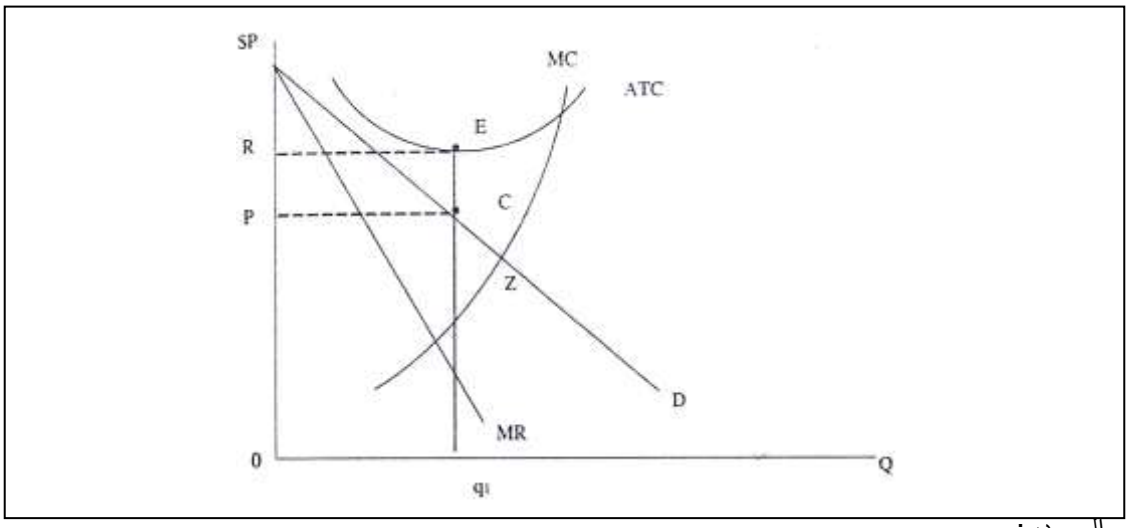

المصدر:

عبد الكريم جابر العيساوي، الاقتصاد الجزئي، السياسات والتطبيقات، مطبعة صبح، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠١٦، ص٣٤٢.

***

الاحتمال الثالث : أذا تساوى كل من MR = MC :

في هذا الاحتمال أن المنشأة لا ترى من الملائم لها التوسع في الإنتاج إلى أبعد من هذا المستوى لطالما كان MR – MC = 0 إذ لو تحقق هذا المستوى سوف يتحول الإيراد الحدي إلى كمية سالبة وبالتالي يتناقص الربح الكلي.

التوازن في الأجل الطويل:

بالرغم من الحقيقة القائلة بأن تعمل كل منشأة على احتكار أنتاج سلعة أو خدمة معينة فان الربح الاقتصادي في الأجل الطويل للمنشأت العاملة في صناعات المنافسة الاحتكارية يساوي بشكل عام صفراً أو ما يقارب الصفر، والأسباب الرئيسية لذلك يمكن أن نجدها في الخصائص التي استعملناها لوصف هذا النوع من هيكل السوق، فهناك عدد كبير من المنشآت التي تنتج سلعاً أو خدمات يعتقد بأنها متميزة إلا أنها بدائل كاملة لبعضها البعض وتوجد سهولة نسبية للدخول والخروج من الصناعة وربما يتحقق ربح اقتصادي موجب في الأجل الطويل في بعض حالات المنافسة الاحتكارية عندما لا تتوافر حرية الدخول إلى الصناعة بسهولة[1]، كما في الشكل رقم (٣) الذي يبين كيفية الدخول إلى هذا السوق والذي يكون مقيداً إلى هنا ويلاحظ أن المنشأة تبلغ هذه الحالة عندما يتساوى (MR = MC) عند نقطة (Z) وإن منحنى الطلب (D)

[1] - جي هولتن ولسون، مصدر سبق ذكره، ص٣٥٧.

يمس منحنى (ATC) في النقطة (E)، عندما يكون الربح الاحتكاري يساوي (صفر) وهذا لا يشجع دخول المنافسين الجُدد إلى الصناعة في الأجل الطويل.

الشكل (٣) التوازن في سوق المنافسة الاحتكارية في الأجل الطويل

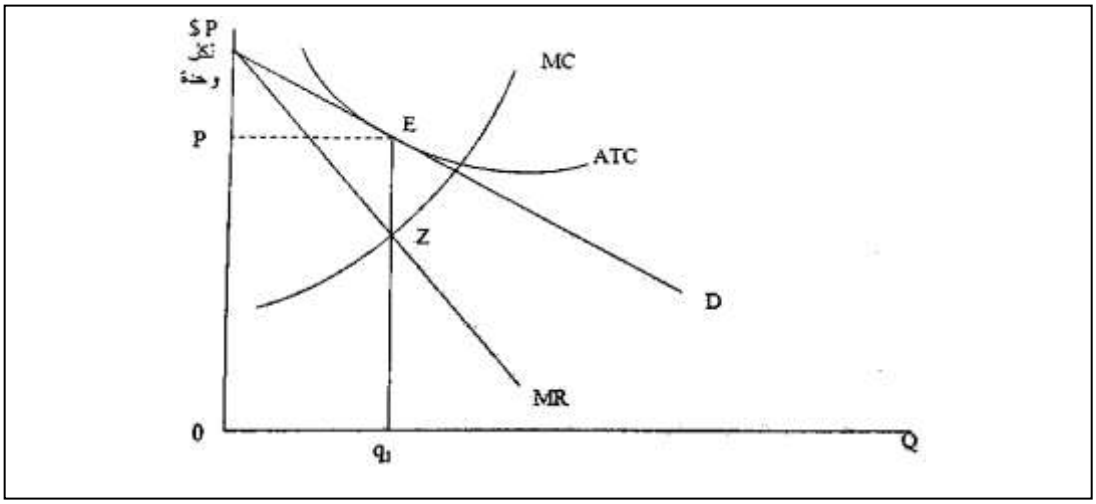

المصدر:

عبد الكريم جابر العيساوي، الاقتصاد الجزئي، السياسات والتطبيقات، مطبعة صبح، بيروت، لبنان، الطبعة الأول، ٢٠١٦، ص٣٤٣.

***

ثانياً: التصنيف الدولي للتجارة في الخدمات الدولية:

أن التصنيف الدولي للسلع والخدمات المعروف أيضاً باسم تصنيف (نيس) والذي أنشأ عام 1975 وهو نظام لتصنيف السلع والخدمات لأغراض تسجيل العلامات التجارية، يتم تحديثه كل خمس سنوات، ويسمح للمستخدمين الذين يسعون إلى علامة تجارية لسلعة أو خدمة لاختيار من بين هذه الفئات حسب مقتضى الحال، التعرف على النظام في العديد من البلدان جعل التقدم للحصول على العلامات التجارية دولياً عملية أكثر تنظيماً، يتم تحديد نظام تصنيف من قبل منظمة العالمية للملكية الفكرية.

ويصف هذا التصنيف التفاصيل للتجارة في الخدمات في الرصيد التقليدي من ميزان المدفوعات اتجاه المعاملات الاقتصادية، بين المقيمين وغير المقيمين بالاقتصاد، وفي قيدين اثنين متساويين، أحداهما دائن وإشارته موجبة، والآخر مدين ويعطى إشارة سالبة، لذلك أن القيود في ميزان المدفوعات تمثل معاملات اقتصادية مقابل قيم اقتصادية أخرى، وتتكون هذه القيم من موارد حقيقية سلع وخدمات وبنود مالية.

واعتباراً من (1) يناير 2014 كانت هناك (84) دولة موقعة على اتفاق نيس، ثبتت هذه الدول رسمياً على هذا التصنيف وتطبيقه في تسجيل العلامات التجارية بالإضافة إلى ذلك فإن هناك (65) دولة غير عضو وأربع منظمات والمكتب الدولي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية أيضاً يستخدمون تصنيف نيس، لذا فهو يتكون من عناوين وإيضاحات وقائمة أبجدية للسلع والخدمات والعناوين المطبقة هي الأسماء الرسمية والوضعية للفئات (34) أو طبقات السلع للفئات الإحدى عشر من الخدمات يرافق هذه عند الاقتضاء من خلال المذكرات التفسيرية التي تضمنت وصفاً تفصيلياً لأنواع المنتجات أو الخدمات ضمن الطبقات المعنية القائمة الأبجدية والتي هي تعداد أبجدي من حوالي (15) ألف سلعة وخدمة، ويلاحظ أن ميزة استخدام تصنيف (نيس) يكمن في تنسيق طلبات العلامات التجارية مع الإشارة إلى نظام تصنيف واحد وبالتالي تبسيط الإيداع إلى حد كبير كما سيتم تصنيف السلع والخدمات التي تنطبق عليها علامة معينة لنفسها في كل البلدان التي اعتمدت هذا النظام. أن تصنيف نيس موجود في عدة لغات كما يتيح العمل به دولياً[1].

ومن الجدير بالذكر أن التجارة الدولية تضمن نوعين من المكونات الأولى وتتمثل بالسلع المنظورة (Visible goods) والتي يطلق عليها التجارة الدولية في السلع، وهي الأكثر قيمة وحجماً عادة، والقسم الثاني هي التجارة الدولية في الخدمات أو ما تسمى أحياناً بالتجارة غير المنظورة (Unvisible goods) والتي هي محل هذا البحث، ويصف هذا التصنيف:

وفيما يأتي توضيح ملخص لتصنيف الخدمات الدولية (٢):

١ـ خدمات النقل:

يشمل النقل كل خدمات النقل التي يقوم بها مقيمون في أحد الاقتصادات لآخرين في اقتصاد آخر، والتي تنطوي على نقل الركاب وحركة السلع (نقل البضائع) والتأجير للناقلين بالطواقم، وما يتصل بذلك من خدمات داعمة ومساعدة. ويضم النقل أيضاً خدمات ما يلي:

أـ النقل البحري: ويشمل كل خدمات النقل عن طريق البحر.

---

(1)-United Nations Statistice Division, (standard International Trade classification, Rev.3) 23/5/2016:
att:http://www.unstats.un.org/unsd/cr/registry/regcst.asp?cl=14

(٢) ـ للمزيد حول تصنيف الدولي للخدمات، ينظر:
ـ دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات ، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية شعبة الإحصاءات، العدد (٨٦)، ٢٠٠٢، ص ص ٤١ـ٤٨.
- معجم إحصائيات النقل، وثيقة أعدتها مجموعة العمل ما بين الأمانات لإحصائيات النقل يورستات، تقرير صادر عن اتحاد النقل الدولي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوربا، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٨، ص ص٩٨-١٣٦.

ب- النقل الجوي: ويشمل كل خدمات النقل التي تقدم عن طريق الجو، بما فيها النقل الدولي للركاب.

ج- أنواع نقل أخرى متجزئة.

د- النقل الفضائي: ويشمل إطلاق الاقمار الصناعية الذي تقوم به مؤسسات تجارية لحساب مالكي وسائل الاعلام المختلفة (كمؤسسات الاتصالات) والعمليات الأخرى التي يقوم به مشغلو المعدات الفضائية لنقل السلع والأشخاص من اجل التجارب العلمية وكذلك يشمل نقل الركاب في الفضاء والدفعات التي يسددها اقتصاد ما لإدراج مقيميه في المركبات الفضائية التابعة لاقتصاد آخر.

هـ - النقل بالسكك الحديدية: ويشمل النقل بالقطارات.

و- النقل على الطرق البرية: ويشمل النقل الدولي للبضائع بالشاحنات والعربات والنقل الدولي للركاب بالحافلات والمركبات.

ز- النقل عبر الممرات المائية الداخلية: ويتعلق بالنقل الدولي في الأنهار والقنوات والبحيرات ويشمل الممرات المائية الداخلية لأحد البلدان والمتقاسمة بين بلدين أو أكثر.

ح- النقل عبر خطوط الأنابيب ونقل الطاقة الكهربائية: ويشمل النقل الدولي للسلع عبر خطوط الأنابيب ويشمل أيضاً رسوم شبكات الكهرباء حيث تكون منفصلة عن عملية الإنتاج والتوزيع.

ط- خدمات النقل الداعمة والمعاونة الأخرى: وتشمل كل خدمات النقل الأخرى التي لا يمكن نسبتها لأي مكون من مكونات النقل الموصوفة أعلاه.

ي- خدمات الركاب: وتشمل كل خدمات التي تقدم بين اقتصاد التصحيح والخارج أو بين اقتصاديين أجنبين ضمن النقل الدولي لغير المقيمين من ناقليه مقيمين (دائم) أو خدمات المقيمين من ناقليه غير المقيمين (مدين).

٢ـ السفر:

يختلف السفر عن معظم الخدمات الأخرى المتاجر بها دولياً في أن المستهلك هو الذي يعطيه خصائصه المميزة فالمستهلك أو المسافر ينتقل إلى اقتصاد آخر للحصول على سلع وخدمات.

ويشمل السفر أساساً السلع والخدمات التي يتحصل عليها المسافرون من أي اقتصاد خلال زيارات لذلك الاقتصاد تقل عن عام. فالسلع والخدمات يشتريها المسافر أو تُشتري باسمه أو تقدم إليه بلا مقابل (أي هدية) ويستخدمها المسافر أو يتصرف فيها، ويستبعد من هذا البند تنقل المسافرين داخل الاقتصادات التي يزورونها حين يقوم بالنقل ناقلون غير مقيمين في اقتصاد بلد الزيارة والنقل الدولي للمسافرين ويضم السفر أيضاً الخدمات التالية:-

أ- السفر للأعمال: ويشمل السفر للخارج بالنسبة لكل أنواع أنشطة الأعمال التجارية، كأطقم للناقلين الذين يتوقفون أو يؤجلون لسفرهم وموظفي الحكومة في سفر رسمي، وموظفي المنظمات الدولية في عمل رسمي والموظفون العاملين لحساب مؤسسات مقيمة في اقتصاد يختلف عن اقتصاد موظف وكذلك يدرج في السفر بصفة مسافر للأعمال ما يحوزه للإغراض الشخصية العمال الموسميون والحدوديون غير المقيمين في الاقتصاد الذي يعملون فيه لحساب مؤسسات مقيمة في اقتصاد آخر، فهؤلاء الموظفون مسافرون في اقتصاد المؤسسة التي توظفهم.

ب- ويشمل السفر للأعمال السلع والخدمات التي يحصل عليها المسافرون لاستعماله الشخصي (بما في ذلك السلع والخدمات التي يسترد المسافرون للأعمال قيمتها من أصحاب العمل) ولكنه لا يشمل المبيعات أو المشتريات التي تتم باسم المؤسسات التي يمثلونها فالانفاق الشخصي للعمال الموسميين والحدوديين وغيرهم من العمال غير المقيمين على السلع والخدمات في الاقتصادات التي يعملون بها يسجل أيضاً في البند السفر للأعمال. ويرد حصول العمال الموسميين أو الحدوديين وغيره من غير المقيمين في الاقتصاد والمستخدمين فيه والذين يكون صاحب عملهم من المقيمين في ذلك الاقتصاد على سلع وخدمات محدداً بصورة منفصلة في البند الفرعي من التصنيف الموسع نفقات العمال الموسميين والحدوديين وترد كل نفقات السفر للأعمال الأخرى في البند الفرعي من التصنيف الموسع نفقات السفر الأخرى للأعمال.

ج- السفر لأغراض شخصية: وتشمل المسافرين للخارج لأغراض غير العمل كالعطلات والمشاركة في الأنشطة الترفيهية والثقافية والزيارات مع الأصدقاء والأقارب والحج والتعليم والأغراض المتصلة بالصحة.

٣- خدمات الاتصالات:

وتشمل خدمات البريد والسعاة اخذ الرسائل والصحف والدوريات والمنشورات وغيرها من المطبوعات والطرود واللوازم ونقلها وتسليمها لأصحابها ويشمل ذلك سعاة مكاتب البريد وخدمات صناديق البريد، وتشمل كذلك الخدمات البريدية في حدود اختصاصها مثل خدمات الحفظ في شباك البريد وخدمات البرق وخدمات سعاة مكاتب البريد كبيع الطوابع والحوالات البريدية وما شاكل ذلك.

أ- تشمل خدمات الاتصالات بث الصوت أو الصورة أو المعلومات الأخرى بالهاتف والتلكس والبرق والراديو وكل التلفزيون والإذاعة والسواتل والبريد الإلكتروني والفاكس أيميل وما إلى ذلك.

بما فيه خدمات شبكات الأعمال التجارية والمؤتمرات عن بعد والخدمات المعاونة ولا تشمل قيمة المعلومات المنقولة وتشمل كذلك خدمات الهاتف

الخلوي وخدمات (الشبكة العنكبوتية) الانترنت وخدمات الوصول بالحاسوب ومنها توفير الوصول بالانترنت.

٤- خدمات التشييد:

تشمل خدمات التشييد الأعمال التي تؤدي في مشاريع التشييد والتركيبات التي يقوم بها الموظفون في مؤسسة في مواقع خارج إقليم المؤسسة، وكذلك يشمل التشييد في الخارج خدمات التشييد المقدمة إلى غير مقيمين من مؤسسات مقيمة في اقتصاد والتصحيح (دائنة) والسلع والخدمات المشترآة في الاقتصاد والمصنف لهذه المؤسسات (مدينة).

٥- خدمات التأمين:

تشمل خدمات التأمين توفير شتى أنواع التامين إلى غير المقيمين من مؤسسات تأمين مقيمة والعكس بالعكس، وتقدر هذه الخدمات أو تقوم حسب رسوم الخدمة المشمولة في مجموع الأقساط لا حسب مجموع قيمة الأقساط، لذا أن خدمات التأمين تتجزأ إلى خمسة مكونات منفصلة وهي:-

التأمين على الحياة، وتمويل معاشات التقاعد، والتأمين على البضائع، وأنواع التأمين المباشر الأخرى، وإعادة التأمين والخدمات المعاونة للتأمين. وكذلك المعلومات المتعلقة بإجمالي الأقساط وأجمالي المطالبات كل على حدة بالنسبة للتأمين على الحياة والتأمين على البضائع وأنواع التأمين المباشرة الأخرى والتي يمكن أن تكون أساس تقدير رسوم الخدمة.

وتضم خدمات التأمين ما يأتي:-

أ- حملة وثائق التأمين على الحياة ذات الأرباح وغير ذات الأرباح بسداد أقساط منتظمة لشركة التأمين (وقد لا تكون هناك سوى دفعة واحدة) في موعد محدد أو عند وفاة حامل الوثيقة لو جاءت الوفاة قبل الموعد، أما التأمين على الحياة الذي تدفع مستحقاته عند الوفاة، وليس في أي ظروف أخرى فهو شكل من أشكال التأمين المباشر ولا يدرج هنا بل تشمله أنواع التأمين الأخرى.

ب- خدمات التأمين على البضائع: وتتعلق بالتأمين المقدم على السلع في دور التصدير أو الاستيراد وكما يلي:-

(أولاً) تتعلق بصادرات السلع التي تتجاوز الحدود الجمركية لاقتصاد المحلي وتقدمها شركات تأمين مقيمة (دائنة).
(ثانياً) تتعلق بواردات السلع إلى اقتصاد المحلي وتتجاوز الحدود الجمركية لاقتصاد التصدير عندما تقدمها شركات تأمين غير مقيمة (مدينة).
وكذلك تشمل خدمات التأمين على بضائع خدمات متعلقة بأنواع أخرى من نقل السلع حيث تنفذ خدمات التأمين بين مقيم وغير مقيم في اقتصاد المحلي.

ج- يوفر التأمين على البضائع تغطية ضد سرقة البضائع أو تلفها أو فقدانها الكامل.

د- أنواع التأمين المباشر الأخرى: يشمل كل أشكال الأخرى من التامين ضد الحوادث وتشمل التأمين على الحياة، التأمين ضد الحوادث والتأمين الصحي (ما لم ينص عليهما ضمن مشاريع الضمان الاجتماعي الحكومي)، والتأمين البحري، وتأمين الطيران، وسائر أنواع تأمين النقل، والحريق، وغيره أتلاف الممتلكات، وتأمين ضمائر الأموال، وتأمين المسؤولية العامة، وأنواع التأمين الأخرى كالتأمين في السفر، والتأمين المتصل بالقروض وبطاقات الائتمان.

هـ- الخدمات المعاونة: تشمل المعاملات ذات الصلة الوثيقة بعمليات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية. وهي تشمل عمولات الوكلاء وسماسرة التأمين وخدمات الوكالات والخدمات الاستشارية بشأن التأمين، والمعاشات وخدمات التقييم والتسوية والخدمات وخدمات أدارة الإنقاذ وخدمات التنظيم والرصد بشأن خدمات التعويضات والاسترداد.

٦- الخدمات المالية:

تشمل خدمات المالية خدمات الوساطة المالية والخدمات المعاونة ما عدا خدمات مؤسسات التأمين على الحياة وصناديق المعاشات (التي تدخل ضمن التأمين على الحياة وتمويل المعاشات) وخدمات التأمين الأخرى التي تجري بين المقيمين وغير المقيمين ويمكن أن تقدم هذه الخدمات المصارف والبورصات المالية ومؤسسات عوامل الإنتاج ومؤسسات بطاقات الائتمان والمؤسسات الأخرى، وتشمل هذه الخدمات التي تقدم بصدد معاملات في الصكوك المالية والخدمات الأخرى المتعلقة بنشاط مالي كالخدمات الاستشارية والكفالة وإدارة الأصول وتضم الخدمات المالية:

خدمات الوساطة المالية: تشمل أيضاً خدمات الوساطة المالية المعنية بصورة غير مباشرة لتظهر الخدمات غير المشمولة صراحة، لكن من جهة أخرى فان خدمات الوساطة المالية قد تستبعد من التجارة الدولية في الخدمات المالية. ومع ذلك فالبلدان التي تقدر الوساطة المالية تنسب إلى المعاملات الخارجية لأغراض أنشاء حسابات حقوقية تشجع على الكف عن هذه التقديرات. ومن ثم تدرج خدمات الوساطة المالية المقيمة بصورة غير مباشرة باعتبارها بنداً تذكيرياً في تضيق التصنيف الموسع وهناك بند تذكيري آخر هو الخدمات المالية التي تشمل خدمات الوساطة المالية بعدد مجموعة الخدمات المالية المقيسة بصورة مباشرة وبصورة غير مباشرة.

٧- خدمات الحاسوب والمعلومات:

تشمل الخدمات المتصلة بالأجهزة والبرامج وخدمات معالجة البيانات، وهي تشمل الخدمات الاستشارية والتنفيذية للأجهزة والبرامج وصيانة وإصلاح الحواسيب والمعدات

المعاونة وخدمات ما بعد الكوارث وإسداء المشورة والمعاونة في المسائل المتعلقة بإدارة الموارد الحاسوبية وتحليل وتصميم وبرمجة النظم الجاهزة للاستخدام (بما فيها وضع وتصميم الصفحات على الشبكة) والاستشارات التقنية المتصلة بالبرامج وتطوير وإنتاج وإمداد وتوثيق البرامج الحاسوبية كطلب العملاء، ويشمل هذا تشغيل النظام بناءاً على طلب عملاء معددين وصيانة النظم وخدمات الدعم الأخرى من قبيل التدريب الذي يقدم كجزء من الاستشارة وخدمات معالجة البيانات مثل قيد البيانات ووضع الجداول والمعالجة على أساس تقاسم الوقت وخدمات حفظ الصفحات على الشبكة (أي تخصيص مساحة لحاسوب خدمة الشبكة على الانترنت لاستضافة صفحات العملاء على الشبكة) وإدارة منشآت الحاسوب، وتضم هذه الخدمات الآتي:-

أ- خدمات وكالات الأنباء: وتشمل تقديم الأخبار والصور الفوتوغرافية والمقالات الصحفية لوسائل الإعلام وقد اعتبرت هذه الخدمات جزءاً من الخدمات الترفيهية والثقافية والرياضية لا من خدمات الحاسوب والمعلومات.

ب- خدمات تقديم المعلومات الأخرى: وتشمل خدمات قواعد البيانات أنشاء قواعد وتخزين ونشر البيانات (بما في ذلك الأدلة والقوائم البريدية) على الشبكة وعن طريق وسائل الإعلام المغناطيسية أو البصرية أو المطبوعة وكذلك منافذ البحث على الشبكة (خدمات الآلات البحث التي تعطي عناوين الانترنت للعملاء الذي يستفسرون عن كلمات المدخلات) وتشمل كذلك الاشتراكات المباشرة غير اشتراكات الجملة في الصفحة والدوريات سواء بالبريد أو البث الالكتروني أو بوسائل أخرى.

٨- الرسوم الضريبة ورسوم التراخيص:-

وتشمل الامتيازات والحقوق المماثلة المدفوعات والمقبوضات الدولية لرسوم الامتيازات والرسوم الضريبية التي تدفع مقابل استخدام علامات تجارية مسجلة وتشمل الرسوم الضريبية ورسوم التراخيص الأخرى المدفوعات والمقبوضات الدولية مقابل الاستعمال المأذون به لحقوق الأصول والممتلكات غير المالية وغير المنتجة وغير الملموسة (كالبراءات، وحقوق الطبع، والعمليات الصناعية، والتصميمات) واستعمال أصول أو نماذج أصلية منتجة (كالمخطوطات، والبرامج الحاسوبية، والأعمال السينمائية، والتسجيلات الصوتية) عن طريق اتفاقات ترخيص وتستبعد المدفوعات والمقبوضات عن الشراء أو البيع بصورة مباشرة بالنسبة لهذه الأصول والحقوق (وحسب الطبقة الخاصة فهذه تسجل كمعاملات حسابات رأسمالية لا خدمات) كذلك تستبعد حقوق التوزيع للمنتجات السمعية البصرية لفترة محدودة او لمنطقة محدودة فهذه مشمولة في الخدمات السمعية البصرية وما يتصل بها.

٩- خدمات الأعمال الأخرى:

يدخل الترويج والإعلان بأنه شراء مقيم في اقتصاد المحلي لسلعة من غير مقيم وما يلي

ذلك من أعادة بيع السلعة لغير مقيم آخر وخلال العملية لا تدخل السلعة الاقتصاد المحلي أو تخرج منه (والتغيرات في المخزونات للتجار في الخارج تستبعد من تقدير خدمات الترويج) وأن الفرق بين قيمة السلع عند حيازتها والقيمة عند بيعها يسجل على انه قيمة خدمات الترويج المقدمة ومع أن تدفقات السلع المتصلة بنشاط المسجلة على أساس أجمالي كباقي ذلك قيمة السلع تفيد في أغراض التحليل ويدرج بند تذكيري مستقل في التصنيف الموسع لهذا الغرض هو التدفقات الإجمالية للترويج.

أ- الخدمات المحاسبة ومراجعة الحسابات ومسك الدفاتر والاستشارات الضريبية وتشمل تسجيل المعاملات التجارية للأعمال التجارية وغيرها وإسداء المشورة بشأنها وأعداد المستندات الضريبية.

ب- الخدمات الاستشارة للأعمال والإدارة والعلاقات العامة وتشمل الخدمات الاستشارية والتوجيهية والمعاونة التنفيذية العمال والتخطيط الشامل وهيكلة ومراقبة أي منظمة وهي تشمل استشارات مراجعة الحسابات الإدارية وإدارة السوق والموارد البشرية وإدارة الإنتاج وإدارة المشاريع والخدمات الاستشارية والتوجيهية والتنفيذية المتعلقة بتحسين صورة العملاء وعلاقتهم بالجمهور وسائر المؤسسات.

ج- خدمات الإعلان وبحوث السوق واستطلاعات الرأي العام التي تجري بين مقيمين وغير مقيمين وتشمل تصميم وإنشاء وتسويق الإعلانات مما يقوم به وكلاء الإعلان ووضع الإعلانات ويشمل شراء وبيع المساحات الإعلانية وخدمات المعارض التي تقدمها المعارض التجارية وترويج المنتجات في الخارج وبحوث السوق والتسويق عن بعد واستطلاعات الرأي العام شأن القضايا المختلفة.

د- خدمات البحث والتطوير وتشمل الخدمات التي تتم بين مقيمين وغير مقيمين وتتصل بالبحوث الأساسية والبحوث التطبيقية والتطوير التجريبي للمنتجات والعمليات الجديدة وتشمل الأنشطة في مجال العلوم الفيزيائية والعلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية وتشمل أيضاً تطوير نظم التشغيل التي تمثل تقدماً بالالكترونات والدوائيات والتكنولوجيا البيولوجية ولا تشمل أعمال الدراسات التقنية والاستشارية (هما مشمولات في خدمات استشارات الأعمال التجارية والإدارة والعلاقات العامة).

هـ- الخدمات المعمارية والهندسية وغيرها من الخدمات التقنية وتشمل المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين فيما يتصل بالتصميم المعماري ومشاريع التطوير الأخرى للمدن وتخطيط وتصميم مشاريع السدود والجسور والمطارات ومشاريع تسليم المفاتح وما شاكل ذلك والأشراف عليها وأعمال المساحة ورسم الخرائط واختبار الإنتاج والأشهاد وخدمات التفتيش التقني ولا يشمل هندسة التعدين الواردة في خدمات التعدين.

و- خدمات معالجة النفايات وإزالة التلوث وتشمل معالجة النفايات المشعة وغيرها وتهميش التربة الملوثة والتنظيف من التلوث ويشمل إزالة التلوث والإصحاح وتشمل أيضاً كل الخدمات الأخرى المتصلة بتنظيف وإصلاح البيئة.

ز- الخدمات الزراعية والتعدينية وخدمات التشغيل الموقعية الأخرى وتشمل:

(أولاً) الخدمات الزراعية الطارئة على الزراعة مثل توفير الآلات الزراعية بأطقمها والآلات الحصاد ومعالجة المحاصيل، ومكافحة الآفات وتربية الحيوان ورعايته وخدمات التهجين وتشمل كذلك الخدمات في مجالات القنص وأعداد الشراك والحراجة وقطع الأخشاب وصيد السمك.
(ثانياً) خدمات التعدين المقدمة في حقول النفط والغاز وتشمل الحضر وبناء المنصات وخدمات الإصلاح والتفكيك إلى آبار النفط والغاز، وتشمل كذلك الخدمات الطارئة على التنقيب عن المعادن واستكشافها لهندسة التعدين والمسح الجيولوجي.
(ثالثاً) الخدمات الأخرى لتجهيز المواقع والتي تشمل التجهيز الموقعي أو العمل في مجال السلع التي تم استيرادها من تغيير في الملكية والتي تجهز ولكن لا يعاد تصديرها إلى البلد المرسلة منه (ولكن بدلاً من ذلك إما أن تباع في اقتصاد التجهيز أو تباع إلى اقتصاد ثالث) أو العكس بالعكس.

ح- خدمات الأعمال الأخرى: وتشمل معاملات الخدمات بين مقيمين وغير مقيمين كتنسيب الموظفين وخدمات الأمن والتحقيقات والترجمة التحريرية والشفوية والخدمات الفوتوغرافية، كذلك تنطبق على خدمات العقارات والمباني والتي تقدم لشركات الأعمال وأي خدمات أخرى للأعمال التجارية مما لا يمكن تصنيفه ضمن أي خدمات أعمال تجارية أخرى والتي تضم الخدمات المتصلة بتوزيع الكهرباء والمياه والغاز وسائر المنتجات النفطية.

ط- الخدمات بين المؤسسات ذات الصلة غير المدرجة في موضع أخر وهي فئة متشعبة وتشمل المدفوعات بين المؤسسات ذات القرابة لقاء الخدمات التي لا يمكن تصنيعها بالتحديد مع أي مكون آخر من مكونات التصنيف الموسع وهي تشمل المدفوعات من الفروع والمؤسسات المنتسبة للمؤسسة الأم أو المؤسسة أخرى ذات قرابة، كذلك تشمل مساهمات في تكاليف الإدارة العامة للفروع والمؤسسات التابعة والمنتسبة (من اجل التخطيط والتنظيم والمقاربة) كما تضم المعاملات بين المؤسسات الأم وفروعها والمؤسسات التابعة والمنتسبة لتغطية النفقات العامة.

١٠ـ الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية:

تحتوي على مكونين فرعيين هما الخدمات السمعية البصرية وما يتصل بها وسائر الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية.

أ- الخدمات السمعية البصرية وما يتعلق بها وتشمل رسوم الخدمات والرسوم المتصلة بها المتعلقة بإنتاج الصورة المتحركة أفلام أو شرائط فيديو أو البرامج الإذاعية والتلفزيونية (الحية أو المسجلة على أشرطة) والتسجيلات الموسيقية، وتضم المقبوضات أو المدفوعات للإيجار والأجور التي يقبضها الممثلون والمخرجون ومن إليهم نظير أنتاج في الخارج (أو يقبضها غير المقيمين نظير عمل منفذ في اقتصاد التصنيع) ورسوم حقوق التوزيع المباعة إلى وسائل الإعلان لعدد محدود من العروض في مناطق محددة والحصول على القنوات التلفزيونية المشفرة (كخدمات الكبل) وتشمل أيضاً أجور الممثلين والمديرين والمخرجين المشتركين في الأعمال المسرحية والموسيقية واللقاءات الرياضية والسيرك واللقاءات الأخرى المماثلة والرسوم عن حقوق التوزيع (للتلفزيون والراديو والأفلام) عن هذه الأنشطة.

ب- الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية الأخرى:

وتشمل الخدمات من قبيل الخدمات المتصلة بالمتاحف والمكتبات والمحفوظات وسائر الأنشطة الثقافية والرياضية والترفيهية وتقديم الخدمات التعليمية والخدمات بصدد التعليم كدورات المراسلة والتعليم عن طريق التلفزيون أو الانترنت وعن طريق المعلمين وأمثالهم الذين يقدمون الخدمات مباشرة في الاختصاصات المضيفة. أما الخدمات الصحية فتشمل الخدمات التي يقدمها الأطباء والممرضون والمعاونون الطبيون وأمثالهم فضلاً عن الخدمات التي تقدمها المختبرات وأشباهها سواء قدمت عن بعد أم في الموقع ولا تشمل كل نفقات المسافرين على التعليم والصحة (المشمولة في السفر).

١١- الخدمات الحكومية غير المدرجة في موضع آخر:

إن الخدمات الحكومية غير المدرجة في موضع آخر هي فئة متبقية تشمل المعاملات الحكومية (بما فيها خدمات المنظمات الدولية) غير الواردة ضمن مكونات أخرى في تصنيفات التصنيف الموسع المعرفة أعلاه وهي تشمل كل المعاملات (في السلع والخدمات) التي تجريها السفارات والقنصليات والوحدات العسكرية ووكالات الدفاع مع مقيمين في الاقتصادات التي تقع بها السفارات والقنصليات والوحدات العسكرية ووكالات الدفاع وكل المعاملات مع اقتصادات أخرى ولا تشمل المعاملات مع المقيمين في الاقتصادات الأمر التي تمثلها السفارات والقنصليات ووحدات العسكرية ووكالات الدفاع والمعاملات في المفوضيات وتبادل البريد مع السفارات والقنصليات.

أ- وتشمل المعاملات المصنفة في هذا المكون المعاملات في السلع والخدمات (كإمدادات المكاتب والآثار والمرافق والسيارات الرسمية والتشغيل والصيانة والترقية الرسمي) والنفقات الشخصية التي يتكبدها الدبلوماسيون والموظفون القنصليون والأفراد والعسكريون ومعاونيهم في الاقتصادات التي يعملون بها، كما تشمل هذا الخدمات في الاعتبارات نفسها المعاملات الواردة في البند السابق

التي تمر بها كيانات رسمية أخرى (كبعثات المعونة والمكاتب الحكومية للسياحة والإعلام والترويج) الواقعة في اقتصادات في الخارج، وتشمل أيضاً المعاملات المتصلة بالنفقات الإدارية العامة وما شاكلها مما لم نضيف تصنف في موضع آخر، وعلاوة على هذا يشمل هذا المكون المعاملات المتصلة بخدمات المعونة التي تقدمها وكالات غير عسكرية مما لا يترتب عليه أي مدفوعات وأخيراً تشمل الخدمات الحكومية غير المدرجة في موضع آخر المعاملات المتصلة بتقديم ترتيبات عسكرية مشتركة وقوات حفظ السلام كالتي تقوم بها الأمم المتحدة.

ب- ومعظم المعاملات الواردة في هذا المكون من مكونات التصنيف الموسع لا يشملها الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات فالاتفاق العام لا يشمل بوجه خاص ما يلي:

(أولاً) السلع التي تقدمها السفارات والقنصليات والوحدات العسكرية وما شاكلها لأن الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات لا ينطبق إلا على معاملات الخدمات.

(ثانياً) الخدمات التي تقدمها السفارات والقنصليات والوحدات العسكرية وما شاكلها لأن هذه الخدمات تقوم ممارسة كسلطة حكومية.

(ثالثاً) تقديم الخدمات للسفارات والقنصليات والوحدات العسكرية وما شاكلها من كيانات حكومية من بلدان أخرى وبما في ذلك، من بلد الموقع.

الفصل الثاني

هيكل تجارة الخدمات وأهميتها النسبية ضمن المجموعات الدولية

الفصل الثاني: هيكل تجارة الخدمات وأهميتها النسبية ضمن المجموعات الدولية:

يتفق الجميع اليوم على تغيير قواعد اللعبة الدولية في التجارة الدولية في السلع، وأصبح التنافس العالمي يجري على أساس التنافس في مجال الإنتاج والتجارة في الخدمات، وهذا النوع من الخدمات مثل العنوان الرئيسي للتغييرات الهيكلية في الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين، وقد ارتبط التطور في قطاع الخدمات بالثورة العالمية في مجال المعلوماتية والاتصالات وكذلك بالرغبة المتعددة الأطراف على إقامة العلاقات المختلفة بين دول العالم كعنوان للحضارة البشرية في هذا العصر، ومهد ذلك بروز أطراف دولية جديدة إلى جانب تلك المعروفة سابقاً إبان الحرب الباردة (1944 - 1990) فعلى سبيل المثال كانت هناك دول غير فاعلة اقتصادياً، أصبحت اليوم ذات تأثير كبير في الاقتصاد العالمي، فقد تفوق الاقتصاد البرازيلي من ناحية حجم الناتج المحلي الإجمالي الذي يقدر بنحو (2.250) مليار دولار على الاقتصاد الاسباني بناتج محلي أجمالي بلغ نحو (1.356) مليار دولار وذلك عام 2013 أي ما يعادل الضعف[1].

إلى جانب الدول النامية الصناعية والتي بدأ يطلق عليها مؤخراً الدول الناشئة أو السريعة النمو مثل (الصين، الهند، جنوب أفريقيا، البرازيل، روسيا الاتحادية، كوريا الجنوبية، سنغافورة، ماليزيا) وعلى هذا الأساس تغيرت قناعة الدول الصناعية المتقدمة بأن غيرها من الدول لم تعد تخضع لها كما كان في الماضي.

وللوقوف على تلك التغيرات المشار لها جرى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:-

المبحث الأول: مساهمة المجموعات الدولية في التجارة الدولية للخدمات

المبحث الثاني: هيكل التجارة في الخدمات للمجموعات الدولية

المبحث الثالث: الاستثمار في قطاعات الخدمات

(1)- UN, Unctad, Handbook of Statistice, NewYork and Ganeva, 2014, P.P.330-331.

المبحث الأول: مساهمة المجموعات الدولية في التجارة الدولية للخدمات

يتناول هذا المبحث تطور حجم التجارة الدولية في الخدمات، وذلك لبيان الأهمية النسبية في هيكل الناتج المحلي الإجمالي لهذه المجموعات الدولية، باعتبار أن هذا القطاع أصبح يوفر العديد من فرص النمو الاقتصادي، وفرص العمالة والتشغيل لمواطنيها.

وفيما يلي استعراض إلى حجم التجارة الدولية حسب المجموعات الدولية وكالآتي:

أولاً: حجم صادرات الخدمات:

تعد الصادرات القوة الجديدة المحركة للنمو الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين وبشكل أساسي في قطاع الخدمات، ومثلت الصادرات من الخدمات دوراً في زيادة معدلات النمو والتنمية الاقتصادية وبالتالي تزيدان من طاقة الاستيراد لديها، وبخاصة الدول النامية إذ يمكن لهذه الدول من الاستفادة من مزايا لتقسيم العمل الدولي ورفع كفاءة صناعتها الوطنية وقدرتها على المنافسة في السوق العالمية.

ويؤدي تشجيع الصادرات إلى تدعيم التخصص وإلى زيادة الإنتاجية، وكذلك إلى فتح أسواق جديدة للمنتجات الوطنية ومن ثم زيادة الاستفادة من وفورات الإنتاج الكبيرة، كذلك أن التوسع في التصدير يؤدي إلى تنشيط الاستهلاك المحلي، لأن ارتفاع دخول المستهلكين يزيد من الطلب على السلع الأجنبية، وبذلك ينشط المنتجون لتقليد المنتجات الأجنبية، من خلال تحسين عملية نقل التكنولوجيا وبالطرق المختلفة، سواء عن طريق جلب المعرفة الفنية أو المعدات الرأسمالية[1].

ويشير الجدول رقم (١) والشكل البياني رقم (٤) إلى مساهمة المجموعات الدولية في الصادرات من الخدمات ويلاحظ من الجدول التالي ما يلي:

١ـ الدول المتقدمة: نلاحظ أن الدول المتقدمة حققت تقدماً في حجم صادراتها من الخدمات، وسجلت صادراتها من الخدمات أعلى مستوى لها (٥.79 %) في عام 1980، وبعدها انخفضت إلى (69.2%) عام 2010، ثم إلى (67.0%) في عام 2013، ويعزى هذا التراجع بسبب الضعف المستمر للنمو الاقتصادي الإجمالي وبالأخص الانخفاض الحاد في مستويات المخزون في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية والذي اضعف أيضاً مستويات الواردات، فمن ناحية، إذ دخلت اقتصادات المتقدمة فعلياً في مرحلة ركود اقتصادي خلال عام ٢٠١٢ نتيجة تفاقم تأثير أزمة الديون السيادية وتنامي المخاوف من تأثير الأزمة على استمرارية الدول المتقدمة، ومع ذلك حافظت الدول المتقدمة على التفوق العالمي على صعيد الصادرات من الخدمات.

---

[1] - دينا احمد عمر، أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العدد (٢٩)، ٢٠٠٧، ص١٣٢، ص١٣٣.

ونلخص أن هذه المجموعة الدولية تستحوذ على حوالي ثلاثة أرباع التجارة الدولية في الخدمات، وهي دون شك دلالة على تفوقها على بقية المجموعات الدولية الأخرى وأول انعكاسات ذلك حصولها على الإيرادات النقدية، والتي أدت إلى زيادة حجم دخولها القومية وما يتبع ذلك من زيادة معدل دخل الفرد ورفاهيته.

جدول (1)

مساهمة المجموعات الدولية في الصادرات من الخدمات لسنوات مختارة / (نسبة مئوية)

السنوات / المجموعات الدولية	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
الدول المتقدمة	٧٩,٥	٧٩,٩	٧٥,٥	٧٣,٦	٦٩,٢	٦٨,٨	٦٧,١	٦٧,٠
الدول * المتحولة	–	–	١,٤	١,٩	٢,٤	٢,٦	٢,٧	٢,٧
الدول النامية	٢٠,٥	٢٠,١	٢٣,١	٢٤,٥	٢٨,٤	٢٨,٦	٣٠,٢	٣٠,٣
المجموع	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

من إعداد الباحث بالاستناد إلى: Source:

UN, Unctad, HandBook of Statistics, NewYork and Ganeva, 2014, p.240.

***

٢ـ الدول المتحولة: أما الدول المتحولة فنلاحظ أن صادراتها من الخدمات في عام (1980) و (1990) (لا تتوفر عنها البيانات إذ كانت آنذاك تعيش تحت مظلة الاتحاد

* - الدول المتحولة هي (الدول الاشتراكية سابقاً) ظهرت في مطلع الخمسينيات من القرن المنصرم وتحديداً عام 1950م، ثم بعد ذلك تحولت هذه المجموعة من النظام الشمولي أو التخطيطي إلى النظام السوق، وذلك في ٢٦ ديسمبر من العام 1991، حدث التفكك الاتحاد السوفيتي، وبذلك أعلن إصدار (مجلس السوفيت الأعلى) للإتحاد السوفيتي، عن اعترافة باستقلال الجمهوريات السوفيتية السابقة، وإنشاء (رابطة الدول المستقلة) لتحل محل الإتحاد السوفيتي، أطلقت تسمية المتحولة على هذا الأساس وهي الدول خمسة عشر التالية: (روسيا، أرمينيا، أذربيجان، استونيا، أوزبكستان، أوكرانيا، بيلاروس، جورجيا، تركمنستان، طاجيكستان، كازخستان، قرغيزستان، لاتفيا، ليتوانيا، مولدوفا).

السوفيتي) حتى بلغت عام 2000، نحو (1.4%) وبدأت بعد ذلك تتصاعد تدريجياً حتى بلغت عام 2010 نحو (2.4%) ثم (2.7%) في عام 2013، إلا أن الدول المتحولة بدأت تشهد تصاعداً تدريجياً في حصتها من الصادرات الخدمية في التجارة الدولية من الخدمات، الأمر الذي أنعكس على تحسن وضعها الاقتصادي، ويعزى هذا التصاعد على ضوء تراجع صادرات الدول المتقدمة، والتي تعاني من مستويات عالية من الدين الحكومي.

٣. الدول النامية: حققت صادرات الخدمات في الدول النامية عام 1980، نحو (20.5%) بعدها أخذت نسبة مساهمتها في الخدمات العالمية تتحسن بشكل متواصل حتى سجلت نحو (30.3%) عام 2013 وهي بذلك في موقع أعلى من نسبة صادرات من اقتصادات الدول المتحولة، وهو ما يؤهلها للاستمرار في القيام بدورها كمحرك فاعل للنمو الاقتصادي العالمي، ويعزى هذا الارتفاع في حجم صادراتها إلى الزيادة الكبيرة في الطلب العالمي في هذه البلدان، واستمرار السياسات النقدية التيسيرية وتواصل وتيرة الأنفاق الحكومي المعزز للنشاط الاقتصادي في القطاعات الخدمية في غالبية هذه الدول.

الشكل (٤)

نسبة الصادرات من الخدمات إلى الصادرات الإجمالية العالمية حسب المجموعات الدولية

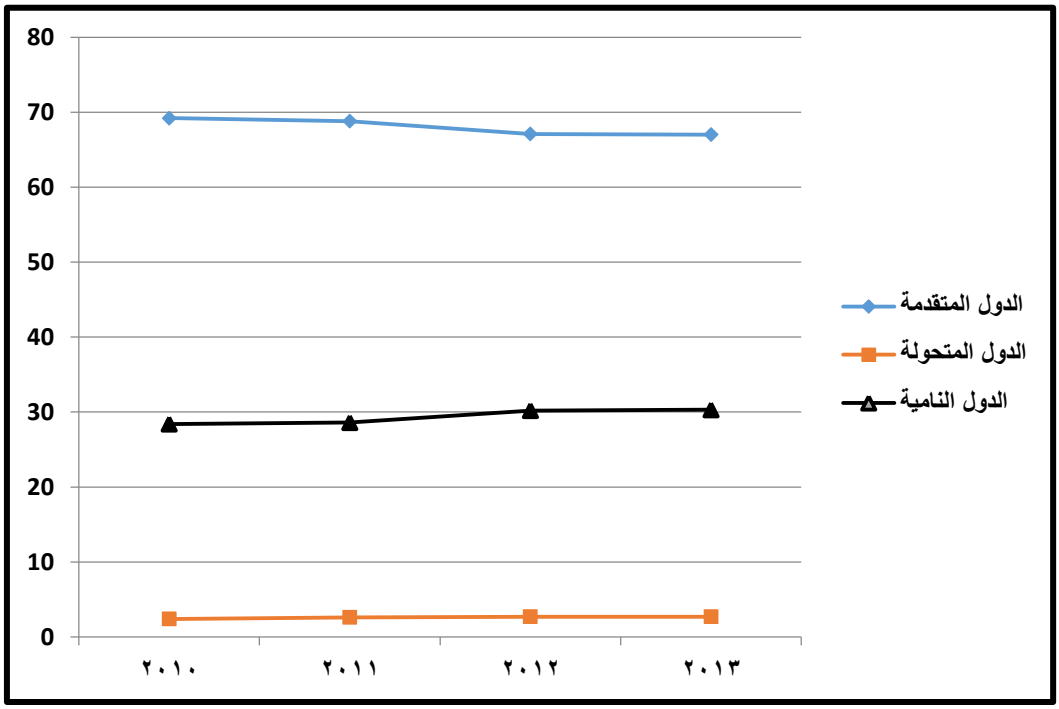

من إعداد الباحث بالاعتماد على: بيانات الجدول (١)

ثانياً: حجم واردات الخدمات:

من المعروف أن الواردات تشمل معاً الموارد السلعية و الخدمية، التي تشتري من الخارج، وتعتبر بذلك العمود الفقري للتجارة الدولية، وكلما ارتفعت قيمة الواردات لدخول بلد ما، مقارنة بقيمة الصادرات كلما أصبح الميزان التجاري في البلد أكثر سلبية.

لذا فإن الوارِد يعني شراء السلع أو الخدمات من بلد من الخارج وبيعها داخل البلد، وأيضاً هو الطريقة المستخدمة للحصول على المنتجات بكل أنواعها وبخاصة الخدمية منها، التي تحتاجها الدولة، وقد خضع قطاع الخدمات لتنظيم واسع النطاق في معظم الدول، وأن حدث ذلك بدرجة أكبر نسبياً في الدول المتقدمة نظراً لتقدم اقتصاد تلك الدول، ومساهمة قطاع الخدمات في اقتصادها بنسبة كبيرة، بينما لم يحظ قطاع الخدمات بنفس النصيب في الدول النامية، وقد ترتب على ذلك وجود اختلاف بين الدول المتقدمة والدول النامية فيما يتعلق بمفهوم الخدمات، فالدول المتقدمة ترى أن كل ما هو ليس بسلعة يعد خدمة، بينما ترى الدول النامية أن مفهوم الخدمة ينحصر فقط في المعاملات التي تتطلب مورد الخدمة عبر حدود الدولة وانتقال المستهلكين وأيضاً عناصر الإنتاج لتقديم هذه الخدمة[1].

ويبين الجدول رقم (2) والشكل البياني رقم (٦) مساهمة المجموعات الدولية في الواردات من الخدمات ويلاحظ من الجدول التالي ما يلي:

١ـ الدول المتقدمة:

نلاحظ أن الدول المتقدمة هي الأخرى تحتل الصدارة في حجم الواردات العالمية، وبالطبع أن ذلك الحجم في معظم جوانبه يحصل بين الدول (المتقدمة ـ المتقدمة) وليس بينها وبين المجموعات الدولية الأخرى.

وبعامة، نلاحظ أن الدول المتقدمة كانت تستورد أيضاً وكانت نسبتها عام 1980 نحو (68.0%) ثم ارتفعت إلى (76%) عام 1990 إلا أنها انخفضت بعض الشيء ووصلت في عام 2013 إلى نسبة (58.1%) من مجموعة الواردات من الخدمات، ، ويعزى هذا التراجع إلى تعرض الدول المتقدمة لعدد كبير من الأزمات حيث أصبحت الأزمات سمة من سمات النظام الاقتصادي العالمي، نتيجة لازمة الديون السيادية في الدول المتقدمة، فلقد زادت حدة الأزمة بصورة أكبر عام ٢٠١١، وهو ما دفع الدول المتقدمة إلى تبني سياسات مالية تقشفية لتجاوز التداعيات السلبية لتلك الأزمة مما أضعف من فرص النمو والتوظف ونسبة الواردات في تلك الدول المتقدمة.

---

[1] ـ فاطمة بو سالم، أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية ـ حالة الجزائر، رسالة مقدمة إلى: جامعة منتوري، قسنطينة، كلية العلوم والتسيير، فرع المالية، 2011، ص3، ص17.

جدول (2)

مساهمة المجموعات الدولية في الواردات من الخدمات لسنوات مختارة / (**نسبة مئوية**)

السنوات / المجموعات الدولية	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
الدول المتقدمة	٦٨,٠	٧٦,٠	٧٠,٧	٦٨,٩	٦١,٩	٦٠,٨	٥٨,٩	٥٨,١
الدول المتحولة	–	–	١,٩	٢,٨	٣,٣	٣,٤	٣,٨	٤,٢
الدول النامية	٣٢,٠	٢٤,٠	٢٧,٤	٢٨,٣	٣٤,٨	٣٥,٨	٣٧,٣	٣٧,٧
المجموع	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

من إعداد الباحث بالاستناد على: Source:

UN, Unctad, Handbook of Statistics, NewYork and Ganeva, 2014, P.241.

***

٣ـ الدول المتحولة:

تصاعدت الأهمية النسبية لواردات الدول المتحولة من الخدمات إذ كانت نسبتها (٢,٨%) عام ٢٠٠٥، ثم ارتفعت إلى (٣,٤%) عام ٢٠١١، إلى أن سجلت أعلى مستوى لها (٤,٢%) عام ٢٠١٣.

٢ـ الدول النامية:

تصاعدت الأهمية النسبية لواردات الدول النامية من حجمها على الصعيد العالمي خصوصاً خلال المدة (2005 - 2013) وبلغت نسبة وارداتها (٣٤,٨%) عام ٢٠١٠، وبعدها أخذت نسبة (٣٧,٧%) عام ٢٠١٣. وهذا دليل على حاجتها المستمرة إلى الخدمات سواء أكان ذلك على الصعيد القطاع العام أو الخاص.

الشكل (٥)

نسبة الواردات من الخدمات إلى الواردات الإجمالية العالمية حسب المجموعات الدولية

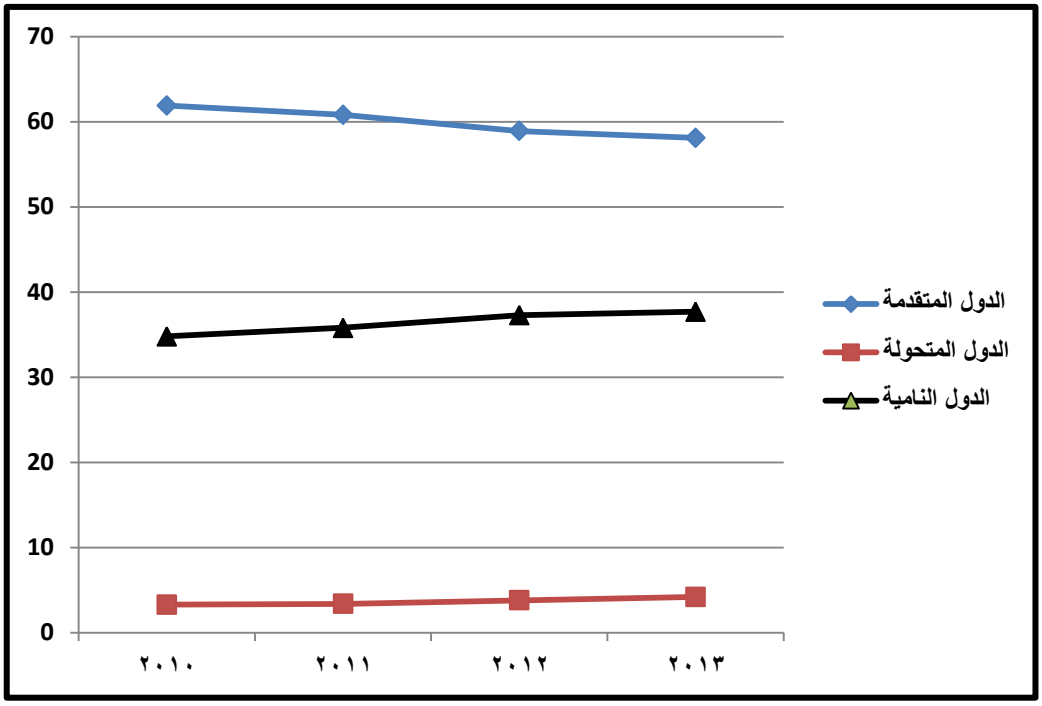

من إعداد الباحث بالاعتماد على: بيانات الجدول (٢)

***

ثالثاً: مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي:

من المعروف أن الناتج المحلي الإجمالي: هو مؤشر اقتصادي يقيس القيمة النقدية لإجمالي السلع والخدمات التي أنتجت داخل حدود منطقة جغرافية ما (بلد مثلاً) خلال مدة زمنية محددة عادة سنة واحدة، وبذلك فهو يقيس مجموع السلع والخدمات السوقية، أي الموجهة للبيع بالإضافة إلى بعض المنتجات الخدمية غير السوقية التي توفرها الحكومات مجاناً مثل التعليم والصحة والأمن والدفاع، والتي أنتجت أيضاً داخل حدود منطقة جغرافية.

ويتضمن الناتج المحلي الإجمالي النشاط الإنتاجي لجميع المقيمين في بلد ما، بما في ذلك الشركات الأجنبية العاملة في هذا البلد، بخلاف الناتج القومي الإجمالي الذي يقيس النشاط الإنتاجي لجميع العاملين لجنسية معينة بغض النظر عن مكان إقامتهم، فمثلاً النشاط الإنتاجي لشركة أميركية تعمل في الصين سيدرج ضمن الناتج المحلي الإجمالي للصين، ولكن ضمن الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة. وبذلك تعد التجارة الخارجية الدولية هي مصدر وأساس الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة، أما بخصوص هيكل الناتج المحلي الإجمالي، فممكن أن نقول إن قطاع الخدمات، قد احتل المكانة الأولى في اقتصاديات الدول السبع الصناعية الكبرى يليه قطاع الصناعة، ثم الزراعة، فقد نجح هذا القطاع في توليد أكثر من نصف الناتج

المحلي بهذه الدول[1]. وقد تزايدت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في اقتصاديات هذه الدول لتصل إلى نحو (65.9%) من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية لعام 2002، ناهيك عن هيمنتة على أعلى نسبة لتوظيف العمالة بلغت نحو (83%) من إجمالي القوى العاملة في الاقتصاد الأمريكي لعام2004[2] .

ويشير الجدول رقم (٣) إلى هيكل الناتج المحلي وفقاً للمجموعات الدولية لسنوات مختارة:

جدول (٣)

هيكل الناتج العالمي وفقاً للمجموعات الدولية لسنوات مختارة (٢٠٠٠ – ٢٠١٠ - ٢٠١٢) / (نسبة مئوية)

السنوات	٢٠٠٠				٢٠١٠				٢٠١٢			
البيانات	الزراعة	الصناعة	الخدمات	المجموع	الزراعة	الصناعة	الخدمات	المجموع	الزراعة	الصناعة	الخدمات	المجموع
العالم	٣,٥	٢٩,٥	٦٧,٠	%١٠٠	٤,٢	٢٩,١	٦٦,٧	%١٠٠	٤,٤	٢٩,٧	٦٥,٩	%١٠٠
المتقدمة	١,٦	٢٦,٤	٧٢,٠	%١٠٠	١,٤	٢٣,٨	٧٤,٨	%١٠٠	١,٤	٢٣,٧	٧٤,٩	%١٠٠
المتحولة	١٠,٤	٣٧,٩	٥١,٧	%١٠٠	٥,٤	٣٥,٦	٥٩,٠	%١٠٠	٥,٣	٣٥,١	٥٩,٦	%١٠٠
النامية	١٠,١	٣٦,١	٥٣,٨	%١٠٠	٩,٤	٣٨,٩	٥١,٧	%١٠٠	٩,٣	٣٩,٢	٥١,٥	%١٠٠

من إعداد الباحث بالاستناد على: Source:

UN, Unctad, Handbook of Statistics, NewYork and Ganeva, 2014, p.344.

[1] - وصاف عتيقة، آثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة إلى: جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، ٢٠١٤، ص٢٩.

[2] – المصدر السابق.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن النسبة المئوية لهيكل القطاع العالمي فيما بين القطاعات، الزراعية والصناعية والخدمية، أن قطاع الخدمات يحتل النسبة الأكبر فيما بينهن فقد بلغ نسبة (66.7%) في سنة 2010.

في حين بلغت نسبة قطاع الخدمات بالنسبة للدول المتقدمة (74.9%) سنة 2012.

أما الدول المتحولة فنلاحظ أن قطاع خدماتها تحتل نسب (51.7%) و (59.6%) بين عامين (2000 و2012).

في حين نلاحظ قطاع الخدمات بالنسبة للدول النامية يحتل النسبة المئوية المتوسطة التي بدأت في السنوات الأخيرة تتصاعد تدريجياً، نظراً لأهمية هذا القطاع على مستوى العالم، وبلغ بذلك (51.5%) عام 2012.

وبذلك نلاحظ أن قطاع الخدمات يؤدي دوراً حاسماً في جميع الدول العالم سواء أكانت الدول المتقدمة أو المتحولة وبخاصة الدول النامية.

وبذلك نلاحظ أن هذا النمو الملحوظ في تجارة الخدمات، والتغييرات كبيرة في هيكل الخدمات المتداولة، إذ كانت الخدمات ولا زالت مصدر جذب للاستثمارات الأجنبية في مختلف القطاعات سواء كانت قطاعات (زراعية أم صناعية أو خدمية) وغيرها، وهذا ما انعكس على عملياتها وعلى مستوى جودتها.

ويبين الجدول (٤) الدول العشرة الأولى من مجموعة الدول المتقدمة للسنوات المختارة ويلاحظ كيف هيمنة قطاع الخدمات بالنسبة للدول المتقدمة التي تفوقت فيه، على عكس قطاع الزراعة والصناعة التي تحتل نسبة قليلة جداً مقارنةً بقطاع الخدمات، حيث أن لوكسمبورك تحتل المرتبة الأولى في مجال قطاع الخدمات وقد بلغت نسبة (86.8%) سنة 2012.

في حين بلغت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثانية وبنسبة (79.0%) سنة 2012، وتليها بعد ذلك كل من فرنسا والمملكة المتحدة وايطاليا ووصولاً إلى ألمانيا التي بلغت نسبتها في مجال قطاع الخدمات (66.6%) سنة 2012.

وهذا ما يدل على أن قطاع الخدمات بالنسبة للدول المتقدمة يعتبر حجر الأساس لها والعمود الأساسي لتقدم تلك الدول وتحفيز عامل الاستثمار لبلدانهم.

وممكن أن نوضح مجموعة أشكال لهذه القطاعات الخدمية، وكما في الشكل رقم (٦):

الشكل (٦)

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في النواتج المحلية الإجمالية لسنة ٢٠١٢

من إعداد الباحث، بالاعتماد على: بيانات الجدول (٣) :

جدول (٤)

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة لسنوات مختارة (2000-2012)/ (نسبة مئوية)

السنوات	٢٠٠٠				٢٠١٠				٢٠١٢			
الدول	الزراعة	الصناعة	الخدمات	المجموع	الزراعة	الصناعة	الخدمات	المجموع	الزراعة	الصناعة	الخدمات	المجموع
١- لوكسمبورك	٠,٧	١٩,٢	٨٠,١	%١٠٠	٠,٣	١٣,٢	٨٦,٥	%١٠٠	٠,٣	١٢,٩	٨٦,٨	%١٠٠
٢- الولايات المتحدة	١,٠	٢٣,٠	٧٦,٠	%١٠٠	١,١	١٩,٨	٧٩,١	%١٠٠	١,١	١٩,٩	٧٩,٠	%١٠٠
٣- فرنسا	٢,٥	٢٢,٨	٧٤,٧	%١٠٠	١,٨	١٨,٩	٧٩,٣	%١٠٠	٢,٠	١٨,٨	٧٩,٢	%١٠٠
٤- المملكة المتحدة	٠,٩	٢٦,٨	٧٢,٣	%١٠٠	٠,٧	٢١,٥	٧٧,٨	%١٠٠	٠,٧	٢٠,٦	٧٨,٧	%١٠٠
٥- ايطاليا	٢,٨	٢٧,٧	٦٩,٥	%١٠٠	١,٩	٢٥,٠	٧٣,١	١٠٠ %	٢,٠	٢٤,٢	٧٣,٨	%١٠٠
٦- اليابان	١,٤	٣٠,٠	٦٨,٦	%١٠٠	١,٢	٢٧,٥	٧١,٣	%١٠٠	١,٢	٢٦,٦	٧٢,٢	%١٠٠
٧- اسبانيا	٤,٢	٣١,١	٦٤,٧	%١٠٠	٢,٦	٢٧,٢	٧٠,٢	%١٠٠	٢,٥	٢٥,٩	٧١,٦	%١٠٠
٨- كندا	٢,٣	٣٣,٢	٦٤,٥	%١٠٠	١,٥	٢٧,١	٧١,٤	%١٠٠	١,٥	٢٧,٣	٧١,٢	%١٠٠
٩- أيرلندا	٢,٦	٣٥,٥	٦٠,٩	%١٠٠	١,٥	٢٦,٤	٧٢,١	%١٠٠	١,٦	٢٧,٩	٧٠,٥	%١٠٠
١٠- المانيا	١,١	٣٠,٥	٦٨,٤	%١٠٠	٠,٨	٣٠,٢	٦٩,٠	%١٠٠	٠,٩	٣٢,٥	٦٦,٦	%١٠٠

من إعداد الباحث بالاستناد على: Source:

UN, Unctad, Handbook of Statistics, NewYork and Ganeva, 2014, p.p.355-357.

المبحث الثاني: هيكل التجارة في الخدمات للمجموعات الدولية

بعد أن تناولنا في المبحث الأول من الفصل حجم التجارة الدولية في الخدمات، سنتطرق إلى هيكل التجارة الدولية في الخدمات ومساهمة كل مجموعة دولية في هذا الهيكل الذي يعبر عن نوع التخصص وقدره الدول على تقديم مختلف الخدمات الإنتاجية إلى العالم الخارجي.

وعليه سوف نستعرض هيكل التجارة الدولية على صعيد المجموعات الدولية من خلال جدول رقم (٥) وكالآتي:

أولاً: هيكل الصادرات في الخدمات الدولية:

يشير الجدول التالي إلى هيكل الصادرات الدولية في الخدمات، وسنتناول كل بند من بنود هيكل الصادرات والواردات العالمية وكما يلي:-

١ـ **خدمات النقل**: كما هو معلوم أن العالم أصبح صغيراً، في ظل الثورة في مجال النقل سواء أكان النقل الجوي، أو البري، أو النقل بواسطة سكك الحديد، وعليه حظي هذا البند بالاهتمام الكبير، إذ يحتل المرتبة الأولى أكان على صعيد كل دولة أم على صعيد أعداد موازيين المدفوعات للدول النامية، لذا يُعرف النقل، على انه عملية تحريك البضائع والسلع من نقاط أنتاجها أو بيعها إلى نقاط استهلاكها بالكمية المطلوبة والوقت المحدد وبتكلفة معقولة.

وكما عرف النقل على انه الأداة التي عن طريقها يمكن توسيع السوق واستغلال الموارد البشرية والمادية، التي لم تستغل سابقاً، باتجاه زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته، ويساهم في انتقال السلع والأيدي العاملة إلى الأماكن التي تكون فيها أكثر نفعاً[١].

ويعد النقل واحد من أهم قطاعات التنمية الشاملة في أي من الدول المتقدمة، ويعد الارتقاء بمستوى قطاع النقل في وقتنا الحاضر، احد المعايير أو المؤشرات الدالة على مستوى التنمية العمرانية والتطور الحضري، حيث يتم قياس تقدم الدول بتقدم وسائل ونظم النقل فيها، وذلك بموجب العلاقة التكاملية فيما بينه وبين جميع القطاعات التنموية الأخرى، خاصة أذا ما ارتبط بوجود أنظمة النقل المتطورة القائمة على تطبيقات تكنولوجية وأنظمة ذكية وحديثة.

وبذلك يأتي قطاع النقل، على رأس القطاعات التي تدعم الهيكل الاقتصادي، ويعتبر الركيزة الأساسية في الاقتصاد القومي، إذ يمثل قطاع النقل بأنشطته المختلفة دعامة أساسية من دعائم التقدم، ولا يمكن تصور تحقق النمو المتوازن بين قطاعات الاقتصاد القومي لأي بلد من البلدان دون تأمين احتياجات تلك القطاعات من النقل، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إعداد تخطيط جيد لقطاع النقل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.

---

[١] - فخر الدين، دور النقل والمواصلات والاتصالات على التنمية الاقتصادية في السودان، تاريخ الإطلاع:٢٠١٦/٧/٣١

att:http://www.al3alm1.blogspot.com/2015/05/blog-post_31.html

جدول (٥)

نسبة مساهمة المجموعة الدولية في هيكل التجارة الدولية للخدمات لعام 2013 / (نسبة مئوية)

المجموعات الدولية	الدول المتقدمة		الدول المتحولة		الدول النامية		العالم	
هيكل الخدمات	ص	س	ص	س	ص	س	ص	س
١- خدمات النقل	٢٠,٨	٣٤,٠	٣٣,٧	١٧,٨	١٧,٩	٢١,٢	١٩,٢	٢٥,٩
٢- خدمات السفر	٣٣,٠	٢٤,٩	٢٤,٣	٣٨,٠	٢١,٣	٢٢,١	٢٥,١	٢٣,٨
٣- خدمات الاتصالات	٢,٠	٠,٠	٣,٢	٠,٠	٢,٨	٠,٠	٢,٦	٠,٠
٤- خدمات التشييد	٣,٠	٠,٠	٦,٦	٠,٠	١,٧	٠,٠	٢,٢	٠,٠
٥- خدمات الحاسوب والمعلومات	٠,٩	٠,٠	٤,٣	٠,٠	٦,٢	٠,٠	٦,١	٠,٠
٦- خدمات التأمين	١,٦	٠,٠	٠,٧	٠,٠	٢,٥	٠,٠	٢,٢	٠,٠
٧- خدمات المالية	٤,٠	٠,٠	٢,٠	٠,٠	٨,٧	٠,٠	٧,١	٠,٠
٨- خدمات الرسوم والضريبة والتراخيص	٠,٩	٠,٠	٠,٨	٠,٠	٩,٣	٠,٠	٦,٦	٠,٠
٩- خدمات الاعمال الأخرى	٢٦,٠	٠,٠	٢١,٣	٠,٠	٢٦,٨	٠,٠	٢٦,٤	٠,٠
١٠- خدمات الشخصية والثقافية والترفية	٠,٦	٠,٠	١,٠	٠,٠	١,٨	٠,٠	٠,٩	٠,٠
١١- الخدمات الحكومية غير المدرجة في موضوع آخر	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠

من إعداد الباحث بالاستناد على: Source:

UN, Unctad, Handbook of Statistics, NewYork and Ganeva, 2014, p.p.248-267.

وعليه أن حاجة الإنسان للنقل، ارتبط بموضوعية الحركة الدائمية حيث كان ينتقل من مكان إلى آخر، لذا أن التطور التاريخي للنقل قبل القرن العشرين، مهم جداً، فعلى سبيل المثال نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية، تم أنشاء أول خط سكك حديد فيها عام 1830، وخلال ثلاثين عاماً تم بناء شبكة من السكك الحديدية في جميع أنحاء شرق الولايات المتحدة.

أما في القرن العشرين، فقد زادت انتشار السكك الحديدية وتطورت بشكل كبير فمثلا أن قطار (تاكيدو) في اليابان الذي تبلغ سرعته 355 كم/ساعة، وفي الولايات المتحدة، وبعد ذلك تطورت صناعة السيارات بشكل كبير، حتى غدت وسيلة النقل الخارجية والعامة، وأدخلت التحسينات الكثيرة على تصميم وإنشاء الطرق البرية بما يتوافق مع تطور السيارات، فعلى سبيل المثال تشير الإحصائيات في الولايات المتحدة انه عند انتهاء الحرب العالمية الأولى عام 1918، كانت تمتلك نحو (5.5) مليون سيارة فقط، وحتى نهاية القرن العشرين وصل العدد (93) مليون سيارة خاصة و (18) مليون شاحنة، وأصبحت هناك شاحنات تتراوح حمولاتها بين (80 - 150) طن. وفي الوقت الحاضر تعتبر السيارات وسيلة رئيسية للنقل في الولايات المتحدة الأمريكية، يمتلك الناس في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي (77%) من السيارات في العالم، وبنسبة تبلغ (35%) من المجموع العالمي تقريباً[١].

ومن خلال ما تقدم نستطيع القول بان أي تنمية اقتصادية ترتبط أساساً بتوافر تسهيلات وإمكانيات نظم النقل المناسبة، الأمر الذي يتطلب أن تقوم عليه تخطيط النقل على أساس علمي سليم انطلاقاً من الواقع الفعلي وعلى أساس التوازن بين التطور السريع لنظام النقل من جهة والظروف الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى.

ومن خلال الجدول رقم (٥)، نلاحظ أن مساهمة المجموعات الدولية في الدول المتقدمة في مجال خدمات النقل للصادرات الخدمية، قد بلغت نحو (20.8%)،في حين بلغت حصة الدول المتحولة نحو (33.7%) وهي أعلى من الدول المتقدمة والنامية وذلك لامتلاك هذه المجموعة أكبر خطوط نقل للسكك الحديد في الاتحاد السوفيتي (السابق)، أما على صعيد ابرز عشر دول في العالم في مجال خدمات النقل للصادرات، فتأتي حسب الترتيب كل من (الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، فرنسا، اليابان، الدنمارك، المملكة المتحدة، هولندا، بلجيكا، اسبانيا، النرويج) على التوالي[٢]. وهذا زيادة يدل على أن الدول المتقدمة في تطور تام وفعال في مجال خدمات الصادرات النقلية.

من خلال ما تقدم، نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية هي صاحبة اكبر حصة في تجارة خدمات النقل، إذ تتفوق الولايات المتحدة الأمريكية، في جانب الصادرات على الكثير من دول أوربا الغربية [إذ بلغت نحو (86467) مليون دولار عام 2013]، وفي الوقت نفسه فان استيرادها تعد الأضخم في المنطقة [حيث بلغت نحو (95694) مليون دولار بنفس العام][٣].

---

(١)- وليام و. هاي، مقدمة في هندسة النقل، ترجمة د. سعيد عبد الرحمن القاضي د. أنيس عبد الله التنير، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٩، ص ص ٢٤ – ٢٩.

(2) - UN, Unctad, Handbook of Statistics, Op.Cit, p.248.

(٣) - يوسف محمود منهل، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٢.

وفي ألمانيا بلغت صادرات خدمات النقل سنة 2013، (20.9%) من مجمل صادراتها من الخدمات، وتعد بذلك ألمانيا أيضاً هي صاحبة الحصة الأكبر في هذا الجانب، وتليها فرنسا التي بلغت صادرات خدمات النقل فيها (20.2%) من مجمل صادراتها من الخدمات في السنة نفسها، ومن هنا يمكن القول أن حجم صادرات خدمات النقل في كل من ألمانيا وفرنسا واليابان والدنمارك والمملكة المتحدة وهولندا وبلجيكا واسبانيا تجاوز (20.8%) من مجمل صادرات خدماتها في سنة 2013.

في حين أن نسبة مساهمة الدول النامية في مجال هذا القطاع قد بلغت (17.9%) في سنة 2013، وأخذت كل من الهند ومصر من صادرات هذه الخدمة (11.2%) و (19.5%) لنفس العام وعلى التوالي[١].

حيث يعد النقل في الدول النامية من المحركات بالغة الأهمية، إذ يضع الفرص الاجتماعية الاقتصادية في متناول الفقراء، ويعطي الاقتصاد القدرة على المنافسة والانتعاش، فالنقل يربط بين الناس وبين ما يحتاجونه من خدمات ويتيح لهم التفاعل فيما بينهم وتوليد المعرفة التي تكفل النمو طويل الأمد.

لذلك توفر خدمات النقل القدرة على تحمل تكلفتها بالنسبة لنمو مليار شخص يعيشون في البلدان ذات الدخل المنخفض وتعد القدرة على الوصول إلى طريق صالح للسير عليه في جميع أنواع الطقس، والقدرة على الحصول على الخدمات نقل عديدة، وهذه خطوة أولى هامة نحو التنمية المستدامة، فمن خلال خدمات النقل الميسورة، يمكن للمناطق الريفية الوصول إلى الأسواق ويمكن للشعوب أن تستفيد من تعميق التكامل مع الاقتصاد العالمي[٢].

لذلك فاليوم أن بعض الدول النامية، تتمتع بأحدث وسائل المواصلات كالمدن الأوربية، من الحافلات العامة، والسيارات الفارهة والقطارات الحديثة والطائرات الضخمة، وتستعمل الدول النامية السفن والناقلات والعبارات وتخصص الاعتمادات المالية لرصف الطرق وبناء المطارات والموانئ وتأسيس مختلف شركات الخدمات والصيانة.

لكن مع ذلك، فلا زالت بعض الدول النامية تعاني من نقص الطرق وانخفاض في كميات الوقود وغلاء أسعاره، ومشكلات الازدحام واختناقات المرور وبُعد بعض المناطق النائية بسبب النقص في وسائل النقل وتتأثر بذلك التجارة والسياحة وأوجه التعليم والثقافة[٣].

لذلك تقترح إستراتيجية النقل للدول النامية، نهجاً متكاملاً لتطوير خدمات النقل آمنة تراعي الاعتبارات البيئية وتكون ميسورة بالنسبة للفقراء، وعلى هذا الأساس يتبنى البنك الدولي التوجيهات الإستراتيجية للقروض والمساعدات التي يمنحها إلى الدول النامية المستفيدة وكالاتي[٤]:

---

(1) - UN, Unctad, Handbook of Statistics, Op.Cit, p.248.

(2) – The World Bank, Ibrd, Ida, Transport, 2016.

(٣) - وليام و. هاي، مقدمة في هندسة النقل، مصدر سبق ذكره ص ص٢٥-٢٨.

(٤)- The World Bank, Op.Cit.

* خلق الأوضاع المواتية لزيادة المساندة للاستثمار في مجال النقل.

* تعميق المشاركة في القطاع الفرعي للطرق والمحاور الرئيسية.

* زيادة المشاركة في القطاع الفرعي للنقل الحضري.

* تنويع المشاركة في مجال النقل من أجل تعزيز التجارة.

* الحد من أنبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري والتخفيف من حدة آثارها.

٢ـ خدمات السفر: من المعروف أن السفر، رافق الإنسان منذ بداية وجوده على سطح الأرض وحتى هذه اللحظة، وهو نشاط إنساني وله دوافع كثيرة وأسباب متعددة وفوائد، لذا فهو يمثل الانتقال من مكان إلى آخر في رحلة قصيرة أو طويلة في مسافتها أو مدتها لأي عدد من الأسباب منها لأغراض تجارية أو الأعمال، زيارة الأقارب، الهجرة من بلد لآخر، الحج (السفر للعبادة الدينية) تلقى العلاج، قصد الاستكشاف والبحث والتقصي العلمي وجمع المعلومات، الدراسة في الخارج (طلب العلم أو بعثة دراسية)، التعرف على الثقافات الأخرى، الاستجمام والاسترخاء والنقاهة، حضور المناسبات الرسمية، والدبلوماسية، السياحة.

لذلك نلاحظ ارتباط السياحة بالسفر، والذي من أهمها، الفنادق والمطاعم والتموين المرتبط بها، وخدمات وكالات السفر والسياحة وخدمات الإرشاد السياحي.. الخ.

وبذلك ممكن أن يعد السفر، سبب رئيسي في تطوير وسائل النقل والمواصلات عبر التاريخ، وكذلك سبب في تطوير البنية التحتية للمواصلات كالطرق والجسور والموانئ والمطارات، وكل ذلك من أجل التخفيف من معاناته وجعله ميسراً وأقل تكلفة وجهداً ووقتاً وهذا كله يجعل السفر متعة كبيرة للإنسان، يجعل من العالم كله جزءاً واحداً متكاملاً كقرية صغيرة وهو عماد العولمة والتواصل بين الشعوب المختلفة(١).

وعليه غالبا ما يكون نشاط سياحي يهدف إلى الترفية، وتوفير الخدمات المتعلقة لهذا النشاط، حيث أن السائح هو ذلك الشخص الذي يقوم بالانتقال لغرض السفر والسياحة، لمسافة ثمانين كيلومتراً على الأقل من مكان سكنه، وذلك حسب تعريف منظمة السياحة العالمية (التابعة لهيئة الأمم المتحدة)[٢].

فضلاً عن، ذلك أن هناك نمطين أساسيين من الأنماط السياحية يقوم بها المسافر:

---

(١) - علاء فارس، ما فوائد السفر، بحث منشور على موقع موضوع الإلكتروني ، تاريخ الإطلاع:٢٠١٦/٨/٢
att:http://www.mawdoo3.com/

(2)- UNWTO, World Tourism Organization, Travel and Tourism, is a Specialized Agency of the United Nations, 2016.

ـ السياحة الدولية، وهو النشاط السياحي الذي يتم تبادله ما بين الدولة والسفر من حدود دولة لأخرى.

ـ السياحة الداخلية، وهو النشاط السياحي الذي يتم من مواطني الدولة لمدنها المختلفة الذي يوجد بها جذب سياحي أو معالم سياحية تستحق الزيارة، أي أن السياحة الداخلية هي صناعة تكون داخل حدود الدولة ولا تخرج عن نطاقها، لكن مفهوم السياحة الداخلية يختلف عند بعض الدول، فنجد أمريكا وكندا تعرف السياحة الداخلية حسب مسافة الرحلة التي يقطعها المسافر فإذا كانت (155)كم أو أكثر بعيداً عن مقر إقامته يعتبر سائحاً داخلياً أما في بلغاريا وألمانيا فيعرفون السائح الداخلي على انه المواطن الذي يقضي خمسة أيام بعيداً عن محل إقامته، بينما نجد عند البلجيك والبريطانيين يكون السائح الداخلي هو ذلك الشخص الذي يقضي أربع ليالٍ أو أكثر بعيداً عن سكنه لغير أغراض العمل[١].

وهذا يعطينا واقع الخدمات في الدول المتقدمة في خدمات السياحة والسفر، حيث سجلت الدول المتقدمة رقماً قياسياً بين عامين (1980 - 1992)، بلغت (75% - 79.1%) على التوالي وعلى المستوى العالمي، أما بقية دول العالم فقد بلغت النسبة ما بين (٢٠,٩% - ٢٥%) للعام نفسه وعلى التوالي[٢].

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن صادرات الدول المتقدمة قد بلغت في عام 2013 نسبة (33%) من خدمات السفر وهي أعلى من مجموعة الدول المتحولة التي حققت نسبة (24.3%) من الصادرات الخدمية في مجال السفر على المستوى العالمي، ونستنتج أن السفر يمثل الجزء الثاني المهم من هيكل الصادرات العالمية من الخدمات في المجموعات الدولية المختلفة، أما الدول العشرة الأولى في العالم من الناحية التصدير في قطاع السفر هي:

(الولايات المتحدة الأمريكية، اسبانيا، فرنسا، ايطاليا، ألمانيا، المملكة المتحدة، استراليا، النمسا، كندا، سويسرا).

أما مجموعة الدول النامية فقد حققت نسبة (21.3%) وذلك للعام نفسه، وحققت كذلك كل من المغرب وتايلندا نسبة (51.1%) (71.4%) لعام 2013 على التوالي[٣].

حيث تعد خدمات السفر اليوم في البلدان النامية من أهم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتي تلعب دوراً بارزاً في تنمية وتطوير هذه البلدان.

ووفقاً لتقارير المجلس العالمي للسفر والسياحة (WTTC) فإن خدمات السفر ساهمت في إيجاد أكثر من مليون فرصة عمل شهرياً بشكل مباشر أو غير مباشر في جميع أنحاء العالم خلال عام 1977، وقد تضاعفت فرص العمل في السنوات الأخيرة والتي توفرها خدمات السفر والسياحة في جميع أنحاء العالم وخصوصاً النامية، وبذلك فقد ساهمت هذه الخدمة عام ٢٠١٥ إلى أيجاد (283,578,000) فرصة عمل ومن المتوقع أن ترتفع المساهمة إلى (٢٨٩،٧٥٦،٠٠٠) فرصة عمل في عام ٢٠١٦، وبذلك تسعى العديد من الدول ومنها الدول

---

[١]- UNWTO, World Tourism Organization, Op.Cit, p.1.

[٢] - يوسف محمود منهل، مصدر سبق ذكرى ص١٦٨.

[3] - UN, Unctad, Handbook of Statistics, Op.Cit, p.250.

النامية إلى تحقيق تنمية مستدامة وتطوير وتنشيط هذا القطاع من الخدمات، وذلك بسبب ما يُحدثه من تنمية اقتصادية واجتماعية، وهذا بحد ذاته يعد مطلباً اقتصادياً مهماً لتحفيز الاستثمارات إلى الدول النامية[١].

ويتم تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتنمية خدمات السفر والسياحة من خلال[٢]:

* إيجاد مراكز حضارية جديدة.

* زيادة مساحة العمران.

* توفير فرص جيدة للعمالة والقضاء على البطالة.

* عدم إتاحة الفرصة للمستثمرين الغير الجادين بالاتجار في أراضي المناطق السياحية.

* توفير التوازن المطلوب بين حجم الإسكان السياحي والفندقي لتنشيط خدمات السفر والسياحة الواحدة الداخلية سوياً مع السياحة الخارجية.

وبما أن خدمات السفر والسياحة ترتبط ارتباط مباشراً وكذلك غير مباشر بقطاعات إنتاجية وخدمية عديدة من قطاعات الاقتصاد الوطني كالزراعة والصناعة والبنوك والعمران والتأمين والأعلام وغيرها، ولكونها نشاط يعتمد على الخدمات الإنسانية إلى حد كبير فإنها تؤدي إلى زيادة في فرص العمالة داخل البلد بشكل أفضل من غيرها من النشاطات والصناعات وتزيد أهمية هذا الجانب في أوقات الأزمات الاقتصادية بوجه خاص في الدول النامية وحتى المتقدمة.

٣. خدمات الاتصالات: مما لاشك فيه أن الاتصالات وتقنية المعلومات، أصبحت مصدراً رئيسياً من مصادر التنمية في مجالاتها المختلفة، وركيزة أساسية في قياس تطور الأمم وتقدمها، ولقد ساهمت الاتصالات الحديثة في عمل نقلة نوعية كبيرة على المستوى العالم، إذ مكنت المجتمعات من التواصل والتخاطب وتبادل المعلومات بكل يسر وسهولة، وبسرعة فائقة، ومع التقدم التقني الهائل وتدني أسعار الأجهزة والخدمات، أصبحت خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات في متناول الكثير من شعوب العالم.

وامتدت هذه الخدمات لتشمل المناطق النائية والبعيدة، مما ساهم في تقارب المجتمعات، وتحول العالم إلى قرية صغيرة، ينعم الفرد فيها بمعرفة ما يدور حوله في البقاع المختلفة.

وبذلك سعت الكثير من الدول إلى بذل وتقديم كل أنواع الدعم لهذا المجال، كما تم التركيز والاعتماد على المعرفة التقنية، ودعم الاقتصاد المبني على مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات بمختلف محاوره[٣].

---

[١]- WTTC, The World Travel and Tourism Council, Economic Impact, 2016, p.1.

[٢]- Op.Cit, p.p.2-4.

[٣] - أهمية الاتصالات وتقنية المعلومات، وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات/ السعودية، تاريخ الإطلاع:٢٠١٦/٨/٢

att:http://www.mcit.gov.sa/ar/nationalplan /pages/planITrole.aspx

وتشمل خدمات الاتصالات خدمات البريد والاتصالات بمختلف أنواعها (البريد السريع، وخدمات الهاتف والفاكس والتلغراف، ونقل البيانات بالإرسال السريع وبإرسال الدائرة والبريد الإلكتروني والبريد الصوتي والفاكس ميل وتحويل الرموز والشفرات ونظم المعلومات الآتية ومعالجة البيانات الخ..) بالإضافة إلى خدمات الوسائل السمعية والبصرية (مثل خدمات أنتاج وتوزيع وعرض الأفلام التلفزيونية، وشرائط الفيديو، خدمات الإذاعة، والتلفزيون، والإرسال الإذاعي والتلفزي، والتسجيل..الخ).

أما أهم وابرز التطبيقات والوسائط التي تؤدي بها الخدمات الاتصالات دوراً إعلامياً واتصالياً هي مواقع التواصل الاجتماعي والبث المباشر، والمدونات الالكترونية (weblog)، مواقع البث الفيديو (youtube)، المنتديات والمواقع الالكترونية، الجوال (Mobile) [١].

لذلك أن دور الاتصالات في الاقتصاد المحلي لأي دولة يتركز في الذي يؤديه قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات كأحد المصادر المهمة لزيادة الدخل المحلي في معظم الدول المتقدمة، فضلاً عن الدول النامية، فصناعة الاتصالات وتقنية المعلومات تشمل على عمليات إنتاجية مركبة تتسم بقيمة اقتصادية مرتفعة وعمالة ذات قدرات فنية عالية، وهذا مما أدى اكتساب هذا القطاع أهمية مضاعفة نتيجة للنمو المطرد للانترنت والتطبيقات المجتمعية.

وفي أرقام جديدة صدرت مؤخراً عن الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) تبين أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) شهدت نمواً مستمراً وذلك على نحو ملاحظ في جميع أنحاء العالم، مدعوماً هذا النمو أو الزيادة بتراجع في أسعار الخدمات الرئيسية المقدمة في هذا القطاع وأهمها خدمات الهاتف والانترنت.

كما أن البيانات تشير أيضاً إلى أن كوريا الجنوبية احتلت المرتبة الأولى كأكثر دول العالم نمواً وتقدماً في هذا المجال تليها كل من السويد والدنمارك وأيسلندا وفنلندا على الترتيب، وفي البلدان فان الترتيب الأعلى والعشر الأولى، ثمان منها ممثلة من قارة أوربا والبلدين المتبقين هما من منطقة آسيا والمحيط الهادي، إضافة إلى أن أعلى خمس دول في القائمة لم يتغير تصنيفهم بين عامي 2010 و 2011 في حين حققت المملكة المتحدة قفزة نوعية بدخولها تصنيف العشر دول الأولى نمواً وذلك من خلال احتلالها المركز العاشر مقارنة بالمركز الرابع عشر من العام الذي قبلة[٢].

وتشير إحصائيات الاتحاد الدولي، أن أوربا قد سجلت أعلى معدلات استخدام الاتصالات والانترنت في العالم، بنسبة 77% من إجمالي سكانها، تليها الأمريكيتان بنسبة 61% ثم دول الكومنولوث بنسبة 46%[٣].

وكذلك تشير الدراسات إلى أن هناك (80) منطقة تعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية طرحت أكثر من (1700) مقرر على الانترنت، وفي الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً بلغ عدد

---

[١] - وصاف عتيقة، مصدر سبق ذكره،ص٧٢.

[٢] – عماد بن يحيى، عالم التقنية، الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) عن تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، ٢٠١٢، ص١٥.

[٣] –تقرير دولي عن 95% من سكان العالم يستخدمون الاتصالات المتنقلة نصفهم في آسيا، مجلة الشرق، الدمام، المملكة العربية السعودية، العدد (٦٤)، ٢٠١٣، ص ١١.

المدارس المتصلة بشبكة الانترنت (87000) مدرسة بها ستة ملايين جهاز حاسب شخصي، وبلغ عدد الرسائل المرسلة بالبريد الالكتروني (2.2) مليار رسالة يومياً، ولم يعد الحاسب الشخصي يستخدم في تعليم الطلاب العاديين فقط، بل الطلاب المعاقين سمعياً وبصرياً، والطلاب الذين يعانون من صعوبات في التعليم، والطلاب الموهوبين أيضاً، وأصبح الحاسب يتقدم في التعليم عن بعد، وفي المكتبات والنشر الالكتروني[١].

ومن خلال الجدول رقم (٥)، نلاحظ مساهمة المجموعات الدولية في هيكل التجارة الدولية في خدمات الاتصالات بالنسبة للصادرات إذ يلاحظ أن الدول المتحولة تحتل المرتبة الأولى عالميا بنسبة (3.2%) تليها الدول النامية بنسبة (2.8%) ثم الدول المتقدمة بنسبة (2%). وتفسير ذلك يعود إلى الاهتمام الكبير إلى المجموعتين الدولتين المتحولة والنامية في خدمات الاتصالات وخصوصا دول جنوب وجنوب – شرق آسيا. ولكن على صعيد الدول فرادي أن أعلى دول بالعالم بالنسبة لصادرات الخدمات الاتصالية فهي كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا وايطاليا وهولندا وبلجيكا وكندا، أما بخصوص البلدان النامية التي تتمتع بصادرات هذه الخدمة هي كل من قطر ولبنان وكوبا ومصر والهند وبنما[٢].

ومن المعلوم أن قطاع خدمات الاتصال بالنسبة للدول النامية، أصبح أهم الخطوات الناجحة في دفع عملية النمو الاقتصادي، إذ ستتيح وسائل الاتصالات الحديثة وزيادة المنافسة لهذه الدول النامية جميعاً زيادة الاشتراك في التجارة الدولية، وبذلك سيكون الابتكار في مجال الاتصالات أمراً ضرورياً لضمان تحقيق الكل للنمو المتوقع.

وبذلك أصبحت اليوم خدمات الاتصال للدول النامية من ضمن الخدمات الرافدة التي تؤدي إلى دعم وتطوير البلدان مقارنةً مع باقي القطاعات الأخرى، وبذلك فهو يعتبر المحرك للنمو الاقتصادي للبلدان النامية، وبالتالي أخذت هذه الخدمات مكانة متميزة في التأثير على جوانب الحياة بما تحدثه من تحول في الكوادر البشرية والتفاعل بينهم، فضلاً عن كونها تزيد إنتاجية هذه البلدان وترفع وتأثر النمو الاقتصادي.

قد أدركت الكثير من الدول النامية والاقتصاديات التي تمر بمرحلة الانتقال أن شبكات خدمات الاتصالات غير المناسبة تشكل عقبة في طريق تحقيق نموها الاقتصادي بالكامل.

وقد أشارت العديد من الدراسات إلى إن عملية تحرير قطاع خدمات الاتصالات تنقسم إلى ثلاث مكونات[٣]:

الأول: تغير في نسب ملكية القطاع أما عن طريق الخصخصة الجزئية أو الكلية أو عن طريق منح تراخيص جديدة.

---

[١] - حلمي أبو الفتوح عمار، تكنولوجيا الاتصالات وآثارها التربوية والاجتماعية، دراسة ميدانية، بمملكة البحرين، جامعة المنوفية، ٢٠١٥، ص١٨.

[2]-UN, Unctad, Handbook of Statistics, Op.Cit, p.252.

[٣] - سعد محمود الكواز، التغير والانفتاح لخدمات الاتصالات والمعلومات واثره في الاداء الاقتصادي لعينة من الدول المتقدمة والنامية، مركز الدراسات الإقليمية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد (١٤)، ٢٠٠٩، ص ص ٧-١١.

الثاني: إدخال التنافسية المباشرة كبديل عن الاحتكار وهذا الأمر صار مألوف في قطاع الهاتف المحمول في العديد من الدول.

الثالث: يتناول إنشاء جهاز تنظيمي مستقل يقوم بتنظيم المنافسة والأشراف على آليات تحقيق الخدمة الشاملة.

وبعامة سوف تترك خدمات الاتصالات آثاراً مهمة على النمو والتنمية في الدول النامية وحتى المتقدمة، لاسيما عندما نعلم أن مساهمة خدمة الاتصالات والتقويم المعرفي تشكل 80% من العامل الكلي للنمو، وذلك وفقاً للدراسة التي أجرتها وزارة التجارة الأمريكية، ومن هنا أصبح قطاع خدمات الاتصالات قاطرة التنمية في العديد من بلدان الدول النامية.

وبذلك ممكن أن نستنتج في النهاية، أن مما أعتقد فيه أن الاتصالات أصبحت تعيش في حياتنا اليومية في كل لحظة وما كان حلماً في الماضي أصبح الآن واقعاً وأصبح العالم بالفعل قرية صغيرة بفضل التقدم في عالم الاتصالات، واكتشاف كل ما هو جديد فيه وما يحدث في كل مكان بعيد ينقل إلى باقي الأماكن بالصوت والصورة وفي لحظة وقوع الحدث.

٤. خدمات التشييد: تعد خدمات وصناعة التشييد من أقدم الخدمات التي عرفها الإنسان، وقد ازدهرت منذ عهود تاريخية قديمة وقد حققت درجات وتقدم من التمييز في منتجاتها وأساليب تنفيذها لهذه المنتجات وتعد الآثار القديمة كالأهرامات في مصر والمسارح الرومانية القديمة وسور الصين العظيم وغيرها خير شاهد على عظمة هذه الصناعة وازدهارها في الماضي وأيضاً على أن منتجاتها كانت وما تزال تعبر عن مدى الحضارة والرقي ويؤكد ذلك التنوع الكبير لمنجزاتها الحضارية الحديثة التي نعيش ضمنها ونسير عليها ونعمل فيها والتي تؤثر في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للإنسان(١).

أما من الناحية الاقتصادية فتحتل، أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني لجميع دول العالم، وتشكل منتجاتها الأرضية الخصبة، الأساس المتين اللازم للسير في عملية التنمية.

لكن تختلف عن غيرها من الخدمات الصناعية في منتجاتها، حيث المنتج بضخامة الحجم وضرورة تصنيعه في مكان استثماره مما يتطلب انتقال ورشات العمل والتنفيذ إلى موقع التشييد.

ونتيجة لذلك تختلف البنية التنظيمية والأساليب الإدارية لخدمة التشييد، حيث يعمل بها عدد كبير من المقاولين وشركات المقاولات ومكاتب التصميم والاستشارات الهندسية.

وبسبب الحجم الضخم لمنتجات هذه الخدمة الصناعية، وارتفاع تكاليف انجاز مشروعاتها وحاجتها إلى استثمار مبالغ كبيرة في مرحلة الإنشاء، يتشكل هنا، الطلب على هذه المنتجات غالباً من القطاع العام عبر الحكومة وهيئاتها المختلفة، حيث تقوم الحكومة بتمويل أنشاء

(١) - قصي صالح، أدارة الجودة في مشاريع التشييد في سوريا، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد الثاني والعشرين - العدد الأول، ٢٠٠٦، ص١٠.

مشروعات البنية الأساسية كمحطات الطاقة الكهربائية، والطرق، والجسور، والمستشفيات والمساكن، مما يعني أن الحكومة تشكل الزبون الأساسي لزهاء نصف الطلب الإجمالي على منتجات هذه الخدمة من الصناعة، فضلاً عن أدائها الدور الأساسي في التأثير في النصف الباقي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

ونتيجة لذلك فأن أي تطوير في خدمة هذه الصناعة للتشييد، ينعكس بشكل مباشر على الاقتصاد القومي بقطاعاته المختلفة، مما يعني ضرورة وضع سياسة اقتصادية واجتماعية وقانونية عامة على مستوى الدولة بهدف تطوير هذه الصناعة، ورفع قيمة الآثار التنموية لها على مجمل الاقتصاد القومي[١].

وبذلك تعد صناعة التشييد صناعة خدمية رغم أنها تستهلك زهاء 10% من تاريخ الدخل القومي في الدول المتقدمة و 50% من أجمالي الأموال المستثمرة في مشاريع الصناعة سنوياً وذلك عبر مقاولات متفاوتة في حجمها وقيمتها، مما يؤكد أهمية صناعة التشييد في الحياة اليومية للإنسان وفي الاقتصاد الوطني لمختلف الدول، وهذا يؤكد أن تحقيق خدمات التشييد الممتازة في هذه الصناعة له انعكاسات اقتصادية تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج من خلال إلغاء تكاليف تصحيح العيوب والأخطاء، وتحقيق رضى المستخدم، مما يسهم في زيادة العمر الاقتصادي للمنشآت ويزيد من حصتها في سوق العمل، ويتيح لها أمكانية المنافسة والاستمرار[٢].

ومن جهة أخرى، يمر مشروع التشييد في قطاع خدمات التشييد بمراحل معينة لتنفيذه، تبدأ بدراسات الجدوى ثم مراحل التصميم والعطاء والتشييد، ويتولى المكتب الاستشاري (المصمم) في النظام التقليدي بشكل مستقل القيام بأعمال التصميم، وبعد ذلك يتم طرح المشروع على المقاولين[٣].

وعادة تتكون خدمات صناعة البناء والتشييد من خمسة قطاعات هي السكنية، والتجارية، والبنية التحتية، والصناعية، والبيئية، وعادة ما يتحمل مدير الإنشاء نفس المسؤوليات ويكمل نفس العمليات في كل قطاع، ولكن ما يفرق بين مدير التشييد في قطاع لآخر هو مدى معرفته وخبرته في البناء، ويمكن أن يشمل هذا أنواع مختلفة من المعدات والمواد ومقاولي الباطن، وربما المواقع أيضاً.

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن صادرات الدول المتقدمة في هيكل التجارة الدولية في خدمات التشييد، قد بلغت نسبة (3.0%) في حين بلغت النسبة نحو (6.6%) في الدول المتحولة.

---

[١] – محمد الجلالي، صناعة البناء والتشييد العربية وتحديات العولمة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثاني، ٢٠٠٥، ص ص ١٠٤-١٠٥.

[٢] – قصي صالح، مصدر سبق ذكره، ص١١.

[٣] - محمد الجلالي، مصدر سبق ذكره، ص١١٣.

أما على صعيد أعلى دول في العالم، بالنسبة لصادرات خدمات التشييد، تأتي في المقدمة اليابان التي تبلغ نسبة (6.5%) في عام 2013، ومن ثم ألمانيا وأسبانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على التوالي[١].

في حين حققت الدول النامية نسبة بلغت (1.7%) لعام 2013، ومن بين أهم الدول العربية لصادرات هذه الخدمة هي: الجزائر ومصر ولبنان وتونس[٢].

وتعد خدمة التشييد من أكبر الخدمات حجماً في الدول العربية والنامية منها، وتخصص الدول العربية نحو 130 مليار دولار سنوياً للتشييد، ويقدر أن أكثر من 70% من هذا الإنفاق يذهب إلى خارج الاقتصادات النامية، ويعمل في هذه الخدمة عدد كبير جداً من العمال والمهنيين، مما يكسب هذه الخدمة أهمية خاصة في الاقتصاد الوطني لمعظم الدول النامية وبخاصة العربية منها.

وبالتالي يجعل من هدف زيادة الكفاءة في إدارة وتنظيم هذه الخدمة هدفاً استراتيجياً يجب على جميع الدول النامية أن تضعه نصب أعينها، وبخاصة في ظل التحديات الكبيرة التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية الدولية[٣].

وفي النهاية ممكن أن نقول أن قطاع التشييد يحتل أهمية كبيرة بين القطاعات الاقتصادية كما يلعب دوراً حيوياً في دعم الاقتصاد الوطني سواء في الدول المتقدمة أو النامية.

٥- **الحاسوب والمعلومات**: تعتبر تكنولوجيا المعلومات في الدول المتقدمة من أهم مظاهر الاقتصاد الجديد أو ما يطلق عليه الاقتصاد الرقمي المبني على المعلومة فهو طابع خاص يقوم على مبدأ أنتاج ونشر واستخدام المعلومة، وبذلك فهي تساعدنا في فهم طبيعة المشاكل التي تواجه الوحدة الاقتصادية وتساعدنا على بناء إستراتيجية من أجل اتخاذ القرارات سليمة ورشيدة، لذا كان من الأهمية التطرق إلى مفاهيم هذه الخدمة الحاسوب المتعلقة بالمعلومات، إذ إن خدمة وتقنية الحاسوب والمعلومة هي تمثل كل البيانات والحقائق والأفكار الموجودة والمسجلة في شكل من أشكال الموارد، التي يمكن الاستفادة منها في صورة مقروءة أو مسموعة أو مرئية، عندها، تستخدم في المؤسسة كأحد العناصر الإنتاجية الهامة وتلعب ثلاث أدوار أساسية فهي مصدر للمعرفة، ووسيلة اتصال وسند لاتخاذ القرارات(٤).

وحتى تكون خدمة الحاسوب والمعلومات فعالة، من حيث الأسلوب والوقت الذي يساعدهم على اتخاذ القرار الرشيد والسليم، ينبغي أن تتوفر فيها مجموعة من الخصائص يمكن إيجازها فيما يلي[٥]:

---

(1) - UN, Unctad, Handbook of Statistics, Op.Cit, P.254.

(2) - Op.Cit, P.254.

(٣) - محمد الجلالي، مصدر سبق ذكره، ص ص١٠٢-١٠٦.

(٤) - آسيا قاسيمي، أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة مقدمة إلى : جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس/الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٥، ص١٥٨.

(٥) – آسيا قاسيمي، المصدر السابق، ص ص ١٦١-١٦٥.

ـ التوقيت: إذ تكون المعلومات مناسبة زمنياً لاستخدامات المستفيدين ويتطلب ضرورة تخفيض الوقت اللازم لمعالجة البيانات.

ـ الدقة: يعني هذا خلو المعلومات من الأخطاء سواء الأخطاء الصريحة أو الفنية.

ـ الصلاحية: وهي ملائمة وتناسب المعلومات مع طلب المستفيدين.

ـ الوضوح: يجب أن تكون المعلومات منسقة فيما بينها دون تعارض أو تناقض.

ـ المرونة: أي قابلية المعلومات للتكيف مع الاحتياجات المتعلقة بجميع المستفيدين.

ـ عدم التحيز: أي عدم تغير محتوي المعلومات بما يجعله مؤثراً على المستفيد.

ـ القابلية للقياس: بمعنى إمكانية القياس الكمي للمعلومات الرسمية.

ـ التأكد: المعلومات تكون مؤكدة المصدر أو موثقة.

ـ الدلالة: بمعنى تشبع المعلومات حاجة الإدارة إلى المعرفة.

ومن خلال ما تقدم نستنتج عنصرين هامين:

الأول: أن تكنولوجيا الحاسوب والمعلومات هي حقل من حقول التكنولوجيا والتي تهتم بمعالجة المعلومات.

الثاني: التركيز على عمليات الاستقطاب، التخزين والمعالجة (المعلوماتية) وعملية البث (الاتصال).

ويشير الجدول رقم (5) أن الدول النامية تحقق أعلى حصة من الصادرات في خدمات الحاسوب والمعلوماتية وبنسبة تبلغ (6.2%) وتليها الدول المتحولة بنسبة (4.3%) ثم الدول المتقدمة بنسبة (0.9%) أما على صعيد الدول فتمثل الدول المتقدمة المراتب الأولى وتتمثل في ايرلندا، ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، السويد، كندا، اسبانيا، هولندا، فرنسا، بلجيكا، أما أهم الدول النامية في صادرات هذه الخدمة فتأتي في المقدمة الهند والفلبين بنسبة بلغت (32.7%) و (12.9%) لعام 2013 وعلى التوالي، ثم سنغافورة وماليزيا وباكستان[1].

وتهدف الإستراتيجية قطاع الحاسوب والمعلومات، التي اعتمدتها مجموعة البنك الدولي عام 2012، إلى مساعدة البلدان النامية على استخدام هذه الخدمة في سبيل إحداث تحول في أسلوب تقديم الخدمات العامة، وتحفيز الابتكارات، وزيادة الإنتاجية، وتحسين القدرة على المنافسة، وبذلك تعكس هذه الإستراتيجية التغييرات السريعة التي شهدها قطاع تكنولوجيا الحاسوب والمعلومات خلال العقد المنصرم في البلدان النامية، بما في ذلك الزيادة الهائلة في استخدام الهواتف المحمولة في البلدان النامية.

(1) - UN, Unctad, Handbook of Statistics, Op.Cit, p.256.

ومن الجدير بالذكر أن هذا القطاع يقدم مشاريع عبر مختلف القطاعات كالتعليم والصحة والزراعة، وإدارة القطاع العام، إذ بلغ إجمالي القروض الجديدة للبنك لمشاريع الحاسوب والمعلومات (171) مليون دولار لصالح ستة مشاريع في السنة المالية 2013، وقد قامت مؤسسة التمويل الدولية للاستثمار حوالي (4.5) مليار دولار، وقامت أيضاً بتعبئة (2.7) مليار دولار أخرى من التمويل منذ عام 2001 في مشاريع قطاع هذه الخدمة في البلدان النامية.

وقدمت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضمانات استثمار يبلغ مجموعها ملياري دولار في هذا الخدمة من القطاع الحاسوب والمعلومات منذ عام 1988، من بينها (732) مليون دولار لمشاريع في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، وخلال السنة المالية 2013، بلغ مجموع الضمانات (40) مليون دولار لمساندة أربعة مشاريع[١].

٦. **خدمات التأمين**: من الطبيعي أن الإنسان لابد أن يتعرض لأخطار عديدة، ينتج عنها خسارة مالية قد تصيبه أو تصيب أسرته أو تصيب غيره ويكون مسؤولاً عنها أمام القانون وعادة ما تنتج مثل هذه الأخطار عن ظواهر طبيعية لا قدرة للإنسان على منع تحقيقها وأن تحققت قد لا تكون في قدرته تحمل نتائجها وحده، من هنا ظهرت حاجة الإنسان إلى وسائل عديدة تهتم بالتعامل أو مواجهة مثل هذه الأخطار وذلك بالحيلولة دون وقوعها أو بالتقليل من معدلاتها أو آثارها.

ويعد نظام التأمين بأنواعه المختلفة من أهم وسائل مواجهة هذه الأخطار، بما له من مزايا عديدة فهو يعمل على توفير التغطية التأمينية للأفراد والمنشآت على أخطار كثيرة، هذا من ناحية كما انه أدى إلى ازدهار وتدعيم الحياة الاقتصادية حيث عمل على توفير حصيلة ادخارية طائلة ساعدت بطرق مباشرة أو غير مباشرة في تمويل خطط التنمية الاقتصادية هذا بجانب مما أدى إليه من اتساع في الائتمان وزيادة في الثقة التجارية وعلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي للفرد وللأسرة والمجتمع من ناحية ثانية(٢).

لذلك تطور التأمين وانتشر في السنوات الأخيرة بشكل كبير حتى من الصناعات الأكثر قوة، ومن أهم الركائز الأساسية التي تدعم النشاط الاقتصادي لأي دولة، فالشركات والهيئات المختلفة تجد في التأمين الدرع الواقي والوسيلة الفعالة لحماية ممتلكاتها ورؤوس أموالها ضد المخاطر المتوقعة وضمان استمرارها[٣]. كذلك تحتل صناعة التأمين مكانة هامة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة نظراً للدور الحيوي والهام الذي يلعبه هذا القطاع في توفير الحماية الكاملة للقطاعات الأخرى بشتى أنواعها بغية تحفيزها للعمل على دفع عجلة النمو الاقتصادي[٤].

---

[١] - فلو ردي برينيف، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تاريخ الاطلاع ٢٠١٦/٨/١٩:
att:http://www.qo.worldbank.org/03e2q30u50

[٢] - نوار حمودة، واقع شركات التأمين وأهمية تفعيل دورها في الاقتصاد السوري، رسالة مقدمة إلى: جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ٢٠١١، ص٥.

[٣] - طبايبية سليمة، دور محاسبة شركات التأمين في إتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة مقدمة إلى: جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٤، ص٢.

[٤] - نوار حمودة، مصدر سبق ذكره، ص٥.

وعلى هذا الاساس أدركت الدول التي انتشر فيها الوعي التأميني مكانة هذا النشاط وأهميته في التطور الاقتصادي، الأمر الذي دفعها إلى الأشراف على الشركات القائمة على إدارته والاهتمام بتنظيمها المحاسبي والمالي من خلال إخضاعها لمجموعة من القوانين التنظيمية والتشريعية، بهدف رقابة الدولة وحماية أموال المؤمن لهم[١].

وبالتالي أصبح العمل التأميني هدف قومي كبير (اقتصادي اجتماعي) عن طريق تعبئة مدخرات الأفراد والشركات في أوجه الاستثمارات المختلفة وتوفر مصادر تمويلية لدعم التنمية الاقتصادية للبلاد وإعادة توزيع الدخل من خلال ما يعرف بالتأمين الاجتماعي[٢].

في العصر الحديث يلاحظ تعدد مظاهر التأمين وازدادت حجم عملياته وكثرت مجالاته، بسبب تطور الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية وتعقد الحياة الحديثة وزيادة المخاطر فيها والتمركز السكاني في المدن، فأصبح يغطي الكثير من الأحداث الطبيعية كالوفاة والأمراض التي تصيب الحيوان والنبات، بالإضافة إلى المخاطر الناجمة عن الحروب والنقل الجوي بعد ظهور الطائرات، التأمين ضد الحوادث وتكسر الطائرات، التأمين على الديون والمسؤولية المدنية (المسؤولية عن فعل غير، المسؤولية المهنية للطبيب أو الجراح)، ونظراً لتطور العلم واستخدام الذرة في التجارب النووية ورحلات الفضاء واختراع الأقمار الصناعية تنوعت منتجات التأمين والعقود المبرمة، والتي سوف تظل في تطور دائم ما دام العلم ليس له حدود.

ومن هنا، ونظراً لأهمية التأمين في حياتنا اليومية لذلك سنعرفه من الناحية الاقتصادية، فهو يهدف إلى تكوين هيئة يساهم فيها الأفراد، لتعويض الخسائر التي قد تلحق بعضو ينتمي أليها، فالاقتصادي الأمريكي "ويلبت" عرف التأمين على انه مشروع اجتماعي يهدف إلى تكوين رصيد بغرض مجابهة خسائر مالية غير مؤكدة، والتي يمكن تحاشيها عن طريق نقل عبئ الخطر من عدة أشخاص إلى شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص[٣].

وقد عرف "فريدمان"[*] التأمين على أن الفرد الذي يشتري تأميناً ضد الحريق على منزل يمتلكه، يفضل تحمل خسارة مالية صغيرة مؤكدة بدلاً من أن يبقى متحملاً خليط من احتمال ضعيف لخسارة مالية كبيرة (قيمة المنزل بأكمله)، واحتمال كبير بان لا يخسر شيئاً فهو يفضل حالة التأكد من حالة عدم التأكد[٤].

ومن الجدير بالذكر أن خدمات صناعة التأمين، قد تأثرت في السنوات الأخيرة منذ عام 2008، بسبب الأزمة المالية العالمية، بالإضافة إلى آثار العولمة وحالة عدم التأكد من الاستثمارات السوقية وكذلك الهجمات الإرهابية والتي بالطبع تؤثر بشكل بالغ على هذه

---

[١] - طبايبية سليمة، مصدر سبق ذكره، ص٢.
[٢] - نوار حمودة، مصدر سبق ذكره، ص٦.
[٣] - طبايبية سليمة، مصدر سبق ذكره، ص ص ٥-٧.
[*] - فريدمان: اقتصادي أمريكي ولد عام ١٩١٢ وتوفي عام ٢٠٠٦، عرف بأعمال في الاقتصاد الكلي والجزئي والتاريخ الاقتصادي والإحصاء، حصل على جائزة النوبل في الاقتصاد عام ١٩٧٦ لإنجازاته في تحليل الاستهلاك والتاريخ النقدي ونظريته في شرح سياسات التوازن.
[٤] – طبايبية سليمة، المصدر السابق، ص٧.

الصناعة، ولكنها بالطبع تحقق الفائدة للشركات العاملة وتعطيها نوعاً ما ضمانات للعمل، أما أبرز شركات التأمين في العالم عام 2014 فهي [1]:

* **شركة بركشير هاثاواي Berkshire Hathawy**، وهي شركة أمريكية متعددة الجنسيات تقع في الولايات المتحدة الأمريكية، وتدير عدد من الشركات الفرعية، وقد حققت معدل سنوي لمساهميها بلغ 19%، أما قيمتها السوقية تبلغ نحو 252,8 دولار.

* **شركة تشينا لايف انشورنس جروب Chine Life Insurance Group**، وهي اكبر شركة تأمين في الصين ، تمتلك حوالي 45% من السوق الصينية، مقرها الرئيسي في بكين، وتأسست عام 1931 في شنغهاي، قيمتها السوقية 69 دولار.

* **شركة إليانز Allianz**، مقرها في ألمانيا، وهي من اكبر 15 مجموعة مالية في العالم، تأسست عام 1890، وكانت شريكة مع كومرتس بنك 2009/2008 ، تبلغ حصتها الآن في البنك 14% قيمتها السوقية 66.36 دولار.

* **شركة إي أي جي AiG** ، وهي شركة تأمين أمريكية، يعمل بها 60 ألف مواطن حوال العالم، تستخدم أكثر من 130 دولة حول العالم، مقرها في نيويورك وهي راعي لنادي مانشستر يونايتد، قيمتها السوقية 57.53 دولار.

* **شركة بينج أن Pingan**، وهي شركة صينية قابضة، أعمالهم الأساسية في مجال التأمين والعروض المالية الأخرى ذات الصلة، تأسست عام 1988، مقرها الرئيسي في شنتثت، قيمتها السوقية 57 مليون دولار.

* **شركة أي أي أي AiA**، مقرها الرئيسي في هونج كونج، تحمل في آسيا والمحيط الهادي بما في ذلك سنغافورة وماليزيا وتايوان والهند والفلبين وتايلاند وسيريلانكا، وكانت عضواً في مجموعة aig، ولكنها انفصلت عنها عام 2009، قيمتها السوقية 53.54 دولار.

* **شركة إي أكس إي AxA**، وهي شركة فرنسية متعددة الجنسيات تعمل في الأساس في أوربا الغربية والولايات المتحدة والشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادي، وتعمل أيضاً في إدارة الأصول والخدمات المالية الأخرى، قيمتها السوقية 45.32 دولار.

* **شركة ميتليف Metlife**، وهي شركة للتأمين على الحياة، وهي واحدة من اكبر الشركات في الولايات المتحدة، تستخدم حوالي 90 شركة من أصل 500، تأسست عام 1968، قيمتها السوقية 43.96 دولار.

* **شركة زيوريخ انشورنس جروب Zurinch In Surance Group**، وهي رائدة التأمين السويسري، مقرها زيوريخ، وهي واحدة من أكبر العلامات التجارية في التأمين، توظف 60 ألف شخص ولديها عملاً في 170 بلد، قيمتها السوقية 41.84 دولار.

---

[1] - ريهام سمير، أفضل شركات تأمين في العالم، تاريخ الإطلاع:٢٠١٦/٥/١٣
att:http://www.almrsal.com/post/124138

لذا ومن خلال الجدول السابق، نلاحظ أن صادرات الدول المتقدمة في مجال الخدمات التأمين، قد بلغت نسبة (1.6%) في عام 2013، في حين بلغ نصيب الدول المتحولة نحو (0.7%)، وبذلك ممكن أن نلاحظ أعلى عشر دول في العالم في مجال صادرات خدمات التأمين، إذ تحتل المملكة المتحدة المرتبة الأولى من بين الدول المتقدمة بنسبة (5.5%) في حين بلغت نسبة كل من الولايات المتحدة وايرلندا والسويد وألمانيا بواقع (2.3%) و (8.8%) و (7.0%) و (1.9%) على التوالي وبنفس العام، وهكذا البقية لكل من لوكسمبورك وفرنسا وايطاليا وكندا وأسبانيا، أما مجموعة الدول النامية فقد حققت حصة بلغت (2.5%) لنفس العام، أما بخصوص أعلى دول النامية في صادرات هذه الخدمة فقد جاءت كل من الهند وماليزيا وتايلندا والسعودية والكويت وسنغافورة والصين على التوالي[١].

اما فيما يتعلق بالدول النامية فان خدمات التأمين من أهم وسائل مواجهة الأخطار، التي تحتاجها هذه الدول، فهو يعمل على توفير التغطية التأمينية للأفراد والمنشآت على أخطار كثيرة، وقد أدى إلى ازدهار وتدعيم الحياة الاقتصادية حيث يعمل على توفير حصيلة ادخارية طائلة ساعدت بطرق مباشرة وغير مباشرة في تمويل خطط التنمية الاقتصادية.

لذلك تحتل صناعة التأمين مكانة هامة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة نظراً للدور الحيوي والهام الذي يلعبه هذا القطاع في توفير الحماية الكاملة للقطاعات الأخرى بشتى أنواعها بغية تحفيزها للعمل على دفع عجلة النمو الاقتصادي.

وبالتالي أصبح قطاع خدمات التأمين في الدول النامية متخلفاً ومساهمته في الاقتصاد الوطني محدودة، لذا نجد هناك صعوبات في إبراز دور التأمين في الدول النامية إلا بعض الدول منها، وتكمن الاهمية باعتباره قطاع هام في اقتصاد أي بلد وله أيضاً أهمية اقتصادية كونه يعد وعاء ادخاري يسهم في تجميع مدخرات الأفراد وتوجيهها إلى الأستثمارات التي تخدم التنمية الاقتصادية، وهذا هو ما تحتاج الدول النامية[٢].

وفي النهاية ممكن أن نقول أن خدمات التأمين تلعب دوراً حيوياً في اقتصاديات الدول أي كان درجة تطورها فهو يؤشر بحركة الاقتصاد، وقد ظهر ذلك جلياً أبان الأزمة الاقتصادية الأخيرة إذ انهارت شركات التأمين وإعادة التأمين في الدول الغربية، وكان لذلك أثره على قطاع التأمين في الدول النامية.

٧ـ الخدمات المالية: لقد زاد الاهتمام في الوقت الحاضر بالخدمات إذ أصبحت عملية تقديمها بعامة والخدمات المالية المصرفية بخاصة من ضروريات الحياة اليومية للأفراد، وذلك نتيجة للتعقيدات والصعوبات الحاصلة في الحياة العامة لهم وفي البيئة المحيطة بهم وإن الخدمات المقدمة يمكن أن تكون عنصراً أساسياً في العرض الكلي(٣). وتضم الخدمات المالية مجموعة من الخدمات التي تقدمها المصارف لعملائها، وترتبط هذه الخدمات بالوظائف الأساسية للمصارف وهي الإيداع والائتمان وخدمات الاستثمار، فالخدمات المالية

---

(1) - UN, Unctad, Handbook of Statistics, Op.Cit, p.258.

(٢) - نوار حمودة، مصدر سبق ذكره، ص٥.

(٣) - آسيا قاسمي، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٨.

عديدة ومتنوعة وهناك من يقسمها إلى الخدمات المصرفية التقليدية والخدمات المصرفية المستحدثة، أو الخدمات متعلقة بإدارة الأموال والاستثمار والأوراق المالية، فالخدمات المالية التقليدية، هي تلك الخدمات المتعلقة بخدمات الإيداع والسحب والتسيير حسابات الزبائن والتحويلات المالية وإصدار الشيكات، والتعامل بالنقد الأجنبي ومنح القروض والائتمان وفتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان وغيرها.

أما خدمات الاستثمار المستحدثة فهي الخدمات المتعلقة بإدارة محافظ الأوراق المالية، وتقديم الاستشارة والنصح والهندسة المالية، وتقديم التمويلات العقارية وخدمات أمناء الاستثمار في حين الخدمات المستحدثة هي تلك الخدمات التي أصبحت تقدم باستخدام تكنولوجيا الصناعة المصرفية وخاصة تكنولوجيا الاتصالات كخدمات البطاقات المصرفية وخدمات الصراف الآلي ATM، وخدمات الهاتف المصرفي، والمصرف المنزلي، وخدمات المصارف غير شبكة الانترنت، إذ أصبحت هذه الخدمات محل منافسة شديدة بين المصارف على المستوى العالمي.

وبعامة تلعب التجارة في الخدمات المالية دوراً متزايداً في العديد من البلدان من خلال الصفقات التي تجري عبر الحدود، وبشكل أكبر من خلال الاستثمارات الأجنبية، وتشكل الخدمات المالية قطاع كبير ومتزايد في جميع الاقتصاديات سواء المتقدمة أو النامية، بعد ان اخذ هذا القطاع في الاقتصاديات التي تمر بتحديث سريع ومن ثم زيادة التجارة في الخدمات المالية، بسبب المزج بين الأسواق الجديدة والمتنامية في الاقتصاديات النامية واقتصاديات التحول والتحرير المالي والتجاري واستخدام الأدوات المالية الجديدة والتغيير التقني السريع، ومع ذلك فإن قطاع الخدمات المالية أهم بكثير مما يدل عليه نصيبه المباشر في الاقتصاد، فالخدمات المالية هي عصب الاقتصاد الحديث[١]. لذلك يعد تطوير الخدمات المالية ضرورة حتمية تنتج من الظروف المتغيرة والتحولات التي يشهدها العالم، وكذلك العديد من محفزات التطوير الأخرى كفرص وتهديدات المرتبطة بالتطور الهائل في مجالات الاتصالات والمعلومات وارتفاع تطلعات الزبائن حيث صار مستوى تطوير الخدمة هو معيار الاختيار بين البنوك بالنسبة للزبائن وليس ولاء الزبون للبنك[٢].

وبسبب هذا التطور الكبير الذي حصل في جميع المجالات اثر بشكل كبير على الخدمات المالية وهذا ناتج من[٣]:

- تزايد الطلب على الخدمات المالية.

- زيادة عدد المصارف وتنوع الخدمات المقدمة.

---

[١] - حدو علي، انعكاسات الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات المالية على تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية، رسالة مقدمة إلى: جامعة الجزائر - ٣ - ، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٢، ص ص٩-١٩.

[٢] - آسيا قاسيمي، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٦.

[٣] – غلوريا م. غراندوليني، البنك الدولي، خمس طرق لتوفير الخدمات المالية للجميع يمكنها مساعدة الناس على بناء حياة أفضل، تاريخ الإطلاع ٢٠١٦/٨/٧:

att:http://www.blogs.worldbank.org/voices/ar/5-ways-universal-financial-access-can-help-people-build-better-life

ـ زيادة عدد الفروع التابعة للمصارف.

ـ اتساع الرقعة الجغرافية التي تنتشر عليها هذه المصارف وفروعها.

ـ استخدام الحاسوب الآلي في تنفيذ العمليات المصرفية.

ـ الاشتراك في شبكة الانترنت لتسهيل عملية الترويج والاتصال بالزبائن.

ويتضح من خلال الجدول رقم (٥) أن صادرات الدول المتقدمة في مجال خدمات المالية قد بلغت نسبة (4.0%) في عام 2013، في حين بلغت الدول المتحولة نسبة (2.0%)، وتأتي بذلك كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة في المرتبة الأولى والثانية على التوالي بنفس العام.

أما الدول النامية فقد حققت نسبة (8.7%) للعام نفسه، وتقدمت صادرات بعض الدول النامية تقدماً كبيراً ومنها الهند بنسبة (3.9%) وبنما بنسبة (5.8%) لسنة 2013[١].

وفي الدول النامية، ساعدت زيادة الشدة التنافسية للقطاع المصرفي، ومنها التحفيز على رفع القدرة التنافسية للبنوك التجارية، مما سمح بتطوير الخدمات المصرفية، وظهور معايير دولية تهتم بجودة الخدمات المالية، وظهور استراتيجيات تنافسية أهمها فلسفة البنوك الشاملة وغيرها، وفي المقابل أن تجارب الدول النامية بينت أيضاً أن التحرر المصرفي له آثار سلبية، على البنوك المركزية والتجارية، خاصة للدول النامية التي تعاني من هشاشة أنظمتها المالية والمصرفية، أمام أنظمة الدول المتقدمة، خاصة أن هذه الأخيرة التي لم تستطع أن تواجه معظم الأزمات المالية والتي تبين فيما بعد أن التحرر المالي والمصرفي كان أحد عوامل حدوثها من جهة، وانتشارها في العالم من جهة أخرى[٢].

٨ـ **الرسوم الضريبية والتراخيص**: استقر الفكر الاقتصادي والمالي الحديث على أن الإصلاح الضريبي الكفوء هو الذي يساعد على أيجاد مناخ جيد للاستثمار، مع ضمان تحقيق اكبر قدر من العدالة الضريبية، ويوفر الموارد المالية اللازمة لخزانة الدولة لتمويل الإنفاق الاجتماعي في آن واحد، وتعد الرسوم والضرائب، خطوة هامة وانطلاقة جديدة نحو تطبيق سياسة ضريبية متوازنة وتحفز لمزيد من الإنتاج وجذب الاستثمارات في إطار من العدالة، بحيث لا يقتصر دور القانون الضريبي على تشجيع فئة دون غيرها، ولا يركز على مجال في خدمة دون آخر، وإنما يقدر مزايا شاملة لجميع الممولين، على مختلف مستويات دخولهم ومجال نشاطهم، دون أن يغفل أهمية الضريبة كأداة مؤثرة في السياسة المالية(٣).

---

(1) - UN, Unctad, HandBook of Statistics, Op.Cit, p.260.

(٢) - حدو علي، مصدر سبق ذكره، ص١٠.

(٣) - وفاء يحيى أحمد حجازي، المحاسبة الضريبية، مركز التعليم المفتوح، برنامج مهارات التسويق والبيع، جامعة بنها، مصر، ٢٠١٦، ص٣.

وان مفاهيم الرسوم والضرائب كالآتي: فالأولى، هي مبلغ من النقود يدفعه الفرد إلى الدولة أو غيرها من أشخاص القانون العام الجبري مقابل انتفاعه بخدمة معينة تؤديها له، يترتب عليها نفعاً خاصاً له إلى جانب نفع عام.

ويتضح المفهوم للرسم عناصر أربعة هي[١]:

- (العنصر النقدي)، (العنصر الاختياري)، (عنصر النفع العام)، (عنصر النفع الخاص).

وعليه فإن للرسم خصائص متعددة هي:

- الرسم مبلغ من النقود يدفعها المستفيد من الخدمة، ولا يتم دفع الرسم سلعة وإن لم يكن ذلك ممنوعاً.
- الرسم إما أن يكون اختيارياً أو يكون إجبارياً، والأخير لا يتم إلا بموافقة السلطة التشريعية بموجب القانون.
- يتم دفع الرسم من المستفيد مقابل منفعة معينة، وقد يكون لهذه المنفعة أوجهاً متعددة، مثل: رسوم تصديق شهادات، أو قد تكون مقابل رخصة معينة، وقد تكون هذه الرخصة إما أنتفاعية كرخص المهن والحرف، أو رخص شخصية مثل رخص سوق مركبة وما شابه ذلك.
- يدفع الرسم للدولة، أو أحدى مؤسساتها العامة، أو هيئاتها المحلية، وبالتالي، لا يجوز للأفراد والقطاع الخاص القيام بذلك، والدولة وحدها التي تحدد مقدار الرسم وطرق تحصيله، هذه هي خصائص الرسم باختصار.

أما بخصوص الضرائب، تعرف الضريبة على أنها فريضة نقدية تقرضها الدولة من خلال الهيئات التابعة لها وطبقاً لقواعد محددة بصورة إجبارية ونهائية من الأشخاص المكلفين بها بهدف تغطية النفقات العامة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية دون أن يقابل دفعها التزام محدد[٢].

ومن هذه الضرائب ما يلي[٣]:

- الضريبة على القيمة المضافة، وهي من نوع الضرائب الغير مباشرة، وهي ضريبة يدفعها المستهلك كلما قام بشراء سلعة أو خدمة معينة، وتختلف قيمة الضريبة من دولة إلى أخرى، وتكون قيمتها عادة بين 7% و 20% من ثمن السلعة أو الخدمة المشترآة.
- الضريبة على الدخل، وهي نوع من الضرائب المباشرة أو تسمى أيضاً هكذا، وهي ضريبة يدفعها الأفراد على دخلهم (الشهري مثلاً) وتدفعها الشركات على ربحها.
- الضريبة على الثروة.
- الضريبة على المستوردات .. الخ.

---

[١] - عزمي عبد الرحمن، الرسوم المفروضة على المنشآت الاقتصادية في فلسطين، وزارة الاقتصاد الوطني، الإدارة العامة للسياسات والتحليل والإحصاء، السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠٠٥، ص١٧.

[٢] - وفاء يحيى احمد حجازي، مصدر سبق ذكره، ص٧.

[٣] – عزمي عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص١٨.

ومن هنا يمكن لنا ان نميز بين الرسم والضريبة[١]:

فالضريبة مثلها مثل الرسم تقوم الدولة بجبايتها من أجل تغطية نفقاتها العامة، وكما هو موضح في تعريف الضريبة، أما الرسم فيختلف عن الضريبة، إذ أن الرسم يكون مقابل نفع خاص للمكلف، بينما الضريبة تجبى دون تحقيق نفع خاص. وكذلك الأمر فإن الرسم صفة إجبارية وصفة اختيارية، بينما الضريبة لها صفة الإجبار فقط، أيضاً فإن الرسم يشرع بقانون، بينما الضريبة لا تجبى إلا بقانون.

وبعامة أن الضرائب اليوم أصبحت تلعب دوراً هاماً في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد ازدادت تدخلها وبتطور مفهوم المالية الحكومية أو السياسة المالية ناهيك من أن الضريبة أصبحت شأناً عالمياً، في ظل وجود التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات النقدية الدولية وضرورة التعامل معها مما دفع الدول إلى التسابق إلى تطوير أنظمتها الضريبية[٢].

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة مساهمة المجموعة الدولية المتقدمة في هيكل التجارة الدولية في الخدمات في صادرات خدمات الرسوم الضريبية والتراخيص قد بلغت عام 2013 نسبة (0.9%)، في حين بلغ نصيب الدول المتحولة نحو (0.8%) أما الدول النامية فجاءت بالمرتبة الأولى بحصة بلغت (9.3%) للعام نفسه. في حين نلاحظ أن أعلى دول متقدمة في مجال هذه الخدمة في صادرات الرسوم والضرائب، حققتها الولايات المتحدة بنسبة (18.7%) من بين الدول المتقدمة في العام الأخير، ثم اليابان بنسبة (١٢,٤%) وتأتي بعدها كل من هولندا والسويد وألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا والسويد وايرلندا وايطاليا على التوالي، أما أهم الدول النامية في صادرات هذه الخدمة هي كل من سنغافورة والصين والهند والبرازيل حيث حققت الأخيرة نسبة بلغت (1.5%) عام ٢٠١٣ [٣]. لذلك تمثل الضريبة في الدول النامية دوراً فاعلاً في تحقيق التكافل الاجتماعي، إذ تجبى الضريبة من القادرين وتستخدم في تمويل الخدمات الأساسية التي تعود بالنفع على كافة أفراد المجتمع سواء القادرين أو الغير القادرين ومن الاهداف الاقتصادية الاخرى للضريبة في الدول النامية، هو الإنعاش الاقتصادي لقطاعات معينة، أي كأداة لتنمية وتشجيع بعض المشروعات الاقتصادية الأساسية من خلال الحوافز الضريبية والإعفاءات[٤].

٩ـ خدمات الأعمال الأخرى: بصورة عامة تضم الخدمات المتخصصة (القانونية، والمحاسبة والضريبة والهندسة، والصحة البيطرية..) وخدمات البحوث والتطوير في العلوم الطبية والاجتماعية والإنسانية وغيرها من التخصصات الأخرى، والخدمات العقارية وخدمات الإيجار وخدمات الأعمال المرتبطة بالإعلان والتسويق والاستثمارات الإدارية والعلمية والفنية والتحليل، وتلك المتصلة بالزراعة والصيد والتصنيع والطاقة والصيانة والتمويل

---

[١] – المصدر السابق، نفس الصفحة.

[٢] - ناجحة عباس علي، الإعفاءات الضريبية والاستثمار، وزارة المالية العراقية، الهيئة العامة للضرائب، تاريخ الاطلاع:٢٠١٦/٨/٧

att:http://www.tax.mof.gov.iq/articleshow.aspx?id=20

[3]- Un, Unctad, Handbook of Statistics, OpCit, p.262.

[٤] - وفاء يحيى احمد حجازي، مصدر سبق ذكره، ص ص٨-٢٠.

والنشر، والخدمات الصحية والاجتماعية والتي من أهمها خدمات المستشفيات والخدمات الصحية البشرية الأخرى والخدمات الاجتماعية، والخدمات القانونية، التي تشمل خدمات الاستشارة والتمثيل القانونين في أي إجراءات قانونية وقضائية وتشريعية، وخدمات صيانة الوثائق والصكوك القانونية، واستشارات الأشهاد، وخدمات عهود التنفيذ والتسويات(١).

أما الخدمات المحاسبة، فتشمل تسجيل المعاملات التجارية للأعمال التجارية وغيرها، وخدمات فحص السجلات المحاسبة والبيانات المالية وتخطيط ضرائب الأعمال وإسداء المشورة بشأنها، وإعداد المستندات الضريبية. في حين أن خدمات الإعلان تشمل تصميم وإنشاء وتسويق الإعلانات مما يقوم به وكلاء الإعلان، ووضع الإعلانات ويشمل شراء وبيع المساحات الإعلانية وخدمات المعارض التي تقدمها المعارض التجارية وترويج المنتجات في الخارج، وبحوث التسويق، والتسويق عن بُعد، واستطلاعات الرأي العام بشأن القضايا المختلفة(٢).

وأيضاً تشمل الخدمات الأخرى الدخل المتولد من براءات الاختراع والتراخيص المتعلقة بالملكية الفكرية مضافاً إليها التأمين والاتصالات والخدمات الفنية والمهنية(٣).

ونلاحظ من الجدول رقم (٥) أن نسبة المجموعة الدولية في مجال خدمة الأعمال الأخرى، لصادرات الدول المتقدمة في عام 2013 بلغت نسبة (26.0%)في حين بلغ نصيب الدول المتحولة نحو (21.3%) وجاءت الدول النامية بالمرتبة الأولى بحصة بلغت (26.8%) للعام نفسه، أما على صعيد الفردي جاءت كل من الولايات المتحدة، وألمانيا، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وهولندا وبلجيكا، واليابان وأسبانيا في المراتب العشرة الأولى في الصادرات من هذا النوع من الخدمات على التوالي لنفس العام، ومن بين أهم الدول النامية التي تتمتع بهذه الخدمة أيضا هي كل من الهند، وكوبا، الفلبين، واندونيسيا(٤).

١٠- الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية: تشمل الخدمات المتصلة بالمتاحف والمكتبات والمحفوظات، وسائر الأنظمة الثقافية والرياضية والترفيهية، وكذلك الخدمات التعليمية كدورات المراسلة، والتعليم عن طريق التلفزيون أو الانترنت، وأيضاً الخدمات الصحية التي تشمل الخدمات التي يقدمها الأطباء والممرضون والمعاونون الطبيون وأمثالهم(٥).

لذا عند الحديث عن الخدمات الثقافية فإننا نعني بذلك، قصور الثقافة ومؤسساتها، دور المسرح والسينما، المتاحف والمعارض، مؤسسات المجتمع المحلي، فهي كلها منشآت عمرانية تهدف إلى أبراز الماضي والتعايش مع الواقع وخوض غمار الثقافة في المستقبل، ولا يمكن أن

---

(١) - وصاف عتيقة، مصدر سبق ذكره، ص ص٧٢-٧٣.
(٢) - دليل إحصاءات التجارية الدولية في الخدمات، مصدر سبق ذكره، ص ص٤٦-٤٧.
(٣) - يوسف محمود منهل، مصدر سبق ذكره، ص١٦٨.
(4) - UN, Unctad, Handbook of Statistics, Op.Cit, p.264.
(٥) - دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، مصدر سبق ذكره، ص٤٨.

يتم تخطيط شامل لمدينة أو إقليم بعيداً عن الهوية الثقافية لهذا المجتمع أو الإقليم وهنا لابد من الإشارة إلى الشروط والمعايير المعتمدة عالمياً وكالأتي[1]:

أولاً: أدراج مكتبة رئيسية لكل مدينة وبشرط أن يكون من ضمن المخطط الأساسي للمدينة، آخذين بالاعتبار معرفة الأهداف العاجلة والطويل المدى للمكتبة ومستوى الخدمة المطلوب تحقيقها، فهل هي مصدر ترفيه أم خدمة الصفوة والنخبة من أبناء المدينة.

ثانياً: إدراج مكتبة فرعية في المدينة التي يصل عدد سكانها إلى (155) نسمة فأكثر، حيث يصبح وجود مكتبة رئيسية فقط دون وجود فروع لها غير كافٍ، وقد أوضحت بعض الدراسات أن المدن التي يزيد عدد سكانها عن (300) ألف نسمة تحتاج إلى عدة فروع، ويتفاوت حجم السكان الذي يخدمهم فرع المكتبة من (40 - 90) ألف نسمة، وقد يصل إلى (20) ألف نسمة، وكلما يتغير حجم السكان الذي يخدمهم الفرع تستفيد المسافة بين المكتبات، ويستفيد نصف قطر دائرة الخدمة المكتبة الفرعية التي يتراوح بين (1 - 2) كم، كما تتغير المسافة بين المكتبات حسب كثافة السكان وتتراوح هذه المسافة بين(١,٥ – ٣) كم.

ثالثاً: أدراج قصر أو دار للثقافة في كل مدينة وبحيث يكون في مبنىً مستقل في قلب المدينة، مركزها وقريباً من المكتبة العامة ومباني الإدارات الحكومية، وإيجاد دار للثقافة على مستوى الحي أو العديد من المجاورات، والهدف من قصر أو دار الثقافة هو نشر الوعي الثقافي بين سكان المدينة ولاسيما الشباب، ورفع مستوى الثقافة الشعبية بينهم.

رابعاً: يقام المسرح أو دار السينما في وسط قلب المدينة، وبالقرب من المركز التجاري والإداري وبعيداً عن الأماكن السكنية، ويتفاوت عدد هذه الدور حسب عدد سكان المدينة، وغالباً ما يقام مسرح لكل (5000) نسمة، ودار سينما لكل (10000) نسمة. وهذا لا يعني إنشاء مسرح أو دار سينما لكل منطقة سكنية بل من الأفضل اشتراك العديد من المناطق لهذا الغرض.

خامساً: المتاحف والمعارض هي ضرورة ملحة لعرض تراث وثقافة المجتمع.

سادساً: الجمعيات النسوية، والجمعيات الخيرية والأهلية، هي واحدة من العوامل التي يقاس بها التقدم والحضارة، وعليه فقد أوردت العديد من الدراسات ضرورة تفعيل وإنشاء هذه المراكز والجمعيات، فالهدف الأساسي لها هو نشر الوعي ورفع المستوى الثقافي في لسكان المناطق والأحياء.

---

[1] - عوني عبد الهادي عثمان مشاقي، تحليل وتقييم توزيع الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والترفيهية في محافظة نابلس، أطروحة مقدمة إلى: كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠٠٨، ص٣٧.

أما بخصوص الخدمات الترفيهية فتشتهر الخدمات الترفيهية والصحية أنهما أساساً من وظائف البطالة ـ إذ جاز أن يكون للبطالة وظيفة ـ فالوظيفتان تخدمان حاجة سلبية وعناصر خاملة وان يكون مؤقتاً، سواءً لمرضي لا يعملون أو أصحاء ينشدون الراحة والترفيه، فهما وظيفتان تشتركان أنهما وظائف موسمية مؤقتة ولا تستمر طوال العام، مع العلم أن رحلات الترفي أصبحت تخدم قطاعاً واسعاً في المجتمع ليس لديه مشكلة البطالة، بل على العكس تماماً يبحث هذا القطاع عن وقت فراغ ليغير من أجواء العمل وضوضاء وتلوث البيئة ليعيش فترة مؤقتة من حياته ومع أفراد عائلته في جو جميل يشعره بالمتعة والخروج من الروتين اليومي في العمل. وتحدد المساحات الخضراء المطلوبة للمدينة على أساس المعدلات التخطيطية وتتوقف هذه المعدلات على الظروف المحلية.

وتشترك خدمة الترفيه بشكل مباشر مع قطاع السياحة في المنطقة أو في الدولة، وبهذا تعتبر الخدمات الترفيهية واحداً من المقاييس التي يتضح من خلالها مدى تقدم الدولة وحرصها على الراحة النفسية لسكانها، أضف إلى ذلك، كما أن المعايير المعتمدة في أرجاء العالم تؤكد ضرورة أيجاد مدينة رياضية كاملة في كل مدينة بغض النظر عن حجم السكان، بل أن مساحة المدينة الرياضية ومستوى الخدمات المقدم من خلالها هي التي تأخذ بعين الاعتبار حجم السكان والكثافة السكانية، وتشتمل المدينة الرياضية على صالات وملاعب لكافة أنواع الرياضة مثل كرة القدم، كرة السلة، كرة طائرة، تنس طاولة، تنس ارضي، هوكي، كرة يد وغيرها، وكذلك تشتمل على صالات رياضية مغلقة لألعاب القوى والجمباز والاسكواش، ومساحات للسباحة، وأماكن لرياضتي المشي والركض، لما لها من أهمية في توفير أماكن مريحة للشباب لقضاء وقت فراغ مفيد ولحمايتهم في الوقت نفسه من الانحراف، وبذلك تعتبر المدن الرياضية مكان للاحتراف الرياضي. وأما بخصوص الخدمات الصحية، تشمل المؤسسات المسؤولية عن تحسين ومتابعة صحة المواطن أنواعاً شتى، تبدأ بالإسعاف الأولي، ومراكز رعاية الأمومة والطفولة والوحدات الصحية والعيادات الخارجية والمستشفيات (المحلية، المركزية، والتخصصية) والصيدليات والمختبرات الطبية، ويقاس مدى تقدم الدولة في المجال الصحي بعدد هذه المؤسسات والعاملين بها بالنسبة للدولة، فعلى سبيل المثال يتراوح عدد السكان الذين يخدمهم الطبيب في الدولة النامية ما بين (20 - 60) ألف نسمة، يقابله في الدول الصناعية المتقدمة (400 - 800) نسمة، كما يتراوح عدد الأفراد الذين يخدمهم السرير في الدول النامية (300 - 500) نسمة لكل سرير، ويقابله (80 - 120) نسمة لكل سرير في الدول الصناعية المتقدمة[١].

ومن خلال الجدول السابق، نلاحظ أن صادرات الدول المتقدمة في مجال الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية قد بلغت في عام 2013 نسبة (0.6%) في حين بلغت الدول المتحولة المرتبة الثانية بحصة بلغت (1.0%) ونالت الدول النامية المرتبة الأولى بحصة بلغت (1.8%) للعام نفسه. وفي حين على المستوى الفردي تحتل الدول المتقدمة في مجال هذه الخدمة المراكز الأولى في العالم لذات العام، ومن بين هذه الدول هي: المملكة المتحدة، وفرنسا، ولكسمبورك، وكندا وأسبانيا وهنغاريا، ألمانيا، واستراليا[٢].

---

[١] – المصدر السابق، ص ص٣٥-٤٠.

[2]- UN, Unctad, Handbook of Statistics, Op.Cit, p.266.

ثانياً: هيكل الواردات في الخدمات الدولية:

من الجدول رقم (٥) يلاحظ أن هيكل الواردات لمعظم المجموعات الدولية، عدم توفر بيانات للعديد من الفقرات ويعود ذلك إلى عدم تدوين الواردات لصعوبة متابعة ما تحصل عليه الدول منها وكما يلي(١):

١ـ خدمات النقل: بلغت قيمة الواردات الدول المتقدمة من خدمات النقل، عام 2013 بحدود (34.0%). وهذا ما يدل على انه وارداتها قد تجاوزت صادراتها بنفس العام، وهي مسألة طبيعية ترجع إلى التكاليف المترتبة من وصول الخدمة من المصدر إلى المستورد، وعلى مستوى هذه المجموعة في مجال الواردات خدمات النقل تحتل المراتب العشرة الأولى كل من:

(الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، اليابان، فرنسا، المملكة المتحدة، الدنمارك، ايطاليا، كندا، اسبانيا، بلجيكا)، لنفس العام وعلى التوالي، أما في الدول المتحولة بلغت وارداتها من خدمات النقل نحو (17.8%) في حين بلغت الدول النامية نسبة (21.2%) لعام ذاته.

٢ـ خدمات السفر: بلغت الواردات الدول المتقدمة في مجال خدمات السفر، نسبة (24.9%) في حين بلغت الواردات الدول المتقدمة من هذه الخدمة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا، عام 2013 ما يقارب نسبة (21.0%) (27.7%) (29.1%) (22.1%) على التوالي من نصيب خدمات السفر، وحققت الدول المتحولة نسبة (38%) في حين الدول النامية سجلت نسبة (22.1%) لعام 2013، ومن بين الدول النامية المتصدرة لهذه الخدمة هي كل من (الصين، قطر، جنوب أفريقيا) حيث بلغت نسب (38.9%) و (24.1%) (20.9%) لنفس العام وعلى التوالي.

٣ـ خدمات الاتصالات: لا توجد بيانات عن الواردات الدول المتقدمة عام 2013، بشكل تجميعي وسجلت كل من دول (ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، ايطاليا، فرنسا، بلجيكا، اسبانيا، وكندا) نسبة بلغت (4.5%) و (1.9%) (3.8%) (5.6%) (3.0%) (3.6%) (4.0%) (3.1%) (2.3%) على التوالي في عام 2013، ومن بين الدول النامية التي تفوقت في مجال الواردات هذه الخدمة هي الكويت والسعودية، حيث بلغت نسبة (2.0%) و (3.1%) على التوالي سنة 2013.

٤ـ خدمات التشييد: ممكن أن نلاحظ أن أعلى عشر دول لواردات هذه الخدمة هي (ألمانيا، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، هولندا، فرنسا، المملكة المتحدة، بلجيكا، السويد، اسبانيا، ايرلندا)، في حين تفوقت بعض الدول النامية أيضا بهذه الخدمة ومن ضمنها الكويت حيث بلغت نسبة (6.1%) سنة 2013، في حين بلغت مصر نسبة (1.9%) لعام ذاته.

---

(1) - Op.Cit, p.p.251-267.

٥ـ الحاسوب والمعلومات: نلاحظ أن أعلى دول في الواردات هذه الخدمة في الدول المتقدمة هي الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغت نسبة (5.8%) سنة 2013، في حين جاءت كل من ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة بواقع نسبة بلغت (6.2%) و (4.8%) و (3.7%) على التوالي ولنفس العام، ومن بين الدول النامية المتصدرة بهذه الخدمة هي الهند حيث بلغت نسبة (2.1%) عام 2013، أما الباكستان فقد حصلت نسبة (2.3%) لنفس العام من الواردات هذه الخدمة.

٦ـ خدمات التأمين: من الممكن أن نلاحظ أيضاً أن من أهم الدول المتقدمة لواردات هذه الخدمة هي الولايات المتحدة الأمريكية التي بلغت في عام 2013 نسبة (10.9%) بينما جاءت ايرلندا نسبة (6.0%) أما اليابان فقد بلغت نسبة (4.1%) بنفس العام، ونلاحظ أن من الدول النامية ومنها العراق قد حصل على نسبة في الواردات هذه الخدمة، فقد بلغت نسبة (18.0%) و (18.1%) سنة 2010 و 2013 على التوالي، في حين بلغت مصر نسبة (9.9%) و (9.8%) أيضاً على التوالي ولنفس العام.

٧ـ خدمات المالية: على صعيد الدول المتقدمة من الواردات لهذه الخدمات جاءت لوكسمبورك في المرتبة الأولى بالواردات وتحديداً في عام 2013، حيث بلغت نسبة (49.4%). في حين جاءت الولايات المتحدة الأمريكية بالمرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة (4.1%) في عام2013. أما المملكة المتحدة جاءت بالمرتبة الثالثة وبلغت نسبة (6.6%) وكذلك جاءت بعد ذلك من ألمانيا وايرلندا واسبانيا وايطاليا وفرنسا وكندا واليابان في مراتب العشرة الأوائل في الواردات الدول المتقدمة في مجال الخدمات المالية، ومن بين الدول النامية لهذه الخدمة هي (لبنان، الكويت، الهند) في حين بلغ العراق نسبة (1.3%) و (1.5%) عام 2010 و 2012 على التوالي.

٨ـ الرسوم الضريبية والتراخيص: على مستوى الواردات إلى الدول المتقدمة من هذه الخدمة جاءت في المرتبة الأولى ايرلندا بنسبة (39.4%) عام 2013، وتأتي أمريكا بعدها بنسبة (8.6%) في واردات الرسوم والضرائب، في حين بلغت كل من السويد واليابان وألمانيا وكندا وفرنسا بنسبة (21.5%) و(10.9%) و(4.6%) و(10.2%) و(5.6%) في عام 2013 وعلى التوالي. ويتبين من ذلك أن الدول المتقدمة تأتي في أوائل الدول في العالم في مجال هذه الخدمة، ومن بين الدول النامية لهذه الخدمة هي الهند حيث بلغت وارداتها نسبة (3.1%)عام 2013، وتايلند بنسبة (8.3%) لنفس العام.

٩ـ خدمات الأعمال الأخرى: تبلغ الواردات إلى الدول المتقدمة من هذه الخدمة على صعيد الدول الفردي، تحتل الولايات المتحدة الأمريكية حيث سجلت أعلى نسبة بحدود (20.4%) في عام 2013، في حين جاءت كل من ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة نسبة بلغت (27.1%) و (30.7%) و (25.3%).

ثم كل من ايرلندا وهولندا واسبانيا وبلجيكا وايطاليا على التوالي وهي بذلك تمثل الدول العشرة الأوائل في الواردات الدول المتقدمة في مجال خدمة الأعمال الأخرى، وتتمتع بعض الدول النامية بموقع متميز للواردات من هذه الخدمة ومن بينها المملكة العربية السعودية حيث بلغت نسبة (7.2%) عام 2013، وكذلك قطر بلغت بنسبة (8.4%) والهند بنسبة (22.2%) لنفس العام.

١٠ـ الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية: حصلت فرنسا على المرتبة الأولى من بين الدول الصناعية المتقدمة حيث بلغت نسبة (2.8%) في عام 2013، في حين حققت كل من ألمانيا ولكسمبورك وكندا واسبانيا نسبة (0.7%) و (5.7%) و (1.4%) بنفس العام في حين استراليا قد حصلت على نسبة في الواردات هذه الخدمة بنسبة (2.1%) للعام ذاته، و من بين الدول النامية لهذه الخدمة في مجال الواردات جاءت قطر في المرتبة الأولى بنسبة (7.7%) عام 2013 في حين تحتل البرازيل المرتبة الثانية بنسبة (1.9%) لنفس العام.

المبحث الثالث: الاستثمار في قطاعات الخدمات:

كان ولا يزال الاستثمار الخيار التمويلي البديل الذي يرفع من مستوى الاستثمار المحلي مما يزيد من قدرة الاقتصاد على توفير فرص التوظيف ويجلب تكنولوجيات جديدة في الإنتاج، ويحفز من مستوى الصادرات عن طريق الاستفادة من البنية الأساسية التصديرية المتاحة لديه بما ينعكس على نمو الناتج المحلي، إذ أن الاستثمار يمثل بشكل عام العامل الحاسم في تقدم المجتمعات وبخاصة الدول النامية منها بشكل زيادة، فهو يمثل لها سبيل الوحيد في عصر العولمة لتحقيق التنمية والنمو الاقتصاديين واستناداً إلى التطورات الاقتصادية الدولية، أخذ العالم ينظر إلى طبيعة الاستثمارات وتقسيمها إلى نوعين:

أولاً: الاستثمارات التقليدية:

قد تصاعد الاهتمام خلال منتصف عقد السبعينيات بالاستثمار وتهيئة وخلق ظروف المناخ المناسب، نتيجة الثروة النفطية وما تبعها من فوائض مالية، الأمر الذي أدى إلى زيادة المدخرات والبحث في توظيف تلك الأموال بما يضمن العائد المجزي ومصلحة الأطراف المتعاملة على حد سواء، فزيادة الاستثمار ينبغي أن تعمل على زيادة الإنتاجية وتحسين النوعية بما يعود على الاقتصاد بالنمو والازدهار.

وفي سبيل ذلك ومن أجل استقطاب الاستثمارات الخارجية وما تعنيه من منافسة، تم تحديث البنية التحتية ووضعت الشركات الكافية لجذب الاستثمارات، وتصدرت عملية التوجه نحو المعلوماتية والقطاعات الخدمية والصناعية باعتبارها أكثر حيوية من بقية القطاعات التصديرية التقليدية كالزراعة، فاستمرت الجهود المحلية لتحسين بيئة الاستثمار ومحاكاة أفضل الأنماط المرغوبة دولياً، بهدف تعزيز المنافسة إقليمياً ودولياً لجذب المزيد من الاستثمارات التي تنعكس ايجابياً على معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي توفير فرص التشغيل للحد من الفقر والبطالة وبما يعود بالخير والفائدة على شرائح المجتمع[١].

ويرتكز هذا النوع من الاستثمار على نقطتين رئيسيتين هما[٢]:

النقطة الأولى: استغلال الثروات الطبيعية للدول النامية أو السائرة في طريق النمو.

النقطة الثانية: أيجاد أسواق جديدة للشركات المتعددة الجنسية لتصريف منتجاتها.

وبعد اكتشاف ثروات طبيعية هائلة في الدول النامية اتجهت اغلب الحكومات لمحاولة تطوير نفسها ونقل التكنولوجيا وبخاصة بما تتعلق من القطاعات الخدمية إليها، وذلك عن طريق جلب

---

[١] - احمد زكريا صيام، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة - الأردن كنموذج، جامعة البلقاء التطبيقية - الأردن، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد ٣، ٢٠١٦ ص ص٨٤-٨٥.

[٢] - حاتم فارس الطعان، الاستثمار أهدافه ودوافعه، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد (١٤)، ٢٠٠٦، ص٢.

رؤوس الأموال الأجنبية في صور شركات غير وطنية من جانب أو عن طريق مشاركة الدولة وتلك الشركات من جانب آخر أو بالمشاركة بين مواطنيها والشركات الأجنبية من جهة أخرى.

وقد مَثل مثل هذه العلاقات الاقتصادية بين هذه الشركات والدول النامية المضيفة لها، طبيعة العلاقة القائمة بين مجموعة الدول المتقدمة والنامية، إلى نهاية العقد التاسع من القرن المنصرم، وبداية عهد جديدة من العلاقات الاقتصادية الدولية بعد انهيار منظومة الاتحاد السوفيتي (السابق) لذلك ومن أجل توضيح الاستثمارات التقليدية نتطرق إلى ما يلي:

١ـ مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

حاول العديد من الكتاب أيجاد تعريف للاستثمار وكل من هذه التعريفات يبين لنا، مجال تخصص قائلة فمنهم من عرفه بشكل اقتصادي من حيث انتقال وجذب الأموال من مكان إلى آخر، ومنهم من عرفه من جانب الربح والخسارة وكل واحد يتناوله من وجهة نظر مختلفة وكما ذكرنا أعلاه.

وحسب ما أعتقد فالاستثمار يمثل أهداف وطموح كافة العناصر المكونة للعملية الاستثمارية وما ينتج عنها من مصلحة وفائدة وأيضاً من الجانب القانوني وحتى يكون أكثر شمولاً ويعطي معنى للاستثمار، وبشكل عام أن الاستثمار يعرف بأنه [انتقال رؤوس الأموال والتقنيات الفنية والإدارية الأجنبية المتطورة، لأحداث تطور اقتصادي واجتماعي وإداري للمساهمة في تنمية وتطوير البلد المضيف عن طريق الشركات الدولية بمشاركة رأس المال الوطني][1].

ومن الجدير بالذكر يقسم الاستثمار الأجنبي إلى قسمين[2]:

الأول: الاستثمار المباشر: وهو الاستثمار في جميع أنواع المشاريع باستثناء المنح التي تقدم للدولة، وتكون أدارة المشروع الاستثماري من قبل الشركة المنفذة لذلك المشروع من الناحية الإدارية والمالية وبنسبة تصل إلى ١٠٠%.

الثاني: الاستثمار الغير مباشر: وهو الاستثمار الذي يتم عن طريق شراء أوراق مالية لشركات تسهم في نشاط الاقتصادي المباشر بهدف الربح.

٢ـ الدوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

من الطبيعي بأن لكل من المستثمر والبلد المضيف له عدد من الأهداف والدوافع تجعل كل منهم يسعى إلى العمل مع الطرف الآخر لتحقيق تلك الأهداف والدوافع من اجل الحصول على مصلحة وعادة يقوم البلد المضيف بالعديد من الإجراءات ومنها الإدارية والقانونية لترغيب المستثمرين في القيام بعملية الاستثمار.

---

[1] ــ حاتم فارس الطعان، المصدر السابق، ص ص٥-٦.

[2] - هشام الربيعي، ما هو الاستثمار وأهدافه وتصنيفه وأنواعه ودوافعه، هيئة استثمار ميسان، ٢٠١٣، ص١.

وبشكل عام تقف الدوافع وراء قيام الاستثمار الأجنبي المباشر على ما يلي[١]:

أ) الاستفادة من التقدم التكنولوجي المتطور وفن الإدارة الحديث التي تمتاز بها الشركات المتعددة الجنسية التابعة إلى الدول المتقدمة مع توظيف تلك الخبرات الإدارية النادرة في كثير من الأحوال من مجالات الإدارة والإنتاج والتسويق.

ب) يجلب رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في حقول الإنتاج المختلفة في الدول النامية بالتحديد لمحاولة منها للقضاء أو التخفيف من مشكلة البطالة وذلك بتشغيل عدد من العاملين القادرين على العمل في المشروعات التي يتم أنشاؤها.

ج) عن طريق الاستثمار، تحاول الدول المضيفة أن تزيد من نسبة الصادرات، والتحسين من أداء ميزان مدفوعاتها للدولة المستثمرة فيها، خاصة عند قيام المشروعات المعنية بتصدير منتجاتها إلى الخارج.

د) عند البدء في الإنتاج يتم التقليل من الواردات، وذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي لكي يستبدل بالسلع المنتجة محلياً.

هـ) تدريب العاملين على الأعمال الفنية والإدارية المتطورة، وعلى استخدام وسائل الإنتاج المتقدمة.

و) محاولة الدول المستثمرة فيها دخول أسواق تجارية جديدة وتحسين حركتها التجارية في العالم ، أي تطوير الحركة التجارية بها.

ز) تحقيق مزايا الإنتاج الكبير والتوظيف الواسع للموارد الاقتصادية والحصول على العملة الصعبة إذ يعتبر الاستثمار المباشر أداة مثلى لتمويل الموارد الحقيقية لرؤوس الأموال من دولة إلى أخرى. حيث يعبر الاستثمار المباشر عن اشتراك مؤسسة في رأس مال مؤسسة أخرى عن طريق إنشاء شركة فرعية في الخارج أو زيادة رأس المال في الشركة الفرعية أو شراء الأسهم أو الازدواجية المملوكة للأجانب في مؤسسة وطنية[٢].

٣ـ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر:

أن الحديث عن تدفق (أ ـ ج ـ م) يتطلب أن نستعرض الجدول رقم (٦) الذي يبين التدفقات الاستثمارية التقليدية الداخلة والخارجة إلى المجموعات الدولية.

ويلاحظ أن مدة الجدول التالي (2009 - 2014) قد حصل تغيير في حجم الاستيعاب لصالح الدول النامية، وهذا يأتي من زيادة حجم التدفقات الاستثمارية إلى مناطق محددة في قارة آسيا، فالدول في هذه القارة أوجدت العديد من القوانين والإجراءات لتحسين البيئة الاستثمارية لديها من أجل اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، وتقع في مقدمة هذه الدول الصين وكورياالجنوبية في قارة آسيا، إذ بلغ حجم الاستثمارات المباشرة المتدفقة نحو (129) مليار

---

[١] - حاتم فارس الطعان، مصدر سبق ذكره، ص٨.

[٢] - ريمون برتران، الاقتصاد الدولي والمالي، ترجمة محمود بهيرانسي، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٧٥، ص٣٩.

دولار في الصين و (68) مليار دولار في سنغافورة لعام 2014، والهند نحو (34) بليون دولار[1].

جدول (٦)

التدفقات الاستثمارية التقليدية للمجموعات الدولية للمدة (٢٠٠٩ - ٢٠١٤)/ (نسبة مئوية)

البيانات	التدفقات الداخلة						التدفقات الخارجة					
المجموعات الدولية / السنوات	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
المتقدمة	٥٤,٩	٥٠,٧	٥٢,٨	٤٨,٥	٤٧,٥	٤٠,٧	٧٤,٤	٧٠,٤	٧٢,٧	٦٧,٩	٦٣,٨	٦٠,٧
المتحولة	٥,٩	٥,٦	٥,٤	٦,٠	٦,٨	٣,٩	٤,٢	٤,٥	٤,٢	٤,٢	٦,٩	٤,٦
النامية	٣٩,٢	٤٣,٧	٤١,٨	٤٥,٥	٤٥,٧	٥٥,٤	٢١,٤	٢٥,١	٢٣,١	٢٧,٩	٢٩,٣	٣٤,٧
المجموع	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

من إعداد الباحث بالاستناد على: Source:

UN, Unctad World Investment Report, NewYork and Geneva, 2015, p.4.

***

كذلك نلاحظ انخفاض التدفقات الداخلة إلى الدول المتقدمة من (54.9%) عام 2009 إلى (40.7%) عام 2014، في حين ارتفعت هذه النسبة لصالح الدول النامية من (39.2%) عام 2009 إلى نحو (55.4%) عام 2014.

أما مجموعة الدول المتحولة، يلاحظ تدني هذه النسبة عام 2014، إذ بلغت نحو (3.9%) في حين هي أقل من تلك النسبة عام 2013 عندما سجلت نمو (6.8%) أما عن التدفقات الخارجة فهي لصالح الدول المتقدمة دائماً، على الرغم من الاتجاه التنازلي في نسبة هذه

[1]- UN, Unctad World Investment Report, NewYork and Geneva, 2015, p.3.

الاستثمارات، فقد بلغت عام 2014 نحو (60.7%) بعد أن كانت تبلغ نحو (74.7%) عام 2009 في حين تحسنت التدفقات الخارجة في الدول النامية، وهذا دليل على تفوق مجموعة من الدول النامية الصناعية في مجالات التمويل الدولي، وأخذت هذه الدول تتطلع إلى القيام بالاستثمار الخارجي وبخاصة الدول التي تحقق الفائض في موازيين مدفوعاتها مثل الصين وكوريا الجنوبية وسنغافورة في آسيا، ويلاحظ كيف النسبة تحسنت من (21.4%) عام 2009 إلى (34.7%) عام 2014 وهي قفزة كبيرة خلال مدة الجدول السابق.

أما مجموعة الدول المتحولة، بالنسبة لتدفقاتها الخارجة، فلا تزال معدلات استثماراتها الخارجية لا تتعدى (5%) عام 2014، على الرغم من التحسن الذي طرأ عليها عام 2013عندما سجلت نحو (6.9%).

ثانياً: الاستثمارات الحديثة:

أن تدفق رأس المال الأجنبي والمتمثل في عمليات الاندماج والتملك، التي اعتمدتها الشركات العالمية خلال عقد التسعينيات بخاصة كواحدة من الاستراتيجيات التي تطبقها من أجل السيطرة على النشاط الاقتصادي العالمي، مستفيدة من تغير النظرة العالمية إلى الدور الايجابي الذي يمكن أن يلعبه (الاستثمار الأجنبي المباشر) في ظل سريان مفعول قوانين (WTO) التي سوف تجعل من المنافسة لا تجري بين المنتجين المحليين، بل ستكون في المستقبل مع المنتجين الأجانب داخل السوق المحلية.

وتأسيساً على ذلك سعت أطراف السوق العالمية إلى أيجاد الحلول الإستراتيجية المندرجة جميعها تحت إحدى صور الاندماج، ولبيان تلك الاتجاهات الحديثة في الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوده الشركات المتعددة الجنسية، وتقف مجموعة من العوامل إلى الاستثمارات الحديثة عبر العالم، وهي كالآتي[1]:

١ـ القوى الدافعة:

هناك العديد من القوى الدافعة لاتجاه الشركات العالمية نحو الاندماج والتملك، واتخاذها آلية جديدة للنفاذ والدخول إلى الأسواق الخارجية، واعتبار هذه الآلية بديلاً عن الطريقة التقليدية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر القائم على إنشاء المشروعات الجديدة، ويمكن توضيح تلك القوى فيما يأتي:

أ) توافر عنصر السرعة في الدخول إلى السوق المضيفة وتقوية المركز السوقي للشركة المعنية، فضلاً عن المزايا الخاصة بوفورات الحجم والنطاق وتوزيع المخاطر.

ب) المشاركة في التكاليف والأصول الملموسة وغير الملموسة بأنواعها المختلفة، الأمر الذي يترتب عليه رفع القدرة التنافسية ويحقق المزيد من الأرباح، ومن ثم يجعل من الاندماج والتملك من أهم أدوات تحسين المركز التنافسي.

---

[1] - عبد الكريم جابر العيساوي، الاندماج والتملك الاقتصاديان:- المصارف أنموذجا، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الأمارات العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧، ص ص٧٨-٧٩.

ج) الاستجابة الإستراتيجية من قبل الشركات المتعددة الجنسية للدفاع عن مركزها التنافسي أو لرفعه في ظل البيئة المتغيرة للأعمال.

د) تنظر الشركات المتعددة الجنسية إلى الاندماج والتملك على أنهُ نمط لتوسيع أنشطتها والتفوق على منافسيها، ناهيك عن تبني تلك الشركات لتقنيات المعلومات والاتصالات التي سهلت إدارة الإنتاج والمعاملات الدولية، وتنظر الأمم المتحدة إلى دوافع الشركات العالمية من وراء عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود تحقيق عدة أهداف تحظى الأسباب الاقتصادية والإستراتيجية منها بنسبة تصل إلى 93% من عمليات الاندماج والتملك، وبالشكل الذي يتفق مع دور هذه الشركات في رسم وقيادة تقسيم العمل الدولي الجديد انطلاقاً من المصالح والرؤية الإستراتيجيتين أما النسبة المتبقية فتعود إلى أهداف أخرى.

٢ـ الحجم:

من المعروف أن أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المتقدمة أخذت أشكال عمليات (الاندماج والتملك) عبر الحدود، وقدرت أربعة أخماس تدفقات الاستثمارات على أنها اتخذت تلك الأشكال.

ويبين لنا الجدول رقم (٧) حجم تدفقات الاستثمارات الحديثة (الاندماج والتملك) وحسب المجموعات الدولية للمدة (2008 - 2014).

ومن خلال الجدول التالي نلاحظ أن:

- أن عمليات الاندماج والتملك للدول المتقدمة من اتجاهات المبيعات هي أعلى من اتجاه المشتريات في حين نلاحظ العكس في الدول النامية.
- أن الرقم الذي يشير إلى الاختلال السابق، صغير قياساً بالنسبة إلى التي تشير إلى (الاستثمارات الأجنبية المباشرة) بين الدول المتقدمة والنامية، ويرجع السبب في ذلك إلى أن معظم عمليات (الاندماج والتملك) تجري بين الدول المتقدمة، أما في الدول النامية فإن معظم المشتريات تقوم بها الدول المتقدمة بفعل عمليات الإصلاح الاقتصادي والمالي في الدول النامية.
فخلال المدة (87 - 2001) اتجهت معظم الدول النامية إلى تبني خيار سياسة الخصخصة كآلية لدعم التنمية الاقتصادية باعتبارها قاطرة فاعلة في عمليات (الاندماج والتملك) واستناداً إلى ذلك ارتفعت قيمة (الاندماج والتملك) عبر الحدود بسرعة منذ منتصف التسعينيات، ومع ذلك هي أقل من تدفقات (الاستثمار الأجنبي المباشر) إلى داخل الدول النامية، فحوالي ثلثي (تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر) إلى داخل هذه المجموعة، تمويل المشاريع الناجمة عن عمليات (الاندماج والتملك).
وبعامة تهيمن هذه المجموعة من الدول النامية على المبيعات والتي كان معظمها استجابة للإصلاحات وتحرير القوانين المتعلقة في (الاستثمار الأجنبي المباشر)

فضلاً عن تزايد الأهمية للمناطق الحرة في الدول النامية مثل [الآسيان][*] و[الماركوسور][**]، وتعد الأرجنتين والبرازيل البائعة الكبرى في ظل إجراءات الخصخصة في الدولتين، وتتصدر دول جنوب وجنوب شرق آسيا على مشتريات (الاندماج والتملك) عبر الحدود للدول النامية وبنسبة تصل إلى 43% خلال السنتين (2000) و (2001) وتعتبر كوريا الدولة الأكثر استسلاماً لـ (الاستثمار الأجنبي المباشر) المعتمد على (الاندماج والتملك)، أما الصين فإن (الاندماج والتملك) لعبت دوراً صغيراً نسبياً في تدفقات (الاستثمار الأجنبي المباشر) الداخل، وبقيمة 2 مليار دولار من (الاستثمار الأجنبي المباشر) الإجمالية البالغة 40 مليار دولار في عام 1999[1].

- ويوضح لنا الجدول التالي أن التدفقات الاستثمارية من عمليات (الاندماج والتملك) للدول المتحولة منخفضة جداً، حيث بلغت نسبة (1.0%) و (0.5%) أي بواقع 4 و 2 مليار دولار على التوالي عام 2014 بشقيها (المبيعات والمشتريات).
- من الجدول أيضاً، نلاحظ أن الدول المتقدمة، تتفوق غالباً المبيعات على المشتريات، حيث بلغت الأولى بنسبة (68.9%) والثانية (59.7%) أي أن الأولى نحو 275 مليار دولار والثانية 229 مليار دولار على التوالي وذلك في عام 2014 وهكذا الحال في السنوات السابقة.
- نلاحظ أيضاً من الجدول التالي، أن قيمة عمليات (الاندماج والتملك) لمجموعة الدول النامية، في تصاعد تام وبشقيها الجانبي المبيعات والمشتريات، حيث بلغت الأولى نسبة (24.6%) و (30.1%) والثانية (39.8%) و(39.8%) أي أن الأولى نحو 79 و 120 مليار دولار والثانية 120 و 152 مليار عام 2013 و 2014 على التوالي.

ومن الجدير بالذكر أن مجموعة الدول النامية في الواقع هي ليست أطرافاً في عمليات (الاندماج والتملك) وان الشركات المتعددة الجنسية تفضل (الاستثمار الأجنبي المباشر) على (الاندماج والتملك) عند الاستثمار في الدول النامية، وتنظر هذه الشركات إلى الجدوى على صعيد المنافع الخاصة بالدول المضيفة والناجمة عن تبنيها عمليات (الاندماج والتملك) بوصفها شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشرة والقاعدة العامة في هذه المجموعة انه كلما كانت المنطقة أكثر تطوراً، كان نشاط الخصخصة أكثر كفاءة.

---

[*] - الاسيان مجموعة دول جنوب شرق آسيا أو ما يعرف اختصاراً بـ (آسيان) هو تجمع اقتصادي جهوي يضم ١٠ دول من جنوب شرق آسيا وهو قطب اقتصادي عالمي تأسس الاتحاد في ٨ أغسطس ١٩٦٧ في بانكوك، تايلند، وهذه الدول [سلطة بروناي، كمبوديا، أندونسيا، لاوس، ماليزيا، ميانمار، الفلبين، سنغافورة، تايلند، فيتنام].

[**] - ماركوسور: وتعرف باختصار ميركوسور هو اسم تجمع لدولة المخروط الجنوبي بأمريكا اللاتينية في إطار اقتصادي أو بمعنى اصح تكتل اقتصادي تمثل تلك الدول شأنها بذلك شأن رابطة آسيان، وتتألف هذه الرابطة من [أرجنتين، البرازيل، الأورغواي، باراغواي] أما فينزويلا فليست عضواً كاملاً كذلك بوليفيا ودولاً عشر في أمريكا اللاتينية، تضم ٢٥٠ مليون نسمة مع ناتج محلي إجمالي يبلغ تريليون دولار أمريكي او نحو ٧٦% من الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا اللاتينية.

[1] – عبد الكريم جابر العيساوي، المصدر السابق، ص ص٩١-٩٢.

جدول (٧)

التدفقات الاستثمارية الحديثة (الاندماج والتملك) للمجموعات الدولية للمدة (٢٠٠٨ - ٢٠١٤)/ (مليار دولار)

البيانات	صافي المبيعات							صافي المشتريات						
السنوات / المجموعات الدولية	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
المتقدمة	٧٦,٦	٨٢,٢	٧٤,٩	٧٨,٨	٨١,١	٧٤,١	٦٨,٩	٧٩,٢	٧٠,٠	٦٧,٧	٧٨,٩	٥٧,٦	٥٩,٣	٥٩,٧
المتحولة	٤,٣	٢,٥	١,٢	٥,٩	٢,٢	١,٢	١,٠	١,٩	١,٢	١,٩	٢,٥	٣,٣	٠,٩	٠,٥
النامية	١٩,١	١٥,٣	٢٣,٩	١٥,٣	١٦,٧	٢٤,٦	٣٠,١	١٨,٩	٢٨,٨	٣٠,٤	١٨,٦	٣٩,١	٣٩,٨	٣٩,٨
المجموع	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

من إعداد الباحث بالاستناد على: Source:

UN, Unctad World Investment Report, NewYork and Geneva, 2015,p.12.

***

٣- الهيكل:

يشير الجدول رقم (٨) إلى هيكل الاستثمارات الحديثة (الاندماج والتملك) عبر الحدود للمشتريات والمبيعات التي هدفها عمليات (الاندماج والتملك) ويتبين لنا من خلال الجدول (8)، أن العمليات المتعلقة في المواد الأولية انخفضت كثيراً بعد عام 2008 وبلغت نحو 40 مليار و 14 مليار دولار للمبيعات والمشتريات على التوالي عندما تتم المقارنة مع القيم المسجلة في عام 2011 حيث سجلت كل منهما 149 و 94 مليار دولار على التوالي في حين أن حجم عمليات (الاندماج والتملك) في قطاع الخدمات، اخذ اتجاهاً تصاعدياً وبلغ أرقاماً كبيرة في السنوات (2008) و (2014) على حساب انخفاض الأهمية النسبية في قطاع الصناعات، ويوضح الشكل رقم (٧) هيكل المبيعات والمشتريات.

أن هذه الصورة هو تجسيد لجوهر تقسيم العمل الدولي الجديد، المتمثل في انتقال فكرة تقسيم العمل داخل الوحدة الإنتاجية إلى المستوى الدولي بحيث تتخصص الدول النامية بالقيام بجزء من عملية أنتاج السلعة الواحدة، وتوزيع العمليات اللاحقة على أكثر من دولة، ومن ثم تجميع الأجزاء التي يتم أنتاجها في مختلف الدول، وهو خلاف النمط التقليدي لتقسيم العمل الدولي[1].

***

الجدول (٨)

هيكل الاستثمارات الحديثة (الاندماج والتملك) عبر الحدود للمدة (٢٠٠٨ - ٢٠١٤)/ (نسبة مئوية)

البيانات	صافي المبيعات							صافي المشتريات						
القطاعات / السنوات	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
المواد الأولية	١٤,٦	١٨,٤	١٩,٥	٢٦,٨	١٥,٨	١٣,١	١٠,١	٧,٧	٩,٧	١٣,٢	١٦,٩	١,٥	٣,٢	٣,٥
الصناعات	٣١,٧	٢٥,٩	٣٨,٢	٣٦,٦	٣٤,١	٣٧,١	٣٦,٥	٢١,٧	١٣,١	٣٧,١	٤٠,٣	٤٨,٨	٣٠,٨	٤٣,٨
الخدمات	٥٣,٧	٥٥,٧	٤٢,٣	٣٦,٦	٥٠,١	٤٩,٨	٥٣,٤	٧٠,٦	٧٧,٢	٤٩,٧	٤٢,٨	٤٩,٧	٦٦,٠	٥٢,٧
المجموع	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

من إعداد الباحث بالاستناد على: Source:

UN, Unctad, World Investment Report, NewYork and Geneva, 2015, p.7.

[1] – عبد الكريم جابر العيساوي، المصدر السابق، ص٩٥.

الشكل (٧)

هيكل المبيعات والمشتريات في عملية (الاندماج والتملك) حسب القطاعات الاقتصادية

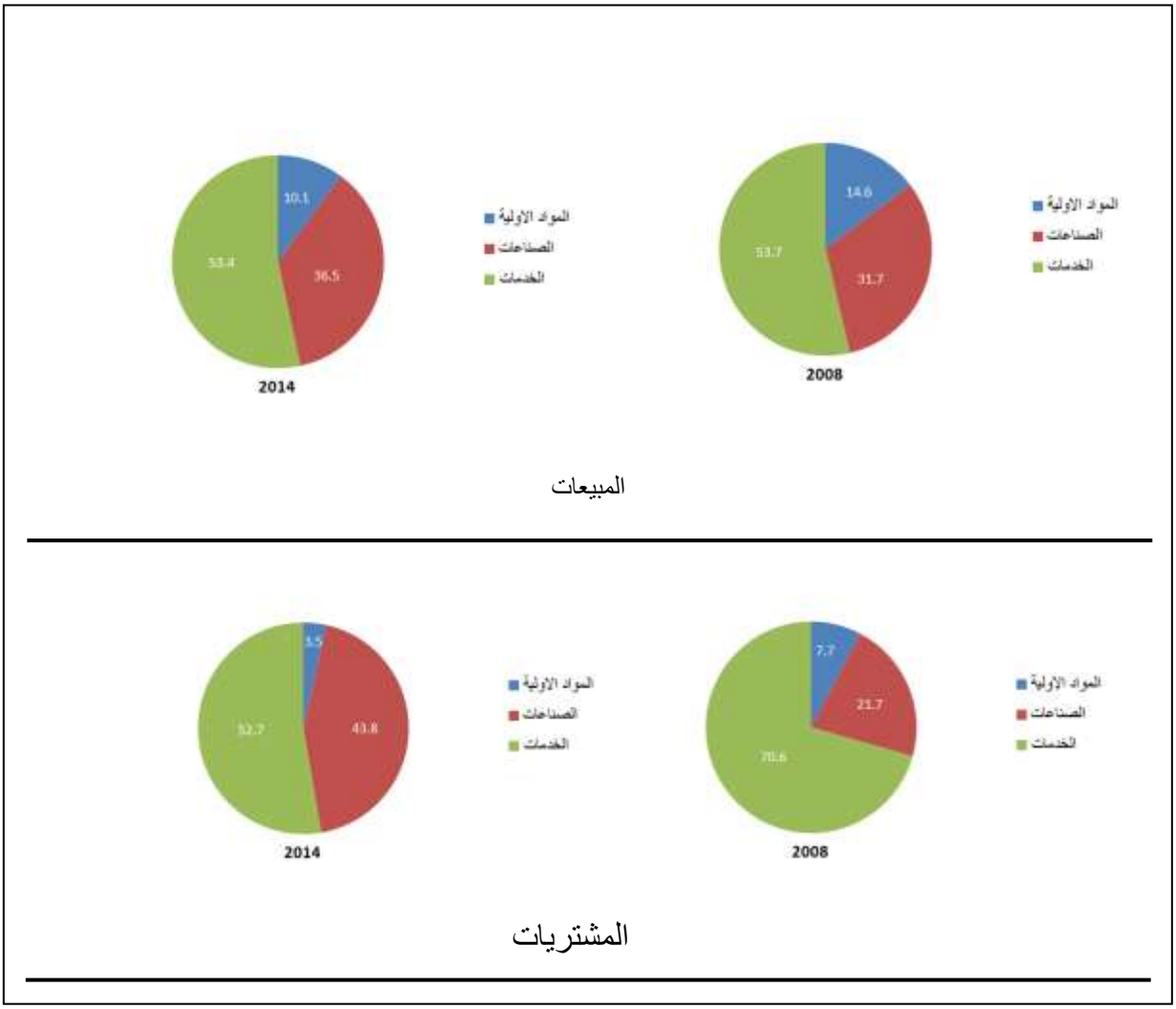

من إعداد الباحث بالاعتماد على: بيانات الجدول (٨)

***

ونلخص إلى القول بأن عمليات (الاندماج والتملك) تتركز في أكثر القطاعات الحيوية تقدماً، الممثل بقطاع الخدمات (النقل، السفر، التأمين، البنوك، الاتصالات والمعلومات) وهو مرتبط بالضغوط التي مورست خلال جولة أورغواي بهدف التوصل إلى اتفاقيات جديدة لتحرير التجارة العالمية والاستثمار، وإزالة كل القيود أمامها وبشكل خاص تحرير التجارة في الخدمات.

ثالثاً: الفرق بين الاستثمارات التقليدية (أ.ج.م) والحديثة (الاندماج التملك):

للوقوف على جدوى الاندماج والتملك بوصفه واحد من أشكال القوة الدافعة للنمو الراهن في تدفقات (أ.ج.م) لا بد من توضيح الفرق بين النوعين وكالآتي[1]:

١ـ أن التقليدي يبدأ عادة من الصفر ويبدأ بإنشاء مشروع جديدة للاستثمار بدلاً من الاستيلاء على مشروع قائم من خلال عمليات الاندماج والتملك التي تعد من أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن البعض من تلك العمليات عبارة عن محطة استثمارات، وذلك عندما لا تزيد قيمة الاندماج والتملك على سبيل المثال عن 10% من قيمة المنشأة أو حقوق ملكيتها، أن الفرق بينهما ينحصر في مصادر التمويل للاندماج والتملك.

٢ـ تكون البيانات المعبرة عن الاندماج والتملك عبر الحدود معروفة من قبل عدة مصادر في حين تقدم دول قليلة بيانات عن الاستثمار الأجنبي المباشر ومن ثم تكون هناك صعوبة في وضع مقارنة مباشرة ودقيقة بين سلسلة البيانات المعبرة عن الاندماج والتملك عبر الحدود وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

٣ـ صعوبة وضع التقديرات الدقيقة عن مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة معينة ومقدار الحصة التي يمكن أن تفسر من خلال عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود في دول معينة، وبتعبير آخر أن قيمة الاندماج والتملك عبر الحدود تتضمن الأموال المجمعة في الأسواق المالية المحلية العالمية في حين ليس الأمر كذلك بالنسبة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.

٤ـ البيانات عن الاستثمار الأجنبي المباشر معروفة على أساس صافي الاستخدام في مفهوم ميزات المدفوعات (فيطرح المتدفق من الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الداخل مطروحاً من استثمارات تلك الدولة في الخارج، في حين أن بيانات مشتريات الاندماج والتملك عبر الحدود تدون فقط القيمة الكلية لتلك المشتريات في الخارج) [أي لا تستقطع المقادير المسلمة من بين الفروع الأجنبية].

٥ـ أن المدفوعات عن طريق الاندماج والتملك ليس متحققة بالضرورة في سنة معينة إلا أنها يمكن أن تحصل عبر عدة سنوات في حين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس كل سنة.

ومن الجدول رقم (٩) الذي يبين أحجام كل من الاستثمارات التقليدية والحديثة ونسبة الأولى من الثانية والشكل البياني رقم (٨) نلاحظ أنهما يأخذان مساراً متوازياً خلال مدة الجدول، ونستنتج بان الأنواع الحديثة من الاستثمارات الحديثة (الاندماج والتملك) أصبحت مرغوبة من قبل الشركات المتعددة الجنسية خصوصاً في مجال الصناعات (المبيعات والمشتريات) والتي تجري بين الدول المتقدمة نفسها أو في الاستثمارات المواد الأولية والخام فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية.

---

[1] ـ عبد الكريم جابر العيساوي، الاندماج والتملك الاقتصاديات، المصارف أنموذجا، مصدر سبق ذكره، ص ص ٨٥-٨٧.

جدول (٩)

الاستثمارات التقليدية والحديثة (المبيعات والمشتريات) للمدة (٢٠٠٩ - ٢٠١٤)/ (مليار دولار)

البيانات / السنوات	التقليدية (١)	الحديثة (٢)	١:٢
٢٠٠٩	٢٢٨٩	٥٦٩	٢٤,٨
٢٠١٠	٢٦٩٥	٦٧٩	١٤
٢٠١١	٣١٥٢	١١٠١	٣٤,٩
٢٠١٢	٢٦٨٧	٦٤٨	٢٤,١
٢٠١٣	٢٧٧٣	٦٢٣	٢٢,٤
٢٠١٤	٢٥٨٣	٧٨٢	٣٠,٢

من إعداد الباحث بالاستناد على: Source:

UN, Unctad World Investment Report, NewYork and Geneva, 2015, p.13.

الشكل (٨)

الفرق بين الاستثمارات التقليدية والحديثة

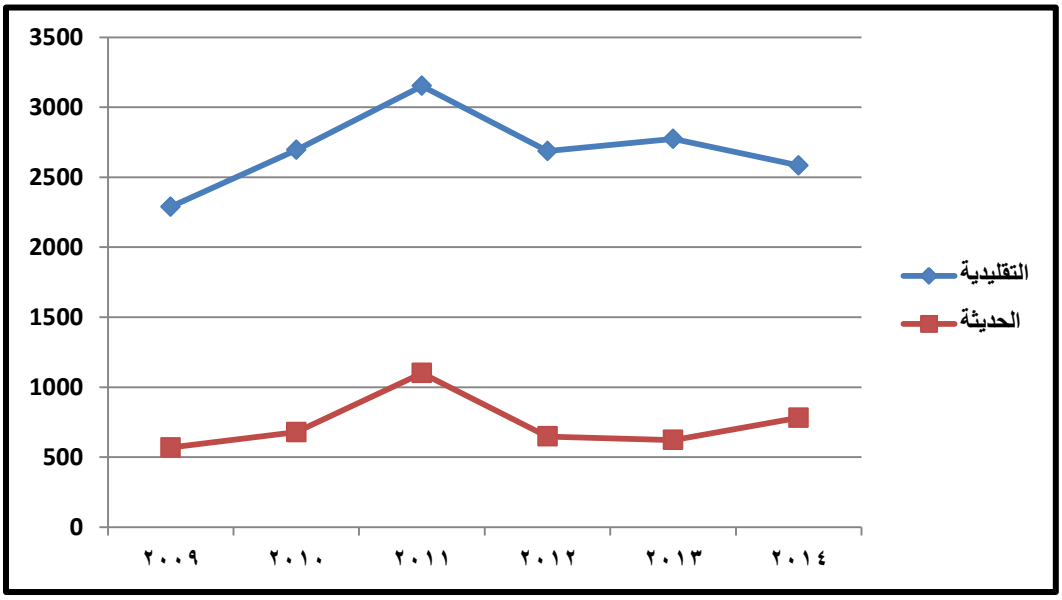

من إعداد الباحث بالاعتماد على: بيانات الجدول (٩)

ويشير الشكل البياني السابق، إلى الفرق بين الاستثمارات التقليدية والحديثة، ويلاحظ أن الأخيرة تقترب من الأولى للدلالة على الرغبة لدى الدول المضيفة لهذا النوع من الاستثمارات الدولية الذي تقوم به غالبا الشركات المتعددة الجنسية.

رابعاً: لماذا الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات:

أن السياسات التنموية للبلد في مجال الخدمات تؤثر على قدرته على اجتذاب الأنواع المطلوبة من الاستثمار الأجنبي المباشر واستخراج الفوائد منه.

ونظراً لكثافة استخدام الموارد البشرية في إنتاج الخدمات، فإن السياسات التنموية وتعليم المهارات، أصبحت مفتاح لجذب وتفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل في القطاعات المتنوعة من الخدمات[١].

ويلاحظ اليوم أن العديد من الدول في العالم مفتوحة تماماً أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في البناء والفنادق والمطاعم والخدمات التجارية، في حين يرتفع مستوى التقييد إلى حد كبير في صناعات النقل والاتصالات والكهرباء.

لذا أصبح تحرير الخدمات اليوم، يعكس الاتجاه العام فيما بين البلدان وذلك من أجل تحرير دخول الشركات الأجنبية في القطاعات الرئيسية والتصنيعية، وعلى الرغم ذلك لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات هو أكثر تعقيداً، كل من البلدان المتقدمة واتخذت البلدان النامية خطوات للانفتاح على صناعة الخدمات.

وقد اتضح من البيانات سابقاً أن البلدان النامية قد انفتحت وحررت صناعة الخدمات بوتيرة أسرع من البلدان المتقدمة لكن بصورة عامة أن البلدان المتقدمة في مجال النمو المتطور هي بالواقع أكثر انفتاحاً من البلدان النامية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الخدمات.

ومن جهة أخرى أن زيادة تحرير الخدمات ينطوي على مزايا وعيوب ويمكن أن تتبع ذلك من خلال زيادة المنافسة وانخفاض الأسعار وتحسين نوعية الخدمات، وعلاوة على ذلك، هناك عدة أسباب تظل فيها البلدان النامية، في المتوسط، أكثر تقييداً على الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات من البلدان المتقدمة. وبغض النظر عن حساسية الخدمات ذات الأهمية الثقافية والاجتماعية، والتوزيع، والنقل والسفر أو الإستراتيجية أو غيرها، هناك عدة مخاوف اقتصادية منها[٢]:

أ) أن بعض البلدان تحد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لتجنب مخاطر المستثمرين الأجانب، قبالة الشركات المحلية الوطنية الوليدة.

---

(1) - World Investment Report, The Shift Towar Disservices, Untited Nations Conference On Trade And Development, 2004, p. 185,

(2)- Op.cit, p.p.186-191.

ب) ان الشركات الوطنية تؤدي خدمة تنطوي على اعتبارات سياسة المنافسة، وقد لايشعر الكثير من البلدان المضيفة أن تكون مستعدة للتعامل مع المسائل التقنية والقانونية ذات الصلة، حيث أن الصناعات التي تتسم بانعدام المنافسة من المرجح أن تخضع أيضاً للمزيد من الأنظمة.

ج) أن خدمات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تنطوي على بيع المرافق العامة للشركات الأجنبية تثير حولها المسائل المعقدة المتصلة بالخصخصة وتنظيم الاحتكارات الطبيعية، وبذلك من الممكن أن تفقد البلدان الإطار التنظيمي اللازم بالاندفاع نحو تحرير التجارة، لاسيما عند عكس اتجاه التحرير من الصعب تحقيق، كما هو الحال للآثار المترتبة على الصناعة المالية.

د) قد لا تظهر بعض الخدمات أن تقوم بخلق مهارة فنية كبيرة أو فوائد أخرى (الروابط التي تعكس جزئياً إلى عدم توفر لفهم الأثر الغير المباشر للخدمات الإنتاجية) والحكومات هنا قد تتساءل لماذا ينبغي لها أن تشجع دخول الشركات عبر الوطنية.

هـ) أن عدد من الخدمات تكون مغلقة أمام المستثمرين الأجانب، وهي الاحتكارات، وعلى أية حال، تحتاج إلى تنظيم، حيث أنها غالباً ما يصعب التنبؤ بها، فضلاً عن تقييم الآثار لفتح ما يصل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر (مثلاً بشأن الأسعار).

وغالباً ما تكون هذه المخاوف صحيحة والبعض يعتقد غير ذلك لذا أن تحرير الخدمات قد ساهم الازدهار في الاستثمار الأجنبي المباشر كما أن العديد من الخدمات فيها مدخلات أساسية للمصنوعات، ولما تم إزالة العديد من القيود المفروضة على التجارة في السلع المصنعة، أصبح بذلك أن تحرير الخدمات هو أيضاً أكثر أهمية.

وعلاوة على ذلك، أن القواعد الدولية والضغوط عزز اتجاه هذا التحرير، وبذلك يمكن اعتبار الشروط المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر جزءاً لا يتجزأ من هذا الإطار.

الفصل الثالث

واقع التجارة في الخدمات للعراق ودور الأهوار في تعزيزها

الفصل الثالث: واقع التجارة في الخدمات للعراق ودور الأهوار في تعزيزها

لم تهتم الحكومات العراقية بالتجارة في القطاعات الخدمية منذ نشوء الدولة العراقية عام 1921، على الرغم من امتلاك العراق عدداً كبيراً من المرافق السياحية والآثار الحضارية في عمق التاريخ، والدليل على ذلك أن العديد من المتاحف الدولية المشهورة في ألمانيا وفرنسا تعرض الآثار العراقية القديمة وتجني من ورائها الملايين من الدولارات سنوياً، ناهيك عن التنوع المناخي والتضاريس في الشمال، وما يمتاز به من المواقع السياحية إلى الجنوب حيث الأهوار والمسطحات المائية التي غالباً ما تكون محل لهجرة الطيور في فصل الشتاء، إلى جانب المدن السياحية الدينية المشهورة التي يبلغ عدد زوارها في بعض المناسبات إلى أكثر من مليون سائح أجنبي، والجديد في هذا المجال وضع الأهوار العراقية وبعض الملامح التاريخية إلى لائحة التراث العالمي من قبل اليونسكو بتاريخ:٢٠١٦/٧/١٧.

وعلى هذا الأساس سيتم تناول هذا الفصل بما يتفق مع أهداف البحث وكما يأتي:

المبحث الأول: مساهمة القطاعات الإنتاجية الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (١٩٨١-٢٠١٤).

المبحث الثاني: حجم التجارة الخارجية في الخدمات للعراق.

المبحث الثالث: أستشراف مستقبل سياحة الأهوار في العراق عامة وذي قار خاصة.

المبحث الأول: مساهمة القطاعات الإنتاجية الخدمية في الناتج المحلي العراقي للمدة (١٩٨١ - ٢٠١٤).

يمثل اليوم الاهتمام بالقطاعات الخدمية الإنتاجية خيار تنموياً لا بد منه في العراق ما بعد عام 2003، انسجاماً مع الاهتمام العالمي بهذه القطاعات بعد إقرار الاتفاقية العامة للخدمات (GATS)، وقد بينا سابقاً كيف تغير مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين نواتجها المحلية لصالح قطاع الخدمات، وما يتعلق الأمر بالعراق نحاول في هذا البحث متابعة سير مساهمة القطاعات الخدمية الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي للعراق خلال المدة (١٩٨١ - ٢٠١٤) وتبعاً لدورها في مدد زمنية محددة، فمثلاً خلال المدة (١٩٨١ - ١٩٩٠) نلاحظ فيها أن في هذه الحقبة الزمنية دخل العراق في حرب مع إيران، وقد تم تسخير الموارد المادية والمالية لمواجهة ظروف الحرب بكل أبعادها، ولاشك أن الحروب تعطل عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، عندما يكون البلد من الدول النامية والتي تحاول تحسين الأحوال الحياتية والمعاشية لمواطنيها، فالنتائج للحروب معروفة سلفاً، إذ لا يوجد طرف رابح والطرف الآخر خاسر، خصوصاً أن كل الطرفين العراق وإيران هما من الدول النامية.

وفيما يأتي استعراض لمساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي للعراق للمدة (١٩٨١ - ٢٠١٤) بعد تقسيم هذه المدة إلى ثلاث مدد زمنية حسب المراحل التاريخية التي عاشها الاقتصاد العراقي تحت ظروف الحروب والعقوبات الدولية وكالآتي:

أولاً: واقع القطاعات الاقتصادية للعراق للمدة (١٩٨١-١٩٩٠):

١ـ هيكل القطاعات الخدمية الإنتاجية للعراق للمدة (١٩٨١ - ١٩٩٠):

من الجدول رقم (١٠) نقرأ مساهمة القطاعات الخدمية الإنتاجية للعراق للمدة (١٩٨١-١٩٩٠) وكالآتي:

وبشكل عام نستنتج وجود الاستقرار في نسبة المساهمة لهذه القطاعات، ويتصدر قطاع التجارة والمطاعم والفنادق المرتبة الأولى وبنسبة تتراوح ما بين (٤٤ - ٤٩%) ومن ثم قطاع النقل والمواصلات والتخزين وبنسبة تنحصر ما بين أكثر من 20% وأقل من 29% وفي المرتبة الثالثة قطاع المؤسسات المالية والتأمين وبنسبة أيضاً تنحصر ما بين أكثر من 32% وأقل من 29%.

جدول (١٠)

هيكل القطاعات الخدمية الإنتاجية للعراق للمدة (١٩٨١ - ١٩٩٠) / (نسبة مئوية)

السنوات / القطاعات	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
التجارة والمطاعم والفنادق	٤٧,٦	٤٦,٢	٤٥,٠	٤٤,٠	٤٨,٠	٤٧,٠	٤٧,٤	٤٩,٠	٤٣,٠	٤٧,٢
النقل والمواصلات والتخزين	٢٤,١	٢٣,٩	٢٣,٥	٢٠,٠	٢٠,٠	٢٧,٠	٢٧,٦	٢٥,٠	٢٧,٠	٢٨,٧
المؤسسات المالية والتخزين	٢٨,٣	٢٩,٩	٣١,٥	٣٦,٠	٣٢,٠	٢٦,٠	٢٥,٠	٢٦,٠	٣٠,٠	٢٤,١
اجمالي القطاعات الخدمية الانتاجية	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على:

صندوق النقد العربي، الحسابات القومية، أعداد مختلفة.

***

نلاحظ من الجدول السابق، أن نسبة المساهمة الخدمية في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق في الناتج المحلي الإجمالي، قد بلغ نسبة (45.0%) عام 1983 وبقيت على هذا المستوى إلى عام 1990، حيث بلغ 47.2%.

إذ أن قطاع الفنادق والسياحة، حالة كحال بقية القطاعات الخدمية العراقية الأخرى، عانى من الإهمال وتراجع عما كان عليه قبل أكثر من ثلاثين عاماً، ففي جميع الدول يتطور البلد وقطاعاته بالاستمرار تطوراً منقطع النظير فأن أخذنا مثلاً إحدى الدول العربية ولتكن الإمارات العربية المتحدة، فإننا نجد أنها تطورت في جمال الخدمة الفندقية فقد تطورت 10000% خلال 30 عاماً، فيما تراجع هذا القطاع في العراق أكثر مما تطور في الأمارات في الفترة ذاتها، بالمقابل نلاحظ تراجع قطاع الفنادق والسياحة في بغداد، فقد كان فندق الرشيد من الدرجة الممتازة يقع في ما يعرف اليوم بالمنطقة الخضراء في بغداد، بني الفندق في نهاية السبعينيات من القرن العشرين ليأوي الملوك والرؤساء والوفود العربية التي قدمت إلى بغداد من أجل مؤتمرات القمة العربية ولاستيعاب الأعداد المتزايدة من السياح الأجانب[١].

[١] - قيس العزاوي، تحقيقات قطاع السياحة والفنادق في العراق، تاريخ الاطلاع:٢٠١٦/٩/٢٦
att:http://www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=15557

في حين نلاحظ أن قطاع النقل والمواصلات والتخزين، قد حصل على نسبة 24.1% في عام 1981، ومن ثم بدأ في تراجع إلى أن وصل إلى نسبة 20% عام 1985ومن ثم ارتفع نسبياً ووصل إلى نسبة 28.7% عام 1990.

أما قطاع المؤسسات المالية والتأمين، بلغ أعلى نسبة 36% في عام 1984 في حين أقل نسبة وصل لها عام 1990 فقد بلغت ١.24 %.

٢ـ هيكل القطاعات الاقتصادية الرئيسية للعراق للمدة (١٩٨١ - ١٩٩٠):

نلاحظ من الجدول رقم (١١)، إجمالي مساهمة القطاعات السلعية في الفترة ما بين (١٩٨١ - ١٩٩٠) بلغت نسبة 55%عام 1983وفي عام 1990 فقد بلغت 50%، في حين سجلت القطاعات الخدمية الإنتاجية أعلى نسبة لها عام 1990 بعد أن بلغت 30%، أما أجمالي القطاعات الخدمية الاجتماعية، بدأت بنسبة 22.3% عام 1981 إلى أن وصلت عام 1990 إلى نسبة 20%.

جدول (١١)

هيكل القطاعات الاقتصادية الرئيسية للعراق للمدة (١٩٨١ - ١٩٩٠) / (نسبة مئوية)

السنوات / القطاعات	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
اجمالي القطاعات السلعية	٤٩,٤	٥٢,٧	٥٥,٠	٥٦,٤	٥٥,٠	٥١,١	٥٥,٠	٥٤,٧	٥٥,٠	٥٠,٠
اجمالي القطاعات الخدمية الانتاجية	٢٨,٣	٢٧,٢	٢٦,٠	٢٦,٠	٢٦,٠	٢٦,٩	٣٣,٠	٢٣,٠	٢٣,٠	٣٠,٠
اجمالي القطاعات الخدمية الاجتماعية	٢٢,٣	٢٠,١	١٩,٠	١٧,٦	١٨,٠	٢٢,٠	٢٢,٠	٢٢,٣	٢٢,٠	٢٠,٠
الاجمالي	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على:

صندوق النقد العربي، الحسابات القومية، أعداد مختلفة.

***

وبعامة، نجمل الكلام ونقول أن هذا التراجع في النسب يرجع إلى عقد الثمانينيات، إذ يعد بداية نكسة الاقتصاد العراقي، الذي تجلى بتحويل الأنفاق الاستثماري إلى الأنفاق الجاري فقد ارتفعت

نسبة الأنفاق الجاري من الناتج المحلي الإجمالي، وتراجعت معدلات النمو الاقتصادي، وقد كانت أولى ضحايا التنمية الاقتصادية تراجع معدلات نمو الصادرات النفطية العراقية، ففي السنة الأولى التي بدأت فيها الحرب كانت السنة الأخيرة للخطة الخمسية (١٩٧٦ - ١٩٨٠) وجهود التنمية كانت مستمرة على أشدها رغم أن البيانات لم تنشر عما تم تنفيذه من تلك الخطة وعن الأهداف التي حققتها، لقد تواصلت جهود التنمية من قبل الحكومة آنذاك رغم ظروف الحرب، بل الاندفاع بها بوتيرة أسرع ولم ينشر أي تفصيل يذكر عن الخطة الخمسية (١٩٨١ - ١٩٨٥) أيضاً، والمشاريع التي احتوتها تلك الخطة قدرت نحو 50 مليار دولار[١].

على الرغم من أن هذه التقديرات التي كان من المؤمل أن تنهض بواقع التنمية الاقتصادية في العراق كانت النفقات العسكرية تمتص قرابة نصف الناتج المحلي الإجمالي مما يؤدي لعدم نجاح أي خطة اقتصادية، وبحلول عام 1986، تدهور وضع العراق المالي بصورة اشد لانهيار السوق النفطية وأصبحت الخطة الخمسية (١٩٨٦-١٩٩٠) تتكون من برامج استثمارية سنوية تتغير أهدافها من حين لآخر حسب الظروف السائدة وتنقل التخصصات فيها من قطاع لآخر حسب الحاجة وحسب ما تبتغيه ظروف الحرب ولم ينجز من البرامج تلك إلا بقدر ما تيسر من التمويل الداخلي والخارجي والذي كان ضئيلاً جداً على أية حال[٢].

ثانياً: واقع القطاعات الاقتصادية للعراق للمدة (١٩٩١- ٢٠٠٣):

١- هيكل القطاعات الخدمية الإنتاجية للعراق للمدة (١٩٩١- ٢٠٠٣):

من الجدول رقم (١٢) الذي يبين هيكل القطاعات الخدمية الإنتاجية، وكما يلي:-

نلاحظ أن قطاع التجارة والمطاعم والفنادق حصلت أعلى نسبة لها (63.0%) سنة 1992 ، أما أدنى نسبة بلغت في هذا القطاع في هذه الفترة الزمنية المحددة (43.5%) سنة 1991.

في حين نلاحظ أن قطاع النقل والمواصلات، بقيت على مستوى معين من النسب المئوية التي سجلت في تلك الفترة، ابتدءاً من عام 1991، حيث بلغت نسبة (31.0%) إلى أن انخفض إلى نسبة (26.3%) عام 1999، بعد ذلك بدأ بارتفاع تدريجياً إلى أن وصل إلى نسبة 53% عام 2003.

أما قطاع المؤسسات المالية والتأمين، نلاحظه في درجة من التدني بالنسبة لتسجيل النسب المسجلة فيه، حيث نلاحظ من نفس الجدول السابق أن أعلى نسبة قد بلغ فيه 25.5% عام1991، ويعزى هذا التراجع بسبب دخول العراق في الحرب الخليج وما نتج عنها من نقص ملحوظ في هيكل القطاعات الخدمية الإنتاجية.

---

[١] - غسان طارق ظاهر، مصدر سبق ذكره، ص١٢١.
[٢] – المصدر السابق، ص١٢٢.

جدول (١٢)

هيكل القطاعات الخدمية الإنتاجية للعراق للمدة (١٩٩١ - ٢٠٠٣)/ (نسبة مئوية)

السنوات / القطاعات	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
التجارة والمطاعم والفنادق	٤٣,٥	٦٣,٠	٥٣,٩	٥٨,٥	٥٦,٠	٥٦,٤	٥٦,٨	٥٦,٩	٥٦,٩	٥٦,٩	٥٦,٩	٥٤,٥	٤٧,٠
النقل والمواصلات والتخزين	٣١,٠	٢٤,٠	٢٧,١	٢٥,٩	٢٦,٠	٢٦,١	٢٦,٣	٢٦,٣	٢٦,٣	٢٦,٣	٢٦,٣	٢٧,٨	٥٣,٠
المؤسسات المالية والتأمين	٢٥,٥	١٣,٠	١٩,٠	١٥,٦	١٨,٠	١٧,٥	١٦,٩	١٦,٨	١٦,٨	١٦,٨	١٦,٨	١٧,٧	–
اجمالي القطاعات الخدمية الانتاجية	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

المصدر:من إعداد الباحث بالاستناد على:

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

***

٢- هيكل القطاعات الاقتصادية الرئيسية للعراق للمدة (١٩٩١-٢٠٠٣):

يبين الجدول رقم (١٣) أن مساهمة القطاعات السلعية مرتفعة نوعاً ما من خلال المدة ذاتها (١٩٩١ - ٢٠٠٣) وقد بلغ نسبة (41.0%) و (45.0%) عامي (1991 و 2000) على التوالي، إلى أن ارتفع ووصل أعلى نسبة له بلغت 76% عام 2003. أما القطاعات الإنتاجية الخدمية بلغت نسبة (40.3%) عام 1993، وبقيت على هذا المستوى من النسب، إلى أن تراجعت ووصلت إلى أدنى نسبة عندما بلغت 16% عام 2003، في حين حققت القطاعات الإنتاجية الخدمية، نسبة منخفضة خلال هذه المدة ويعود ذلك إلى أن بعد منتصف عام 1990 شهد الاقتصاد العراقي انتكاسة أخرى للمسيرة التنموية بعد حدوث حرب الخليج، وما نتج عنها من إصدار الأمم المتحدة للقرار 661 في يوم 6 أغسطس (آب) عام 1990 الذي فرض عقوبات الحصار الدولي نتيجة لغزو العراق للكويت، ونص على قرار عقوبات اقتصادية خانقة على العراق لتجبر الحكومة آنذاك على الانسحاب الفوري من الكويت، وقد أعقبت هذا القرار عشر قرارات متعاقبة تقريبا، محذرة من عواقب بقائه بالكويت وتصديه للمجتمع الدولي، وقد عانى العراقيون من الأمرين من هذه العقوبات التي حرمتهم من الغذاء والدواء، وبفرض هذا الحصار

أدى إلى تراجع تام في كل القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية وغيرها من القطاعات الأخرى في العراق[١].

وبذلك نستنتج من المدتين (١٩٨٠ - ٢٠٠٣) إلى انه قد أدت الحرب العراقية الإيرانية، واحتلال العراق للكويت، والحصار الذي فرض عقب ذلك إلى انخفاض شديد وملحوظ في جميع القطاعات الخدمية، وكذلك إلى زيادة ديون العراق الخارجية، فبلغت عام 2003 أكثر من 450 مليار دولار. بين ديون خارجية وتعويضات حرب إضافة إلى تدمير البنية التحتية والمنشآت النفطية وتوقف الإنتاج الزراعي والصناعي وتحول القطاع الخاص إلى طبقة من المستغلين والمنتفعين التي استغلت ظروف الحصار للاستغلال والإثراء الفاحش.

وبعامة ممكن أن نقول، أن هيكلة الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد حرب وعسكرة المجتمع في الثمانينيات والتسعينيات أضاف إليه أعباء كبيرة وشوه هيكلة وانحدار قدرته الإنتاجية إلى ما يقرب من الصفر[٢].

جدول (١٣)

هيكل القطاعات الاقتصادية الرئيسية للعراق للمدة (١٩٩١ - ٢٠٠٣) / (نسبة مئوية)

السنوات / القطاعات	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
إجمالي القطاعات السلعية	٤١,٠	٥٠,٨	٤٠,٥	٤٣,٠	٤٠,٢	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٥,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٧٦,٠
إجمالي القطاعات الخدمية الانتاجية	٣٠,٠	٣٣,٦	٤٠,٣	٤٠,٠	٤٠,٨	٤٠,٠	٣٩,٩	٤٠,٠	٤١,٠	٣٩,٠	٤١,٠	٤٢,٠	١٦,٠
إجمالي القطاعات الخدمية الاجتماعية	٢٩,٠	١٥,٦	١٩,٢	١٧,٦	١٩,٠	٢٠,٠	٢٠,١	٢٠,٠	١٩,٠	١٦,٠	١٩,٠	١٨,٠	٨,٠
الإجمالي	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على:

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

ثالثاً: واقع القطاعات الاقتصادية للعراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٤):

[١] – المصدر السابق، ص١٢١.

[٢] - عودت ناجي الحمداني، الاقتصاد، أزمتنا الاقتصادية.. كيف نواجها، تاريخ الاطلاع:٢/١٠/٢٠١٦
att: http://www.almadapaper.net/ar/printnews.aspx?NewsID=3094

١-هيكل القطاعات الخدمية الإنتاجية للعراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٤):

من الجدول رقم (١٤) الذي يبين هيكل القطاعات الخدمية الإنتاجية، وكما يلي:

جدول (١٤)

هيكل القطاعات الخدمية الإنتاجية للعراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٤)/ (نسبة مئوية)

السنوات / القطاعات	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
التجارة والمطاعم والفنادق	٤٣,٠	٤٥,٠	٤٥,٠	٤٧,٠	٤٢,١	٤٢,٠	٤٠,٩	٥٣,٠	٥٢,٧	٥٣,٠	٥١,٠
النقل والمواصلات والتخزين	٥٧,٠	٥٥,٠	٥٥,٠	٥٣,٠	٥١,٣	٥٢,٠	٥٣,١	٣٩,٠	٣٩,٣	٢٨,١	٤٠,٦
المؤسسات المالية والتأمين	–	–	–	–	٦,٦	٦,٠	٦,٠	٨,٠	٨	٧,٩	٩,٠
إجمالي القطاعات الخدمية الانتاجية	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على:

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، إعداد مختلفة.

(–) تعني عدم توفر النشاطات.

***

أن نسبة مساهمة قطاع التجارة والمطاعم والفنادق في إجمالي القطاعات الخدمية قد بلغ نسبة 43% و 47% عامي 2004 و 2007 على التوالي إلى أن بلغ نسبة ٥٣% عام 2013، في حين أن قطاع النقل والمواصلات بدأ في تصاعد تام حيث بدأ في نسبة مرتفعة بلغت 57% عام 2004 إلى أن بلغ 53.1% عام 2010، ومن ثم تراجع نسبياً وبلغ نسبة ٤٠,٦% عام 2014 ، أما قطاع المؤسسات المالية والتأمين سجل رقم سلبي في المدة من (٢٠٠٤-٢٠٠٧) وتوقف تقديم الخدمات الإنتاجية في عموم العراق خلال الاحتلال، لذلك تم تسجيل هذا الرقم السلبي، بعد ذلك عاد وسجل نسبة بلغت 6.6% عام 2008، أي أن وصل إلى نسبة 9% عام 2014.

وبعامة أن قطاعات الخدمية الإنتاجية بدأت تتصاعد تدريجياً على عكس الفترات السنوات السابقة، نتيجة انفتاح العراق على العالم الخارجي.

٢-هيكل القطاعات الاقتصادية الرئيسية للعراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٤):

من الجدول رقم (١٥) الذي يبين هيكل القطاعات الاقتصادية للعراق، وكما يلي:-

جدول (١٥)

هيكل القطاعات الاقتصادية الرئيسية للعراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٤)/ (نسبة مئوية)

السنوات / القطاعات	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
إجمالي القطاعات السلعية	٦٧,٠	٧٥,٠	٦٧,٠	٦٠,٠	٦٠,٠	٤٥,٠	٦٠,٠	٦٢,٠	٦٦,٥	٦١,٠	٦٠,٠
إجمالي القطاعات الخدمية الإنتاجية	١٩,٠	١٣,٠	١٨,٠	١٦,٠	١٧,٠	٢٣,٠	٢٠,٠	١٤,٠	١١,٣	١٥,٠	٦,٠
إجمالي القطاعات الخدمية الاجتماعية	١٤,٠	١٢,٠	١٥,٠	٢٤,٠	٢٣,٠	٣٢,٠	٢٠,٠	٢٤,٠	٢٢,٢	٢٤,٠	٢٤,٠
الإجمالي	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على:

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، إعداد مختلفة.

***

يوضح الجدول (١٥) أن إجمالي القطاعات السلعية قد بدأ بأعلى نسب له وبلغت 67% و 75% عامي 2004 و 2005 على التوالي إلى أن تراجع نسبياً ووصل إلى نسبة بلغت 61% عام 2013، أما القطاعات الخدمية الإنتاجية حققت أعلى نسبة لها قد بلغت 20% عام 2010، إلى أن تراجعت تراجع ملحوظ كما ذكرنا سابقا وبلغت نسبة 6% عام 2014. أما إجمالي القطاعات الخدمية (الاجتماعية) نلاحظها سجلت نسب ضئيلة وبلغت 12% عام 2005 إلى أن وصلت إلى 24% عام 2014 وكما ذكرنا سلفاً يرجع هذا التراجع إلى فترة الاحتلال الأمريكي إلى العراق وتراجع معظم القطاعات الخدمية إذ لم يكن كلها.

وبعامة أن المدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٤) ورث خلالها الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال في نيسان عام 2003 كماً كبيراً من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وبسبب انعدام المعالجات الرصينة تحولت إلى عقد مستعصية كالبطالة وارتفاع الأسعار الديون الخارجية، وانهيار البني التحتية

وتدهور الخدمات في جميع القطاعات وانتشار الفساد المالي والإداري والتدهور الأمني والسياسي والتعصب القومي والمذهبي[1].

المبحث الثاني: حجم التجارة الخارجية في الخدمات للعراق

أولاً: ما قبل عام 2003:

[1] - عودت ناجي الحمداني، مصدر سبق ذكره.

جدول (١٦)

نسبة الصادرات النفطية إلى الصادرات الإجمالية للعراق للمدة (١٩٨٠ - ٢٠٠٦)/ (مليون دولار)

البيانات / السنوات	الصادرات النفطية (١)	الصادرات الاجمالية (٢)	نسبة ٢:١
١٩٨٠	٢٦٠٩٦	٢٦٣٤٩	٩٩,٠
١٩٨١	١٠٠٣٩	١٠١٤٠	٩٩,٠
١٩٨٢	٩٩٣٣	١٠٠٣٣	٩٩,٠
١٩٨٣	٧٨١٦	٨١٦١	٩٥,٠
١٩٨٤	٨٨٦٣	٩٣١٧	٩٥,٠
١٩٨٥	١٠٠٧٩	١٠٤٠٩	٩٦,٠
١٩٨٦	٦٩٠٥	٧٤٦٥	٩٢,٠
١٩٨٧	٩٤١٦	٩٧٠٥	٩٧,٠
١٩٨٨	٩٣١٢	٩٦٠٩	٩٦,٠
١٩٨٩	١١٨٧٦	١٢٢٨٤	٩٦,٦
١٩٩٠	٩٥٩٤	١٠٣١٤	٩٣,٠
١٩٩١	٣٥١	٣٧٧	٩٣,١
١٩٩٢	٤٨٢	٥١٨	٩٣,٠
١٩٩٣	٤٢٥	٤٥٧	٩٢,٠
١٩٩٤	٤٢١	٤٥٣	٩٢,٩
١٩٩٥	٤٦١	٤٩٦	٩٢,٩
١٩٩٦	٦٨٠	٧٣١	٩٣,٠
١٩٩٧	٤٢٨٠	٤٦٠٢	٩٣,٠
١٩٩٨	٥١١١	٥٥٠٠	٩٢,٩
١٩٩٩	١٢١٠٤	١٣٠٦٧	٩٢,٦
٢٠٠٠	١٩٧٧١	٢٠٣٨٠	٩٧,٠
٢٠٠١	١٥٦٨٥	١٦٥١٠	٩٥,٠
٢٠٠٢	١٢٥٩٣	١٣٢٥٠	٩٥,٠
٢٠٠٣	٧٥١٩	٧٩٩٠	٩٤,١

من إعداد الباحث بالاستناد على: Source:

OPEC, Annual Statistical Bulletin 2004, 2005, 2006.

بشكل عام لا توجد تجارة في الخدمات في إجمالي التجارة الخارجية للعراق قبل عام 2003، إذ كما هو معلوم أن العراق دخل في أجواء الحرب الفعلية منذ عام 1980 وهي بداية الحرب (العراقية – الإيرانية) ثم تعرض إلى العقوبات الدولية بعد اجتياح الكويت من قبل النظام السابق عام 1990 وما ترتب عليه من فرض مجموعة كبيرة من العقوبات على الشعب العراقي والتي امتدت حتى سقوط هذا النظام عام 2003، بعد الاحتلال الأمريكي للعراق.

ويلاحظ من الجدول السابق هذه الحقيقة، إذ تصل نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات الكلية للعراق أكثر من ٥9% وهذا يعني لا توجد أي نوع من الصادرات الخدمية تذكر، على الرغم من الافتراض البسيط على انه ربما تكون هناك نوع من الصادرات في مجال السياحة الدينية أو الزيادة في الآثار التاريخية للعراق، في جانب الصادرات أو ربما هناك نوع ملموس من حالات السفر والتعاملات المالية مع العالم الخارجي، لكنها لا توثق في جانب الواردات، وذلك بسبب طبيعة النظام الشمولي آنذاك الذي لا يهتم في مثل هكذا نوع من النشاطات التجارية مع العالم الخارجي.

ثانياً: **ما بعد عام** 2003:

اختلف الأمر في التعامل مع هذا النوع من النشاطات الاقتصادية والتجارية ما بعد عام 2003، إذ بدأت الحكومات العراقية تسجل تلك النشاطات تحت مبدأ الشفافية في التعامل الخارجي في الأمور المالية والتعاملات مع العالم الخارجي بعد أن عاش العراق مدة من الانعزال عن العالم خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٠٣) وفي ظل الانفتاح الخارجي بدأت التجارة في الخدمات تأخذ مدياتها بصورة واضحة، وأخذت الجهات الرسمية العراقية بتسجيل أقسام هذه التجارة في شقيها الصادرات والواردات والتي يقوم بها القطاع العام أو الخاص على الرغم من قناعتها أنها ليس بالمستوى المطلوب بسبب الحجم الكبير من التعاملات الخدمية التي يقوم بها القطاع الخاص بصورة بعيدة عن القنوات الرسمية، وعدم السيطرة التامة على التحويلات المالية التي يقوم بها المقيمون وغير المقيمين من العراقيين، كذلك تعدد المنافذ الحدودية وضعف الإجراءات الرقابية عليها لمعالجة حالات الفساد المختلفة.

ويبين الجدول رقم (١٧) حجم التجارة في الخدمات للعراق لسنوات مختارة وكما يلي:

نلاحظ من الجدول التالي، قلة حجم الصادرات من الخدمات مقابل الزيادة الواضحة في حجم الواردات مما جعل العراق في حالة من العجز المتواصل في ميزان التجاري الخدمات لمعظم سنوات، ويرجع السبب في ذلك إلى إن العراق في وضع دائم إلى الاستيراد من الخدمات لاسيما خدمات النقل والتأمين والمالية، وفي عام 2014 حصل انخفاض في العجز بمقدار 6.2% ويعود ذلك إلى الانخفاض في حجم الواردات الكلية للعراق (السلعية) إذ سجلت نحو 64730 مليون دولار في العام الأخير مقابل 78.885 مليون دولار عام 2013، مما ترتب عليه انخفاض قيمة الشحن والتأمين والتي بلغت نحو 7976.5 مليون دولار.

جدول (١٧)

الميزان التجاري في الخدمات للعراق لسنوات مختارة / (مليون دولار)

البيانات	الصادرات	الواردات	ميزان تجارة

السنوات			الخدمات
٢٠٠٥	٣٥٥	٦٠٩٥	(-) ٥٧٤٠
٢٠١٠	٢٨٣٤	٩٨٦٤	(-) ٧٠٣٠
٢٠١١	٢٨٢٢	١١١٢٤	(-) ٨٣٠٢
٢٠١٢	٢٨٣٣	١٣٢٩١	(-) ١٠٤٥٨
٢٠١٣	٣٢٩٨	١٤٦٥٨	(-) ١١٣٦٠
٢٠١٤	٤١٣١	١٤٧٩٠	(-) ١٠٦٥٩

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على:

١- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي، ٢٠١٥.

2- UN, Unctad, Handbook of Statistics, NewYork and Ganeva, 2014.

***

ولبيان الأهمية النسبية للتجارة في الخدمات إلى التجارة الإجمالية في العراق كما يلاحظ من الجدول رقم (١٨):

ونلاحظ من الجدول التالي، أن حجم الصادرات في الخدمات للعراق بلغ مقدار (٣٥٥) مليون دولار عام ٢٠٠٥، وتمثل نسبة ١,٧% من أجمالي الصادرات ثم انخفضت عام ٢٠١٠ من حيث الحجم النسبي لها مقابل الزيادة في الحجم المطلق لها وذلك بسبب الزيادة في حجم الصادرات السلعية، في حين بلغت الواردات من الخدمات مقدار (٦٠٩٥) مليون دولار للعام نفسه، أي أن هناك عجز في الميزان التجاري لتجارة الخدمات في العراق، وكذلك الحال مع بقية السنوات هناك عجز، ويعود ذلك بسبب أوضاع العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ السياسية منها والاقتصادية بخاصة وتردي الواقع الخدمي على كافة القطاعات.

جدول (١٨)

نسبة التجارة في الخدمات إلى التجارة الإجمالية للعراق لسنوات مختارة / (مليون دولار)

البيان	الصادرات	الصادرات	١ : ٢	الواردات	الواردات	٣ : ٤

السنوات	من الخدمات (١)	الإجمالية (٢)		من الخدمات (٣)	الإجمالية (٤)	
٢٠٠٥	٣٥٥	٢٠٣٨٠	١,٧	٦٠٩٥	١٣٢١٠	٤٦,١
٢٠١٠	٢٨٣٤	٢٣٦٩٧	١١,٩	٩٨٦٤	٢٣٥٣٢	٤١,٩
٢٠١١	٢٨٢٢	٥٢٤٨٣	٥,٣	١١١٢٤	٤٣٩١٥	٢٥,٣
٢٠١٢	٢٨٣٣	٨٣٢٢٦	٣,٤	١٣٢٩١	٤٧٨٠٣	٢٧,٨
٢٠١٣	٣٢٩٨	٨٢٥٥٦	٣,٩	١٤٦٥٨	٥٢٤٨١	٢٧,٩
٢٠١٤	٤١٣١	٧٩٤٣٨	٥,٩	١٤٧٩٠	٥٠٨١٠	٢٩,١

تم إعداده من قبل الباحث بالاستناد على: Source:

UN. Uncted. Handbook of Statistics Newyork and Geneva, 2014, p.p.244-245.

***

ثالثاً: هيكل التجارة في الخدمات

لا تتوفر المعلومات عن هيكل كل من الصادرات والواردات، إلا أن العراق يعد من الدول المتلقية أو المستوردة لكل خدمات الشحن والتأمين والمالية والاتصالات كما ذكرنا ذلك سابقاً.

ويعود ذلك إلى عدم الاهتمام قبل عام 2003 بتسجيل التفاصيل حسب التصنيف الدولي الذي تم التطرق إليه سابقاً، ولكن في ضوء المتوفر منها أن الواردات من خدمات التأمين بلغت نحو (18.0%) و(18.1%) في الأعوام (2010) و(2012) على التوالي، والواردات من الخدمات المالية سجلت نحو (10.1%) و(8.7%) في الأعوام (2010) و(2012) على التوالي[1].

رابعاً: المسائل المرتبطة بهيكل التجارة في الخدمات

نظراً لعدم توفر التفاصيل اللازمة للوقوف على هيكل التجارة في الخدمات للعراق، سوف نتطرق إلى المسائل المرتبطة في هذا الهيكل الذي بدأ فعلاً يأخذ معالم واضحة تقريبا ما بعد عام ٢٠٠٣ وكالآتي:

١ـ عدد شركات السفر والسياحة: بلغ حجم شركات السفر والسياحة في العراق عام 2015 أكثر من (500) شركة منها (280) شركة في محافظة بغداد، و(250) شركة في بقية

(1) – UN, Unctad, Handbook of Statistics, Op,Cit, p.p. 259-261.

المحافظات العراقية. في حين بلغ عدد الشركات غير المسجلة محليا (الوهمية) في بغداد فقط عام 2015 (120) شركة من مجموعة (338) شركة في عموم المحافظات[١].

٢ـ خدمات الفندقة: لا توجد سياحة بالمعنى الحقيقي من دون أماكن الإيواء في الفنادق، فأن أول ما يبحث عنه السائح في وقت وصوله الى أي دولة هو مكان مناسب للإقامة قبل البحث عن الطعام والشراب والترفيه[٢].وبذلك تعد الفنادق واجهة حضارية للبلد وتمثل احد المؤشرات المهمة على مدى التقدم الحاصل فيه، وتتنافس شركات الضيافة والمؤسسات الفندقية في إدخال التقنيات المتطورة في القطاع الفندقي لكونها ميزة تنافسية[٣].

لذلك تحتل خدمات الفندقية مكان الصدارة من حيث الأهمية بالنسبة للخدمات السياحية لأنها تحقق أعلى نسبة من الإيرادات السياحية، إضافة إلى أن العاملين في القطاع الفندقي تتراوح نسبتهم ما بين (50% - 75%) من جميع العاملين في القطاع السياحي، أي أنها أعلى نسبة تشغيل في القطاع السياحي.

وتتمثل الخدمات الإيواء في مدن العراق بعامة والسياحية بخاصة، بالفنادق بالدرجة الأساس والبيوت والشقق المؤثثة تأتي بالدرجة الثانية، حيث يرغب الكثير من السياح بالإقامة بمناطق قريبة من مكان أقامتهم السياحية، ونظراً لقلة الفنادق وعدم قدرتها على تلبية احتياجات السياح ظهرت هذه البيوت المؤثثة لتغطية النقص الحاصل في خدمات الإيواء.

وبصورة عامة يجب الاهتمام بهذه الخدمات الفندقية لأنها تمثل الوجه الحضاري لأي بلد كان ونجاحها يعني نجاح الحركة السياحية.

وتشير الإحصائيات أن عدد الفنادق بمختلف درجاتها (794) فندق وبضمنها (291) فندق في محافظة كربلاء وتليها (187) فندق في محافظة بغداد ومن ثم محافظة النجف (183) فندق، أما من حيث التصنيف فقد شكلت الدرجة الممتازة أعلى تصنيف في محافظة بغداد (5) فنادق والدرجة الأولى أيضاً في محافظة بغداد (33) فندقاً، أما الدرجة الثانية والثالثة والرابعة كانت الأعلى عدداً في محافظة كربلاء (86) و (80) و (123) فندق[٤].
ومن الجدير بالذكر في السنوات الأخيرة قد أرتفع عدد الفنادق بالعراق، وجاءت كربلاء بالمرتبة الأولى وبنسبة 46.5% تليها بغداد 23.1% فيما تأتي النجف بالمرتبة الثالثة 19.1% لعام

---

[١] - محمد الجبوري، مكاتب سفر، بحث منشور على المنتدى الاجتماعي العراقي، تاريخ الاطلاع:٢٠١٦/٩/٢٦
att:http://www.almubadarairaq.org/?p=1887

[٢] - سجاد محمد عطية الجنابي، استراتيجيات مزيج الترويج السياحي ودوره في جذب السائح الأجنبي، رسالة مقدمة إلى: كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠١١، ص١٢٢.

[٣] - ناموس حميد عبد المياحي، التخطيط المكاني للنمط المركزي لفعاليات وخدمات السياحة الدينية وأثرها في نمو الجذب السياحي للمشهد الكاظمي، دراسة مقترحة لإنشاء مجمع سياحي ديني، رسالة مقدمة إلى جامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٥، ص٩٥.

[٤] - سجاد محمد عطية الجنابي، مصدر سبق ذكره، ص ص١٢٢-١٢٣.

2015، وبذلك يحتل القطاع الخاص نسبة 98.8% من إجمالي عدد الفنادق، وسجل عدد النزلاء في هذه الفنادق لعام 2015 نحو (4922) نزيل، واحتلت كربلاء المرتبة الأولى بنسبة 52% تليها بغداد 28.9%[١].

٣. خدمات الطعام والشراب[*]: أن خدمات الطعام هي بالواقع خدمة قديمة ظهرت لأول مرة في الخانات الواقعة على طرق القوافل، أما المدن فقد ظهرت المطاعم الصغيرة التي تقدم الأطباق البسيطة مثل الحساء والخبز[٢].

وبذلك تعد خدمات الطعام والشراب أحد المكونات الأساسية للخدمات السياحية، فالسياحة ليست نشاطاً وحيداً، بل هي تكتل للعديد من الأنشطة المنفصلة ذات العلاقة مثل النقل، الإيواء، خدمات الطعام والشراب، وخدمات ترفيهية وثقافية، وغيرها[٣].

وتعرف خدمات الطعام والشراب أنها [عبارة عن تفاعل بين الزبون (السائح) ومجهز الخدمة].

وهذا التفاعل أو اللقاء يحدث ثلاث مرات أو أكثر في اليوم الواحد، لذلك فهو مهم جداً بالنسبة للسائح، حيث لا يعتمد تقييم هذه الخدمة على نوعية الطعام والشراب فحسب بل على أسلوب التقديم ونظافة وجمالية المكان ومدى توفر وسائل الراحة مثل الإنارة، التدفئة، والتبريد..الخ.

فالسائح يهتم بطعامه وشرابه أكثر من اهتمام بالخدمات الأخرى، وبذلك يعرف المطعم انه [المرافق المصنف سياحياً حسب تعليمات الدولة ويقدم خدمات الطعام والشراب، ويمكن أن يقدم خدمات ترويجية ورياضية وفنية لرواده داخل المطعم أو خارجه مقابل أجر معين].

أذن فالسائح لا يبحث فقط عن الطعام والشراب في المطاعم بل يبحث عن الراحة والمتعة والاستقبال والتعامل الجيد[٤].

يبلغ حجم عدد المطاعم بمختلف درجاتها في بغداد والمحافظات (363) مطعم وبضمنها (124) مطعم في محافظة بغداد وتليها (72) مطعماً في محافظة نينوى، في حين شكلت الدرجة الرابعة عدد وهو (136) مطعم في كافة المحافظات وبضمنها (39) مطعماً في محافظة بغداد[٥].

---

[١] - الوكالة الخبرية، ارتفاع عدد الفنادق وكربلاء الأولى من حيث النزلاء، تاريخ الإطلاع:٢٠١٦/٩/٢٦
att:http://www.non14.net/76041/

[*] - أول مطعم فتح بهذه الصفة كان في (باريس) عام 1765 للميلاد، لذلك أن خدمات الطعام والشراب التي يحصل عليها السياح أثناء سفرهم تشكل نسبة (18% - 20%) من حجم الإنفاق الكلي للسائح وهي تأتي بالدرجة الثانية بعد حجم الإنفاق على الانتقال.

[٢] - زينب صادق مصطفى، إدارة المكونات الإستراتيجية للسياحة وتأثيرها في سياحة المجاميع، رسالة مقدمة إلى، جامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٧، ص ص٥٩-٦٠.

[3] – UN, Unctad Nations Conference on Trade and Development, NewYork and Geneva, 2007, p.20.

[٤] - ناموس حميد عبد المياحي، مصدر سبق ذكره، ص ص١٥١-١٥٢.

[٥] - سجاد محمد عطية الجنابي، مصدر سبق ذكره، ص١٢٠.

٤ـ خدمات النقل والمواصلات: تعد خدمات السياحية بأشكالها المختلفة ركيزة أساسية من الركائز الاقتصادية التي تزداد أهميتها مع ارتفاع مردودها المادي، والذي بات يشكل مصدراً مهماً من مصادر الدخل الوطني.

ويسهم قطاع النقل والسياحة، بشكل فعال في دعم مجالات الإنتاج المادي والخدمي للمجتمع، ويسهمان في دفع عجلة التنمية، لتلك المصادر الحيوية، إلى جانب الاستفادة من مقومات السياحة، التي يمتلكها العراق عموماً. لذلك تشكل طرق المواصلات ووسائط النقل، داعماً أساسياً ومحركاً فاعلاً للنشاطات السياحية، إذ أنها تعمل على تأمين مختلف متطلبات الحركة، وعمليات التبادل المادي، لهذا المجال الحيوي، وتعزز من أهميته وترفع من سويته الاستثمارية[١].

لذا فأن خدمات النقل لا تقل أهمية عن غيرها من الخدمات بالنسبة للسائح، اذ تُعدّ خدمات النقل أداة الربط بين محل الإقامة وجهة القصد وأماكن الإيواء وأماكن الجذب السياحي وكل الأماكن الأخرى ذات العلاقة بالسياحة[٢]. وبذلك تعتبر خدمات النقل العمود الفقري لخدمات السياحة والسفر، وهو يشكل نسبة كبيرة من حجم الأنفاق الكلي للسائح وبخاصة في السياحة الدولية. وتتمثل أهمية النقل عن طريق التالي[٣]:

أـ يوفر النقل وسائل الوصول إلى منطقة القصد، فهو يساعد على انتقال السياح من إلى أماكن أقامتهم الأصلية.

ب ـ يوفر النقل وسائل التنقل في منطقة القصد، أي يساعد على انتقال وتجول السياح داخل منطقة القصد السياحي.

ج ـ قد يكون النقل أحد أنواع السياحة، أي يكون النقل السبب الرئيس للرحلة كما هو الحال بالنسبة للرحلات السياحية البحرية.

٥ـ الخدمات التكميلية والمساعدة:

قبل أن نتطرق إلى هذه الخدمات، لابد لنا أن نشير إلى أن الخدمات تنقسم بشكل عام استناداً إلى طبيعة الخدمة وجوهرها والخدمات المساعدة لها إلى قسمين هما:

أ) الخدمات الأساسية: وهي تمثل العناصر الأساسية للاستجابة لحاجات الضيوف، وتحقيق المنافع التي يسعى الضيف إلى تحقيقها والحصول عليها، مثل النقل أو الحصول على الخدمة وغيرها، مثل السكن في الغرفة داخل الفندق وهذا يعني أن يشتري الغرفة لغرض الحصول على المنافع الرئيسية خلال فترة إقامته بالفندق، أي خدمات النوم، الراحلة، التسلية، الطعام،الشراب.

---

[١] - هيثم ناعس، أهمية قطاعي النقل والسياحة ودورها في استثمار الموارد البشرية والاقتصادية وتنميتها في مدينة دمشق ومنطقة الزبداني، مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٦، العدد الأول + الثاني، ٢٠٠٩، ص٥٩١.

[2] - World Tourism Organization, "International Tourism Global Perspective", 1st Edition Pub-Lished by Wto Madrid, Spain, 1997: p.45.

[٣] - زينب صادق مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص٦٧.

ب) الخدمات التكميلية: هي الخدمات التي تؤدي الدور الأساسي في تسهيل استخدام الخدمة الجوهر وتعزيزها، حيث تتمثل في توفير المعلومات اللازمة وتقديم المشورة في حل المشكلة، وأعمال الضيافة، والحجز، وتسديد المبالغ، حيث تُعد هذه الخدمات فوق العادة، حيث تقدم قيمة إضافة للخدمة الجوهر[١]. وبذلك ممكن أن نقول أن الخدمات التكميلية الداعمة، هي الأهم في عملية تقديم الخدمة، أي أن الخدمة في الأساس هي عبارة عن حزمة من النشاطات المؤلفة من الجوهر كخدمة، والتي تتمثل في تقديم خدمة الإيواء وتوفيرها في مختلف الأوقات، والخدمات التكميلية الداعمة تتمثل في الاستقبال الحسن وتوفير ظروف الضيافة اللائقة من راحة وهدوء وأمان، وتوفير وسائل الترفية، وحماية ممتلكات النزيل من السرقة والتلف، إعداد الفواتير، وتوفير المأكولات والمشروبات، والخدمات الصحية والعلاجية، وخدمات الاتصال والفاكس، وخدمات البنوك والتجارية وغيرها، وعليه عند بيعنا لمنتج لا نبيعه كجوهر فقط نبيع حالات الرضا والإشباع والسعادة التي تحيط بالمنتج، وعليه فإن التميز في الخدمة التكميلية الداعمة للخدمة الجوهر هو الضمانة الأكيدة لنمو الكثير من المنظمات الخدمية[٢].

---

[١] - فهد منذر فهد مشعل، اثر جودة الخدمات الفندقية على رضا ضيوف فنادق فئة الخمسة نجوم في مدينة عمان، رسالة مقدمة إلى: جامعة الزرقاء، كلية الدراسات العليا، الأردن، ٢٠١٥، ص٢٢.

[٢] - برنجي أيمن، الخدمات السياحية وأثرها على سلوك المستهلك دراسة حالة مجموعة من الفنادق الجزائرية، رسالة مقدمة إلى: جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، ٢٠٠٩، ص ص٦٩-٧٠.

المبحث الثالث: أستشراف مستقبل سياحة الأهوار في العراق عامة وذي قار خاصة

كما هو معروف أن العراق موطن الحضارات الرئيسية في العالم والتي تتصدرها حضارات ما بين النهرين التي قامت في العراق على مر التاريخ إذ نشأت على أرض العراق وعلى مقدار 8000 سنة مجموعة من الحضارات على يد السومريين والأكديين والآشوريين والبابليين، وكما أكد البحث على أن السياحة وسيلة من وسائل الاتصال الفكري وتبادل الثقافات والعادات والتقاليد بين الشعوب، وأهمية السياحة تنعكس في الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، الناحية الاقتصادية أصبحت السياحة لها ركيزة أساسية من ركائز العديد من الاقتصادات العالمية كما أوضحنا ذلك سابقاً، حتى باتت تعتمد عليها في سَد تخفيف العجز في موازيين مدفوعاتها باعتبارها من الصادرات غير المنظورة، ناهيك عن تأثيراتها الأخرى في توفير العمل وخلق الأجور وإيجاد دخول جديدة إضافة إلى تأثيراتها الأخرى على بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى. أما من الناحية الاجتماعية فتبدو آثارها واضحة في كونها نشاطاً فعالاً من النشاطات الإنسانية الهامة لتمضية أوقاته الفراغ بقصد الحصول على الراحة العقلية والجسمية والمتعة النفسية، إلى الجوانب الأخرى في التعريف والإطلاع على العادات والتقاليد للشعوب الأخرى، إضافة إلى الآثار على الأصعدة الثقافية والسياسية والتربوية حيث تسهم السياحة إسهاماً فعالاً في هذه الجوانب أيضاً. على الرغم من ذلك فإن السياحة في العراق لم تلقي العناية والدعم الكافيين في جميع المدد الزمنية التي تم استعراضها سابقاً، بل كان حصتها الإهمال في الماضي، سواء تعلق الأمر بضعف تطور عوائدها أو ضالة نسبها أذا ما قيس بأهميتها إلى الدخل القومي أو الناتج المحلي الإجمالي، وذلك نتيجة لاعتماد العراق على عوائده النفطية كمصدر أساس للعملات الأجنبية التي يحتاج إليها للأغراض الاستهلاكية أو الاستثمارية، ونتيجة لتخلف صناعة السياحة عن مواكبة ما مطلوب منها في الزيادة وتنويع المنتوج السياحي، وكذلك اعتماد المنشآت والمرافق السياحة على الاستيرادات من الخارج في تجهيز جزء من مستلزماتها واحتياجاتها وازدياد حجم المصروفات السياحية المتمثلة بأنفاق العراقيين على السياحة في الخارج، وبذلك فقد ساعدت أحوال تحسين أسعار النفط الخام وبالتالي عوائده على قيام العراقيين بالسفر والاستجمام في سبعينيات القرن المنصرم وانتهت هذه الحالة في المدة (١٩٨٠- ٢٠٠٣) حتى بدأت مرحلة ما بعد الاحتلال وما ترتب عليه من إنهاء العقوبات الدولية وزيادة الصادرات النفطية في ظل تحسن أسعارها، اخذ العراقيين مرة أخرى بالسفر والعلاج خارج البلد.

لذلك وقع اختيارنا على مدينة ذي قار لتقديم مقترح واقعي يأتي في سياق البحث عن القطاع الإنتاجي الخدمي الذي من الممكن أن يمثل الانطلاقة الحديثة إلى البحث عن مصادر جديدة للإيرادات الحكومية يمكن الاعتماد عليها، فالمعروف أن القطاعات الإنتاجية الحديثة تمتاز عن نظريتها السلعية بإمكانية خلق وظائف خدمية أخرى بصورة الارتباطات الأمامية والخلفية بما يوفر المزيد من فرص العمل لتخفيف من شدة البطالة في هذه المنطقة بشكل خاص نتيجة تدني الإنتاج الزراعي والصناعي. ولقد وفرت فرصة التصويت على أدراج الأهوار والمناطق الأثرية في العراق على لائحة التراث العالمي في ٢٠١٦/٧/١٧ في الاجتماع الذي عقدته

منظمة اليونسكو في مدينة اسطنبول التركية، إمكانية الانطلاق لمرحلة جديدة في تطوير القطاعات الخدمية الإنتاجية ومساهمتها في التجارة الخارجية للعراق.

وتأسيساً على ذلك سنحاول في هذا المبحث استعراض ابرز معالم الأهوار السياحية وما يتطلبه من توفير البنية التحتية اللازمة لجعل هذه المنطقة النموذج الأمثل إلى نوع جديد من السياحة العالمية التي يفتقر لها العراق ما عدا السياحة الدينية المعروفة لدى الناس وكالآتي:

أولاً: الواقع والمستجدات الجديدة إلى الأهوار في العراق:

١- الموقع الجغرافي إلى محافظة ذي قار (الناصرية):

هي إحدى محافظات جنوب العراق ومركزها الناصرية والدلائل التاريخية تشير إلى أن هذا الاسم موجود منذ القدم، وتقع فيها بعض المواقع الأثرية مثل مدينة أور القديمة 5000 سنة قبل الميلاد وهي الأرض التي يسكنها السومريون والأكديون، وكذلك تقع فيها الأهوار التاريخية العريقة[١].

أ ـ الموقع والمساحة:

تقع محافظة ذي قار ما بين خطي عرض (٣٢ ٠٠ الشمال و٣٦˚ ٣٠˚ من الجنوب) وبين خطي طول (٤٧˚١٢˚ من الشرق و٣٦˚ ٤٥˚ من الغرب). وتتوسط ذي قار خمس محافظات هي واسط والقادسية شمالاً، والبصرة جنوبا، وميسان شرقاً، والمثنى غرباً، وبذلك تعتبر ذي قار قلب الجنوب العراقي[٢]. وبذلك فهي تقع تحديداً بمحاذاة نهر الفرات ونهر الغراف وتعتبر المحافظة من أقدم المناطق التي استوطنها الإنسان وأسس فيها أولى الحضارات البشرية، المعالم الأثرية والحضارية القديمة كمدينة أور ولكش وغيرها، وبذلك تبلغ مساحة المحافظة بحدود (13.626كم٢) ومن أهم المدن الرئيسية فيها هي[٣]:

* قضاء الناصرية (المركز).
* قضاء الرفاعي.
* قضاء الشطرة.
* قضاء سوق الشيوخ.
* قضاء الجبايش.
* قضاء الغراف.

---

[١] - الخارطة الاستثمارية للعراق، محافظة ذي قار، تقرير صادر عن الهيئة الوطنية للاستثمار، رئاسة مجلس الوزراء، جمهورية العراق، ٢٠١٤، ص٧٠.

[٢] - لؤي الخير الله، الخارطة الاستثمارية لمحافظة ذي قار، هيئة استثمار ذي قار، القسم الاقتصادي والفني، ٢٠١٤، ص٧.

[٣] - الخارطة الاستثمارية للعراق، مصدر سبق ذكره، ص٧٠.

خارطة (١)

موقع محافظة ذي قار في العراق

المصدر: هيئة استثمار ذي قار/ القسم الاقتصادي والفني

ب ـ السكان:

تتمتع محافظة ذي قار بكثافة سكانية عالية إذ يبلغ عدد سكانها ما يقارب (1.979.561) نسمة، وتتفوق نسبة الفئة العمرية الشابة دون 25 سنة على الفئات الأخرى، وتعتبر المحافظة الرابعة بعد بغداد والموصل والبصرة من حيث عدد السكان[١]

مخطط (١)

العدد السكاني للحضر والريف في محافظة ذي قار لسنة ٢٠١٤

المصدر: هيئة استثمار ذي قار / القسم الاقتصادي والفني

[١] - لؤي الخير الله، مصدر سبق ذكره، ص٧.

ج ـ المناخ:

تتميز محافظة ذي قار عموماً بصيف حار طويل وجاف وبشتاء قصير قليل المطر، إن معدل سقوط الأمطار قليل في المنطقة ولا يتجاوز الحد الأعلى للمعدل السنوي الساقط المطري عن 155 ملم/سنة، وان عدد الأيام الممطرة في السنة لا يتجاوز الأربعين يوماً، ويمكن عد الساقط المطري عملياً مساوياً للصفر للفترة من حزيران ـ تشرين الأول، أما المؤشرات للمناخ تتمثل:-

- الرطوبة النسبية:

يتراوح معدل الرطوبة النسبية السنوي في المحافظة بين (35 - 40%).

- الحرارة:

يبلغ معدل الحرارة السنوي في المنطقة (24.8)مْ كما أن أعلى درجة حرارة مسجلة لمتوسط الحرارة العليا هي (45)مْ في شهر تموز، وأعلى درجة حرارة مسجلة هي (49)مْ في شهر آب.

- التبخر:

يتراوح المعدل السنوي للتبخر بين (3500 - 4500)ملم/سنة.

- الرياح:

يبلغ معدل سرعة الرياح 12 كم/ساعة على مدار السنة وهو معدل تم احتسابه حسب تقنية الاستشعار عن بعد التي تعتمد على الأقمار الصناعية.

وتعتبر المنطقة المحصورة بين محافظة المثنى وذي قار أفضل مساحة لنصف مراوح توليد الطاقة الكهربائية.

د ـ الواقع الصناعي:

ينشط في المحافظة القطاعان العام والخاص حيث يتمثل القطاع العام بشركة أور للصناعات الهندسية.

تأسست شركة أور للصناعات الهندسية عام 1970 وتنتج مختلف أنواع الأسلاك ومقاطع الألمنيوم والأشرطة والصفائح المعدنية، وتحتضن المحافظة معمل المنسوجات الصوفية، فضلاً عن مصفى ذي قار بطاقة إنتاجية 30.000 برميل يومياً.

أما القطاع الخاص فيشمل بمعامل صغيرة تتوزع في مناطق متعددة من المحافظة وأبرزها معامل صناعة الطابوق.

هـ ـ الموارد الطبيعية:

ذي قار غنية بثرواتها الطبيعية من ماء وأراضي زراعية ونفط وغاز طبيعي ومعادن وموارد أخرى يحتاجها المستثمر لإقامة مشاريع ناجحة.

- **الزراعة:**

تمتلك محافظة ذي قار أراض زراعية تزيد مساحتها على المليون ونصف مليون دونم[١].

ويشكل إنتاج التمور الصورة الأجلى للقطاع الزراعي تليها زراعة القمح والشعير والرز والفواكه والخضروات.

وتمتاز المحافظة بتربية الثروة الحيوانية مثل الجاموس والأبقار والأغنام والماعز والجمال والدواجن فضلاً عن إلى وجود مساحات شاسعة مختلفة في مناطق الأهوار والتي تشتهر بوجود القصب والبردي وتربية الجاموس وصيد الأسماك.

- **الأنهار:**

يمر بمحافظة ذي قار نهر الفرات ونهر الغراف الذي هو أهم فروع دجلة والأنهر المتفرعة منهما حيث يمر النهران في أغلب مناطق المحافظة، وكذلك يمر فيها المصب العام وروافده الرئيسية.

- **النفط:**

تتمتع محافظة ذي قار بثروات وإمكانات نفطية كبيرة، ويعد حقل الناصرية من الحقول العملاقة في العراق، ويقدر الخزين النفطي فيه بحدود (16) مليار برميل، كما تقوم شركة بتروناس الماليزية باستخراج النفط من حقل الغراف شمال المحافظة مع وجود ثلاثة حقوق أخرى مكتشفة.

والحكومة الاتحادية حريصة جداً على ان تطور هذه الإمكانات وان تجعل من ذي قار محافظة نفطية كبرى في العراق أسوةً بمحافظتي البصرة والعمارة، كما لدى وزارة النفط خطة لإنشاء مصفى في ذي قار يكون الأكبر في العراق وبطاقة إنتاجية تصل إلى (300) ألف برميل يومياً وبأحدث التقنيات المتطورة.

و- البنى التحتية:

- **الطاقة:**

تنتج محطة كهرباء الناصرية أكثر من (600) ميكا واط، وتعتمد على النفط الخام والنفط الأسود كوقود، وهناك أيضاً محطة الناصرية الغازية وتعتمد على الغاز وزيت الوقود[٢].

- **التربية والتعليم:**

---

[١] - لكل (٤ دونم = ١ هكتار).
[٢] – المصدر السابق، ص ص١٠-١٦.

توجد في المحافظة جامعتين حكوميتين جامعة ذي قار في مركز المدينة، التي تأسست عام 1994، وكذلك جامعة سومر في قضاء الرفاعي وهناك ما يقارب من (1183) مدرسة ابتدائية و (413) مدرسة ثانوية و (7) معاهد إعداد المعلمين، والعديد من المعاهد والمدارس المهنية.

❖ **الطرق والمواصلات:**

تتمتع محافظة ذي قار بشبكة جيدة من الطرق والمواصلات التي تربطه بالمحافظات الأخرى المجاورة حيث يوجد عدد من الطرق البرية وهي:

- طريق بغداد - البصرة الدولي السريع.
- طريق الناصرية - الكوت.
- طريق العمارة - الديوانية.
- طريق الناصرية - السماوة.
- طريق الناصرية - العمارة.

كما يمر بالمحافظة خط السكك الحديد الذي يربط محافظة البصرة بالعاصمة بغداد.

❖ **الصحة:**

تتمتع المحافظة بـ (11) مستشفى مع وجود (138) مركز طبي عام[1].وكما في المخطط التالي

مخطط (٢)

واقع البنية التحتية لقطاع الصحي في محافظة ذي قار

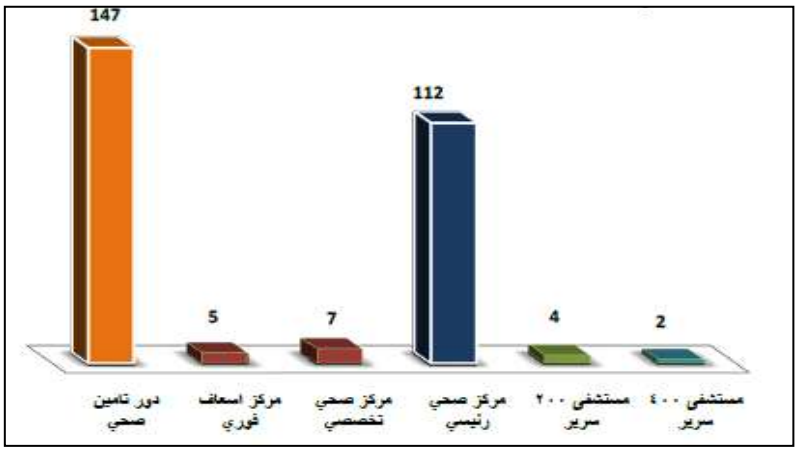

المصدر: هيئة استثمار ذي قار / القسم الاقتصادي والفني

[1] - الخارطة الاستثمارية للعراق، مصدر سبق ذكره، ص٧١.

❖ **الاتصالات:**

توجد في المحافظة مديرية وبريد ذي قار والأقسام التابعة لها بالإضافة إلى شركات غير حكومية مختصة بشبكات الموبايل والاتصالات اللاسلكية مثل (زين ـ آسيا سل ـ فرات فون ـ كورك).

وقد سبقت محافظة ذي قار المحافظات الأخرى بتوفير خدمة الكابل الضوئي فيها(١).

٢ - قرار اليونسكو:

ضمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) الأهوار الواقعة في جنوب العراق، إلى لائحة التراث العالمي، وهي عبارة عن مسطحات مائية حاول النظام السابق تجفيفها بالكامل خلال الثمانينات والسبعينات من القرن المنصرم.

ويشمل هذا القرار سبعة مواقع، ثلاثة مواقع أثرية وهي مدن (أور) و(الوركاء) وتل (أريد) وهذه المدن تشكل الجزء الأكبر من بقايا المدن السومرية والمستوطنات التي تطورت في جنوب العراق الخصيب بين القرنين الرابع والثالث قبل الميلاد، والتي يعتقد انها (جنة عدن) المذكورة في التوراة. أما الأهوار تضم الحويزة شرق وغرب هور الحمار والأهوار الوسطى والتي تبلغ مساحتها نحو (20.000) ألف كيلومتر (اكبر من مساحة دولة مثل لبنان) وقد مثل قرار ضم الأهوار إلى لائحة التراث وكأنه استرداد إلى خمسة آلاف من الحضارة، وهي عمر أهوار العراق وترجع الأهمية البيئية المتوقع أن تكون مجالاً واسعاً لصناعة السياحة بأنها تؤمن نظاماً بيئياً فريداً لحياة ما يقارب (81) نوعاً من الطيور ومحطة لتوقف معها للطيور المهاجرة بين سيبريا وأفريقيا، فضلاً عن أنواع نادرة من الأسماك للمياه العذبة والحيوانات البرية والأبقار والجاموس والسؤال الذي يطرح نفسه، ماذا يعني أدراج الأهوار في لائحة التراث العالمي؟ الجواب هو التعهد من قبل الأمم المتحدة بهذا الإعلان مع الدول الأعضاء بالحماية والحفاظ على الأهوار للأجيال القادمة، فمضمون الأهوار المائي يبقى ثابتاً وتحت رقابة بموجب الاتفاقات الدولية.

وبنظر الجميع سيترتب على القرار ما يأتي(٢):

- لن يسمح لأي دولة لمنع المياه بقطع أو تقليل الحصص المائية بما يؤثر على الأهوار.
- لا يمكن لأي حكومة عراقية بتجفيف الأهوار تحت أي عذر.
- يمنع بأن تكون مناطق الأهوار مناطق صراعات عسكرية.
- من غير الجائز القيام بعمليات الصيد من النوع الجائر للكائنات الحية، وحمايتها من الانقراض.
- خلق فرص العمل إلى السكان الذين يعيشون في هذه المناطق وتوفير الخدمات التعليمية والصحية لهما.

---

(١) - لؤي الخير الله، مصدر سبق ذكره، ص١٧.

(٢) - إدراج أهوار العراق على قائمة التراث العالمي لليونسكو، تاريخ الإطلاع:٢٠١٦/١١/٢١
att:http://www.unesco.org

- إمكانيات قيام الاستثمارات في البني التحتية من أجل استقطاب السياح من العراقيين والغير العراقيين الأجانب.

٣ - أبرز المعالم والابتكارات الحضارية:

حتى نستفهم أبرز ما تمتاز به محافظة ذي قار من ملامح حضارية، نوجز فيما يلي[١]:

أ ـ أول حضارة عرفتها البشرية (الحضارة السومرية) جنوب العراق ولمحافظة (ذي قار) ومدينة (الناصرية) تحديداً الحصة الأكبر في بقاياها وآثارها حيث كانت مسرحاً لإبداعات وابتكارات وأمجاد وآثار الحضارة السومرية والتي لحد الآن بقيت مهملة وغير مدروسة وغير منقبة بالشكل التي هي عليه حضارات أخرى جاءت بعدها بمئات السنين بل آلاف السنين، وتعد اليوم المعلم السياحي والثقافي المتوقع منه تحقيق العوائد السياحية.

ب ـ في ذي قار محل مولد أبو الأنبياء إبراهيم الخليل (ع) وآثار بيته شاهدة لليوم حيث نزلت في أرضها الرسالة الحنفية والتي منها انبثقت رسالات الله للعالم (اليهودية والمسيحية والإسلام) ويعرف مكان بيت النبي إبراهيم (ع) في الإنجيل باسم (أور الكلدانيين) وفي التوراة وصف بالمكان الذي رأى النبي إبراهيم النور فيه، ولا تزال بقايا بيته قائمة حتى اليوم في مدينة الناصرية قرب بقايا زقورة أور العملاقة، وقد أعيد ترميم البيت تمهيداً لزيارة كان البابا الراحل (يوحنا بولس الثاني) ينوي القيام بها العام 2000، ولكن ألغيت الزيارة لاحقاً لإسباب غير معلنة.

ج ـ فيها أول حضارة عرفتها البشرية وعمرها أكثر من (6000) سنة (الحضارة السومرية) وفي ذي قار أول كتابة وخط وتدوين عرفته البشرية (الخط السومري) (الألواح السومرية).. وفي ذي قار أول نظام سياسي برلماني (النظام السومري) وفي ذي قار أول نظام تعليمي (نظام التعليم السومري)..

د ـ في ذي قار اكتشفت الحضارة السومرية أن الشمس مركز تدور حولها كواكب كما هو واضح في لوح سومري موجود في متحف برلين، وهذا الاكتشاف لم يعرفه علماء أوربا إلا قبل (300) سنة مضت حيث كانوا يعتقدون قبل ذلك أن الأرض مركز الكون، فالسومريون سبقوهم بـ (6000) سنة..!!

هـ ـ في ذي قار اكتشفت الحضارة السومرية المجموعة الشمسية حيث في اللوح المشار إليه سابقاً يوضح شمس وحولها تسعة كرات تمثل تسعة كواكب، والغريب أن العالم اليوم بجميع تطوره لم يكتشف الكوكب التاسع للمجموعة الشمسية إلا في سنة (1930) وهو كوكب (بلوتو) وسموه على اسم من وجده العالم (بلوتو) ولكن سبقهم السومريون لذلك قبل (6000) سنة!!

و ـ في ذي قار كان أول حديث عن وجود حياة في كواكب أخرى، كما يشهد بذلك الألواح السومرية الموجود الآن في متاحف العالم حيث نصت على نزول (الأنونانكي) وهم أناس جاءوا

---

[١] ـ حيدر محمد الوائلي، آثار ذي قار المهملة، بحث منشور على الموقع الإلكتروني يا زهراء، تاريخ الإطلاع:٢٠١٦/١٠/٢٠

att: http://www.yazahra.org/1/almaqalat/haider%20alwaeli/Aathar.html

للأرض من كوكب (نيبرو) وقد تعلموا منهم وهم بذلك سبقوا وكالة (ناسا) ونظرياتها حول هذا الموضوع قبل (6000) سنة، ويؤكد على ذلك لوح سومري واحد فقط موجود في متحف برلين الآن، فكيف بالآلاف المؤلفة من الآثار الموجودة تحت أرض ذي قار اليوم وهي غير منقبة وغير مكتشفة بعد.

ز ـ كانت أوائل محاولات تدوين التاريخ [تدوين التاريخ السومري ووقائعه وسيرته على ألواح طينية]، وفي ذي قار أول تكتيك حربي [استخدام الخيول والرماح والعربات الحربية السومرية] وفي ذي قار أول تشييد هندسي إبداعي [القصور السومرية]..

ح ـ في ذي قار أول قوس هندسي عرفته البشرية على شكل حرف (U) باللغة الانكليزية مقلوباً وهو قوس باب قصر الملك (شولكي) قرب زقورة أور، وليس كما يدعي الرومان أنهم أول من شيد القوس الهندسي، فحقبة تشييد قصر شولكي كانت قبل سنوات طويلة من حقبة الرومان..

ط ـ قامت فيها حضارة سومرية كانت فيها أول سوق تجاري منظم للبيع والشراء وتدوين السلع والواردات والصادرات، ووجد في بقايا ألواح سومرية آثار بصمات أسفل كل لوح بما يعتقد أنهم كانوا يمهرون اللوح ببصمة اليد كتوقيع، ويمسحون اللوح بأن يرطبونه بالماء ليدونوا عليه من جديد. وفي ذي قار محل أول سباق رياضي عرفته البشرية وهو سباق أور الملكي قبل (45000) سنة حيث كانت عبارة عن متسابقان يتباريان في الركض في حلبة سباق مخصصة لذلك..

ي ـ في ذي قار زقورة أور العملاقة (إينازيكورات) التي لا تزال شامخة لليوم منذ آلاف السنين وهو بناء حجري متدرج مخصص لآلهة الشمس السومرية (إنانا) وتحيط بالزقورة مواقع أثرية منها (أريدوِ) و(العبيد) و(الدحيلة) و(لارسا)، وتعد هذه الزقورة التي هي من أعلى المباني في مدينة الناصرية اليوم رغم أنها قد شيدت قبل آلاف السنين فالمبدعين يومها كانوا مبدعين، ولم يستطيع أحد [سابق ولا لاحق] في الوقت الحاضر من تشييد بنيان يضاهيها ارتفاعاً وبراعة وإبداعاً وتصميماً ما عدا المستشفى العام في ذي قار وقد بناه الكوريون قبل عشرات السنين!!

ك ـ أنها موطن حضارات [سومر] و[أور] و[لكش] و[أريدو] وغيرها من أمجاد الأوائل الحضارات وسوابق الإبداع والتي لم يتم تنقيبها بشكل صحيح وكامل ومدروس ولم يتم على الأقل تجسيمها وإعادة تصويرها وهيكلها من جديد لتكون معالم سياحية وثقافية تدر على محافظة ذي قار الشيء الكثير، ولم يبلغ ما تم إيجاده من آثارها سوى (٥%)!!

ل ـ آثار ذي قار منتشرة في متاحف العالم في برلين ولندن وباريس وغيرها، ولم تطالب بها أي من الحكومات قبل وبعد عام 2003، ويساهم النظام الحالي في نهضة الواقع المزري لقطاع الآثار والسياحة في العراق ككل ومحافظة ذي قار بالأخص ولم يحركوا ساكناً في هذا الموضوع ولربما يبقى الوضع على حاله لسنوات وسنوات.. بقيت آثار ذي قار وحضاراته شاهداً على سوء حالة وواقعه فلا راحة لشعبه ولا خدمات تنفذ واقعة الأمر وأكيد فلا سياحة، فلقد ساهم النظام السابق بشكل كبير في هذا الإهمال والتقاعس والخراب والنظرة العنصرية الطائفية للجنوب ومحافظة ذي قار بالأخص لمعارضتها أبان طوال السنين حكمه، فلم يشع لها ذلك بشيء لما سقط النظام السابق، ولم يصلح النظام الحالي كثيراً بل منهم من زاد فساد النظام

السابق فساداً وأكثر.. لو كان جزء صغير من آثار وحضارات ذي قار في دول أخرى لعاشت وازدهرت على عوائدها السياحية فقط، فكيف بالنفط والغاز والقار وغيرها من خيرات الله في أرض ذي قار وبغزارة.

٤ - الأهوار:

تعد الأهوار ظاهرة من الظواهر الطبيعية المنتشرة على كوكبنا وقد جاءت في تعريفات عدة أهمها بأنها كلمة تطلق على الأراضي المنخفضة التي تغطيها المياه في جميع أيام السنة او في بعضها[١].

وتعد أهوار ذي قار من أهم المعالم السياحية الطبيعية في الجنوب العراق، وتشكل الحوض الطبيعي لنهري دجلة والفرات، وتكونت منذ آلاف السنين من تغذية هذين النهرين، وأهمها أهوار الجبايش في ذي قار التي تعد اكبر مناطق أهوار جنوب العراق وتبلغ مساحتها نحو 600 كم٢، فضلاً عن أهوار الحمار والحويزة ومجموعة أخرى من الأهوار والمسطحات المائية المتصلة ببعضها وموزعة على المحافظات البصرة وذي قار وميسان على أرض تزيد مساحتها على ثلاثة ملايين دونم جنوبي العراق.

وللأهوار تأثير إيجابي على البيئة فهي تعد مصدراً جيداً لتوفير الكثير من المواد الغذائية كالأسماك والطيور والموارد الزراعية التي تعتمد على وفرة وديمومة المياه مثل الرز وقصب السكر. ويعتقد البعض ان هذه المنطقة هي الموقع الذي يُطلق عليه العهد القديم "جنات عدن".

وتشير الدراسات والبحوث التاريخية والأثرية إلى أن هذه المنطقة هي المكان الذي ظهرت فيه ملامح السومريين وحضاراتهم وما يدل على ذلك الآثار والنقوش السومرية المكتشفة فيها[٢].

لذلك تتميز منطقة الأهوار بأهميتها البالغة للعراق بصورة عامة، وذي قار بصورة خاصة، فهي تمثل ايكولوجيا ذا أهمية كبرى للحياة الطبيعية والبشرية في المنطقة بتوفيرها المأوى ومصادر كسب الرزق للسكان.

وبالإضافة لكون الأهوار إرثاً وطنياً هاماً ونظاماً ايكولوجيا، فلديها أيضاً دور حيوي تضطلع به في نهوض ابناء الشعب العراقي بصورة عامة، وذي قار بصورة خاصة، على الصعيدين الإجتماعي والاقتصادي. وكانت الأهوار في أوقات ذروتها تعتبر أكبر نظام ايكولوجي من الأراضي الرطبة في الشرق الأوسط ولعبت دوراً حيوياً في النظم الأيكولوجية العالمية من خلال دعم الحياة البرية النادرة والتنوع البيولوجي الثري.

وفي الفترة الممتدة بين حقبة السبعينيات ولغاية 2003، تعرض زهاء 90% من منطقة الأهوار الأصلية للتجفيف والتدمير نتيجة للاستغلال المفرط والمنظم لها وتعرض سكانها للقمع

---

[١] - الأهوار، مجلة المخطط والتنمية، جامعة بغداد، العدد (٢٥)، ٢٠١٢، ص٢٩.
[٢] - لؤي الخير الله، مصدر سبق ذكره، ص٢٠.

السياسي مما أجبر نحو[١].حوالي 175000 من مواطني الأهوار اجبروا على الفرار منها والبحث عن موطن آخر في أجزاء مختلفة داخل العراق وخارجه، أما من بقوا، فكانوا يعيشون بظروف سيئة.

وعقب عام 2003، حينما تغير نظام الحكم في العراق، لاحت في الأفق فرص جديدة لإعادة إحياء الأهوار لجنوب العراق عامة، وإلى ذي قار خاصة، إذ بدأت بالفعل العديد من المجتمعات المحلية والمؤسسات والمنظمات حشد ما يمكنها لدعم إعادة إحياء الأهوار.

ونتيجة لتلك الجهود، تمت إعادة تأهيل 40% من المنطقة تقريباً بنجاح، ولا يزال العمل مستمراً لمواصلة إعادة إحياء التنوع البيولوجي وسبل العيش في منطقة الأهوار، بتعمد من المجتمع الدولي لدعم هذه العملية[٢].

وتشير الخارطة رقم (٢) إلى موقع الأهوار بشكل مثلث بشكل رأسي متجه رأسه نحو البصرة وقاعدته إلى محافظتي ميسان والناصرية.

خارطة (٢)

موقع الاهوار على خارطة العراق

المصدر: وزارة الموارد المائية، مركز نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، بغداد، مجلة المخطط والتنمية، ٢٠٠٤ م.

[١] - إدارة التغيير في الأهوار، التحدي الكبير الذي يواجه العراق، الورقة البيضاء للأمم المتحدة ، تقرير صادر عن فريق عمل الأمم المتحدة للمياه، ٢٠١١،ص٢.
[٢] – المصدر السابق، نفس الصفحة.

٥ - موقع الأهوار:

المنطقة التي تكون رؤوس مثلثها مدينة العمارة شمالاً ومدينة سوق الشيوخ غرباً ومدينة البصرة شرقاً هي المنطقة التي تسمى منطقة أهوار جنوب العراق، وكما في الخريطة رقم (2) الذي سبق ذكرها.

وتتغذى هذه الأهوار من مياه نهري دجلة والفرات، وتمتد بين خطي عرض ٣٢" ٥٠" و ٣٠" ٥٠" شمالاً، ومن الشمال الى الجنوب، وبين خطي طول ٤٤" ٥٠" و ٠" ٤٨" شرقاً ومن الشرق الى الغرب، وهي ليست أهوار متصلة وأنما مجموعة أهوار[١].

أما بالنسبة لموقع الأهوار بالنسبة للحدود النهائية للأهوار العراقية، فيمكن أن نوضح ذلك كما في الخارطة رقم (3).

خارطة (٣)

مناطق الأهوار في محافظة ذي قار

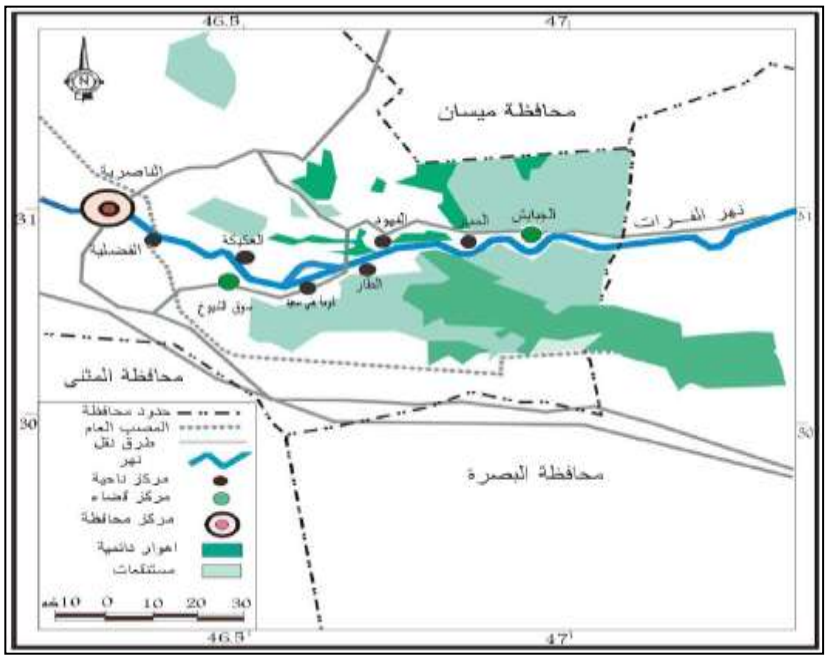

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، المديرية العامة للمساحة، قسم إنتاج الخرائط/الوحدة الرقمية، بغداد،٢٠٠٧.

***

أن مناطق الأهوار قد احتلت أجزاء واسعة من قضاء الجبايش ونواحي الفهود والطار وكرمة بني سعيد والعكيكة وعلى رغم من أن بعض أجزاءها مجففة إلا أنها وبسبب انخفاضها فهي مهيأة للغمر، بينما انخفضت مساحة الأهوار في كل قضاء سوق الشيوخ وناحية

[١] - الأهوار، مجلة المخطط والتنمية، مصدر سبق ذكره، ص٣٠.

الفضلية. لذلك تكمن الأهوار الرئيسية في محافظة ذي قار في المناطق الأساسية وكما في الخارطة رقم (4).

وبعامة تعتبر بيئة أهوار ذي قار مناطق غنية بالموارد المائية والثروات الاقتصادية التي لا ينضب معينها فهي غنية بسكانها الخضري وثرواتها الحيوانية والسمكية والطيور، ولاشك أن توفر الغطاء النباتي والطبيعي وازدهاره في هذه المنطقة وهو العامل الأساس في ازدهار الثروات الأخرى وتطويرها فـ بالإضافة إلى الدور العام تلعبه بيئة خصبة ومراعي طبيعية غنية للحيوانات المائية والبرية كالأسماك والبط والجاموس، فمنابت القصب والبردي تعطي مساحات شاسعة من هذه المنطقة بطائح خضراء كثيرة البهجة والسرور في نفوس الناظرين وان كثافة النباتات المائية في المنطقة يضيف عليها أهمية علمية وصناعية وطبيعية بالإضافة إلى الأهمية السياحية والجمالية[1].

خارطة (٤)

مناطق الأهوار في محافظة ذي قار

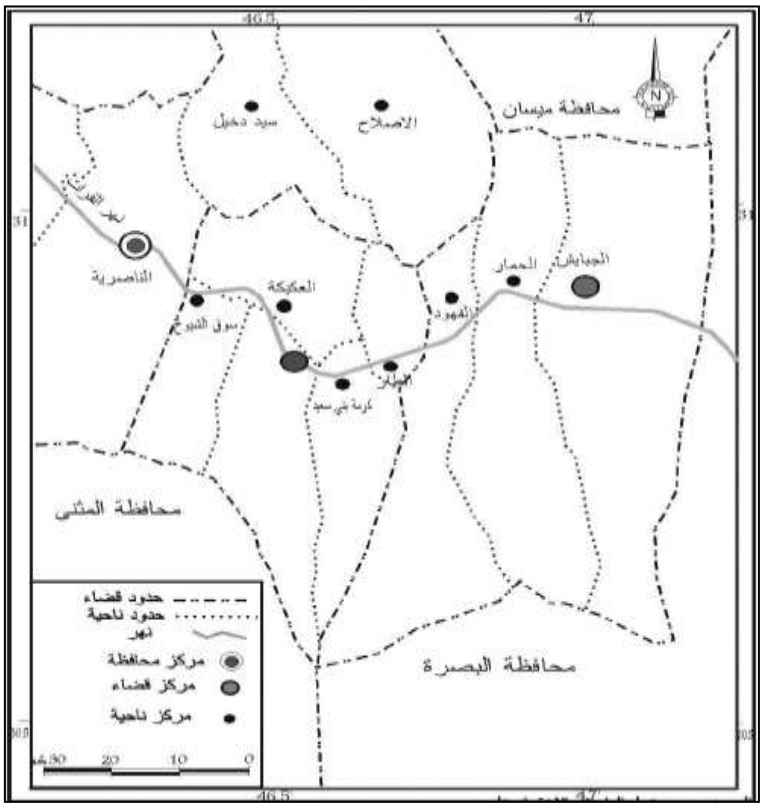

المصدر: جمهورية العراق، الهيئة العامة للمساحة، خارطة محافظة ذي قار الإدارية، بغداد، مطبعة المساحة، ١٩٩٢.

[1] - علاء هاشم البدران، الأهوار في جنوب العراق، بحث منشور على منتدى العراق، تاريخ الإطلاع: ٢٠١٦/١٠/١٩

Att:http://www.iraq.iraq.ir/vb/showthread.php?t=84490

٦ - متطلبات البنى التحتية في أهوار ذي قار:

في سبيل تطوير الأهوار في محافظة ذي قار، لابد من تطوير البنى التحتية اللازمة للنهوض في قطاع الخدمات والتي عادة ما تتمثل بما يلي[١]:

أ ـ مياه الشرب:

تفتقر القرى في منطقة أهوار ذي قار الى المياه الصالحة للشرب ومياه الغسيل ويعتمدون في حياتهم على شراء الماء لغرض الشرب من السيارات الحوضية (التناكر) التي تقوم بنقل الماء إليهم من مركز الناحية أو القرى التي توفر فيها محطات تحليه الماء أو مجمعات تنقية المياه (الإسالة)، فيما تعتمد جميعها على ماء النهر أو الهور لغرض الغسيل لذا لتوافر مياه الشرب يُنصح بإقامة محطات متوسطة سعة (20m3/h) لتنقية المياه وتحليته والتي تعتمد على استخدام تكنولوجيا التناضح العكسي (RO) ونصب وحدات ماء مجمعة سعة (50) م^{٣}/ساعة، للاستخدام العام بالنسبة للقرى التي تقع على السداد الترابية لغرض مد شبكة أنابيب على هذا السداد وتوضع محطة واحدة في منطقة وسطى بين كل قريتين او ثلاث قرى يختلف حجمها مع عدد السكان القرى المستفيدين منها والزيادات المتوقعة في المواليد عندهم.

ب ـ الصرف الصحي:

إن معالجة المياه الثقيلة يجب أن يأخذ بعناية وبالتعاون مع وزارة البلديات ووزارة البيئة وكذلك وزارة الإسكان والتعمير لإيجاد الطريقة الأنسب، ولكن نقترح ولصغر الوحدات السكنية في الوقت الحاضر بإنشاء وحدات معالجة صغيرة بين القرى المتجاورة في الوقت الحالي قبل تصريف المخلفات إلى المصدر أو بإنشاء محطات معالجة تعمل بالتقنيات النباتية نتيجة لطبيعة المنطقة.

ج ـ الكهرباء:

لغرض إيصال الكهرباء في مناطق الأهوار، وكذلك إلى كافة القرى الواقعة في أهوار ذي قار، لابد من تحديد طريقة عملية وكفوءة لهذا الغرض خاصة وان اغلبها تقع على مقربة من بعضها.

د ـ الطرق:

يعاني السكان من الطرق البدائية والتي هي مخلفات السداد، والتي يضطرون لسلوكها في تنقلاتهم التي تنقسم بدورها إلى قسمين احدهما تنقلات مائية، والأخرى برية، وتشكل الطرق البرية حاجات ملحة في الوقت الحاضر لاعتماد هؤلاء السكان عليها لإغراض

---

[١] - كريم هاني محمد، التخطيط البيئي لإنعاش هور السناف بمياه نهر المصب العام في محافظة ذي قار، جامعة بابل، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد (١٢)، حزيران ٢٠١٣، ص ص٣٠٥-٣٠٩.

التنقل ونقل بضائعهم إلى المدن المجاورة أو لإغراض السياحة مستقبلاً، مما يتطلب إجراء مسوحات ميدانية مستمرة ودقيقة لتقدير الأبعاد والمواد المستخدمة من أجل الحفاظ على خصوصية المناطق في الأهوار دون المساس بعناصر البيئة.

هـ ـ المدارس:

يجب الاهتمام بجانب التربية والتعليم بصورة كبيرة لما لهما من دور مستقبلي في تطوير حياة سكان الأهوار، لذا في الوقت الحالي ننصح بإقامة مدرسة ابتدائية عند كل ثلاث قرى متجاورة، ومدرسة متوسطة عند كل أربع قرى متجاورة، مع الأخذ بنظر الاعتبار في فتح مدارس إعدادية لاستقبال المتخرجين من المرحلتين الابتدائية والمتوسطة.

و ـ الصناعة المحلية:

نتيجة إلى طبيعة المناطق في الأهوار، وتنوع الأنشطة الاقتصادية فيها، لذلك فإنها تحتاج إلى إنشاء مراكز تجميع الحليب بمعدل مركز واحد إلى خمسة قرى، لذا فنقترح إنشاء مركز عدد (2) للقرى الواقعة في عمق الهور و(ثلاثة) مراكز للقرى المحاذية للهور، ولا بد من أن تكون هذه المراكز قريبة من السداد الترابية والطرق الرئيسية، لكون تلك المنتجات لا تتحمل الخزن الطويل، وكذلك لضمان سرعة الوصول إليها من قبل المتسوقين والمنتجين، كما تحتاج المناطق مستقبلاً إلى إنشاء معمل للبردي المضغوط ومعمل للورق.

ز ـ المراكز الصحية والمستوصفات البيطرية:

تنتشر الكثير من الأمراض والأوبئة بين سكان مناطق الأهوار في ذي قار، في ظل بيئة ملوثة وبعيدة عن المؤسسات الصحية وغالباً ما تنتقل الأمراض الذي تصيب الحيوانات إلى الإنسان نفسه نتيجة لاهتمام سكان المناطق بالحيوانات المتمثلة بالجاموس والأبقار، وعليه فلابد من توافر مراكز صحية ومستوصفات بيطرية بواقع مركز صحي عند كل ثلاث قرى، وكذلك مستوصف بيطري عند كل ثلاثة قرى بالاعتماد على الكثافة السكانية لكل منطقة والزيادة المتوقعة مستقبلاً.

ح ـ إعادة أغمار الأهوار بالمياه:

التخطيط من أجل إعادة غمر الأهوار بالمياه بشكل منظم وبالتنسيق مع وزارة الموارد المائية/مركز إنعاش الأهوار، وذلك من خلال زيادة الحصة المائية المتدفقة للأهوار، والسيطرة على مصادر المياه المغذية وكذلك فتح السداد، والقنوات وبوابات النواظم المغلقة مع الأخذ بنظر الاعتبار درجة التبخر ومعدلات سقوط الأمطار، العمل على حث الجهات الدولية للتدخل لإيقاف إقامة السدود من قبل تركيا وإيران على نهري دجلة والفرات، وكذلك العمل على مراقبة نوعية المياه بالتنسيق مع وزارة البيئة.

ثانياً: ماذا نريد من الأهوار في العراق وذي قار:

لعل من المفارقة تكمن في الإهمال المزمن الذي تعاني منه السياحة العراقية عامة، وذي قار خاصة، والذي انعكس في انخفاض عدد السائحين في العراق من (748) ألف سائح عام 1990 إلى (78) ألف سائح عام 2000، وقد ترتب على ذلك أنخفاض في إيرادات السياحة في العراق من (55) مليون دولار عام 1990، إلى (13) مليون دولار عام 1995، وهو ما يعبر عن حجم المشكلات الكبيرة التي يعاني منها قطاع السياحة في العراق والتي تتمثل في ضعف اهتمامات الإدارات العليا بالتخطيط الاستراتيجي في قطاع السياحة بما في ذلك تطوير الأهداف والخطط بعيدة المدى والتأثيرات السلبية للأنظمة السياسية والتشريعات القانونية على اتجاهات قطاع السياحة بما في ذلك حالة عدم الاستقرار الأمني في العراق، وضعف الاهتمام الإدارة في قطاع السياحة بنشاط الترويج والافتقار إلى شبكة توزيع متكاملة وكفؤة، وضعف وسائل الاتصالات والمواصلات[1].

يعد الوقوف على طبيعة الأهوار في العراق وما تمثله من الأهمية بمكان ان تكون معالم سياحية من الدرجة الممتازة على الصعيد المحلي والعالمي، عندما تكون بالمستوى المطلوب تكتسب الأهمية النسبية الفريدة، بحيث تجعل منها مركزاً لاستقطاب الصناعة السياحية، بما فيها من أقامة الفنادق وملحقاتها المختلفة، وإنشاء المتاحف التراثية والطبيعية الخاصة في بيئة الأهوار، والتي لا تعد فقط هي عبارة عن مسطحات مائية بل الأهم منها، أنها موطن أقدم الحضارات القديمة ومن أبرزها مدينة أور الأثرية والتي تضم الزقورة السومرية أحدى أقدم الآثار في العالم، ويعود تاريخ إنشائها إلى فجر السلالات السومرية قبل 6000 سنة، كما تضم هذه المدينة بيت النبي إبراهيم (عليه السلام) الذي يقع على مقربة من الزقورة وهذا المكان تحديداً يعد قبلة سياحية، نظراً لقدسيته لدى أغلب الديانات الموجودة.

وتأسيساً على ما ورد في المبحث فهناك الكثير من الخدمات التي يمكن عملها إلى جعل من هذه المنطقة من العراق مجالاً سياحياً فريداً على النطاق العالمي وخصوصاً الأوربيين ومن قارة أمريكا الشمالية، والذي يتطلب أيضاً إنشاء مطاراً دولياً أذا ما أريد إلى الأهوار أن تقدم بدورة الريادة في التجارة الخارجية للخدمات في العراق والنهوض اجتماعياً واقتصادياً إلى سكان جنوب العراق، إذ سيسهم هذا المطار في زيادة عدد المسافرين من أصحاب الشركات الاستثمارية والعاملين في أنشاء البنى التحتية إلى الأهوار أو الشركات النفطية العاملة في إنتاج النفط والمتوقع أن يصل الإنتاج في حقول محافظة ذي قار إلى مليون برميل يومياً، أن الفرصة التي تقدمها أقامة المشاريع السياحية في الأهوار في جنوب العراق، هي عبارة عن حقيقة قائمة لما يمكن أن يساهم في زيادة الإيرادات السياحية إلى العراق، وعدم اقتصارها على مثيلاتها من السياحة الدينية.

كذلك نتوقع ان المكاسب التجارية سوف لا تقتصر على هذا الجزء من العراق فهناك العديد من الآثار التاريخية التي وقعت ايضاً على لائحة التراث العالمي منها الواقعة في محافظة بابل

---

[1] - نبيل جعفر عبد الرضا، دور السياحة في تنويع مصادر الدخل في العراق، تاريخ الإطلاع:٢٠١٦/١٠/٣٠
att:http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=307341

ونينوى، بل ان العراق بكامن اجزاءه يمثل موطن الانسانية الأول ومركز الخلافة الإسلامية في عهد الأمام علي (عليه السلام) والعباسيين.

فالمحزن في هذا الموضوع أن العراق لم يشهد حالة الاستقرار الأمني على مدار أكثر من نصف قرن مما حرمه من الاستفادة من تلك الخيرات التاريخية التي وهبها الله (سبحانه وتعالى) لهُ، ومثل استخراج النفط الخام المصدر الوحيد لتمويل برامج التنمية الاقتصادية التي عطلتها الصراعات العسكرية والسياسية الدموية، وكما هو معلوم أن النفط لا يستخدم العملية الاقتصادية بشكل مباشر، كذلك هو صناعة لها من الارتباطات الأمامية والخلفية خارج القطاعات الاقتصادية المحلية على العكس من أن ازدهار القطاعات الإنتاجية الخدمية والتي أذا ما تطورت سيرتفع الطلب على السلع والخدمات المحلية وانعكاس ذلك على زيادة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

أخيراً أن كل المقومات الطبيعية والحضارية تضمها الأهوار العراقية في الجنوب بشكل عام وذي قار بشكل خاص، والتي تعد بمثابة الركائز الأساسية للعرض السياحي، ويعد التمييز بين الدول ومدى توافر هذه المقومات والتي تمثل الشرط الأساسي أو احد العوامل الرئيسية المحددة للطلب السياحي.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

١- بعد انبثاق منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٤، أصبح العالم أمام واقعا جديداً تمثل في اكتمال الثالوث الرأسمالي إلى جانب كل من (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) وبدأ عصر العولمة التي يخضع الجميع إلى قوانينها، وتغيرت قناعات الكثير من الدول التي كانت تعترض على عمل ذلك الثالوث، وانضمت معظم هذه الدول إلى هذه المنظمة وفي مقدمتها دول الاتحاد السوفيتي (السابق).

٢- تصاعد الأهمية النسبية للتجارة في الخدمات الإنتاجية على صعيد مساهمتها في إجمالي التجارة العالمية، وغدت هذه الخدمات الميدان الجديد للمنافسة على صعيد المجموعات الدولية.

٣- تتعدى اتفاقية التجارة في الخدمات (الجاتس) إلى التجارة الدولية في الخدمات، والتي تصنفها إلى أحدى عشر فقرة، وكل منها تحتوي على تفاصيل متعددة، لغرض تدوينها للدول الأعضاء في المنظمة بالشكل الذي يمكن من معرفة الصادرات و الاستيرادات من هذه الخدمات، على الرغم من أن الكثير من هذه الفقرات لا توجد عنها إحصائيات ويعود ذلك إلى طبيعة تقديم الخدمة والتي تعترض في الكثير من الأحيان التواجد في أراضي الدول المضيفة، على العكس من التصدير أو الاستيراد من السلع المنظورة.

٤- تحتل مجموعة الدول المتقدمة (الصناعية) المجموعات الدولية الأخرى (النامية والمتحولة) في الصادرات والاستيرادات في قطاعات الخدمات الإنتاجية.

٥- أن هيكل الاستثمارات العالمية الجديدة أخذت تتركز في القطاعات الخدمية الإنتاجية في الاستثمارات التي تحصل بين الدول (المتقدمة – المتقدمة)، فيما بقيت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى الدول النامية تتركز في المواد الأولية والخام.

٦- لم تسجل الصادرات من الخدمات الإنتاجية في العراق أهمية تذكر في هيكل التجارة الخارجية للعراق بسبب عدم الاهتمام بها من قبل الحكومات العراقية قبل وبعد عام ٢٠٠٣.

٧- يمتلك العراق فرصة تاريخية مناسبة للولوج إلى العالم في تقديم الخدمات السياحية بعد درج الأهوار العراقية وبعض مناطق الأثرية ضمن الملامح التاريخية إلى لائحة التراث العالمي من قبل اليونسكو بتاريخ ٢٠١٦/٧/١٧.

٨- يضم العراق مناطق سياحية كبيرة تضمم مجموعة كبيرة من الأهوار ومواقع تاريخية من الأثار تنشر على خارطة العراق، يمكن أن تساهم في زيادة مساهمة تجارة الخدمات في التجارة الخارجية للعراق في السنوات المقبلة.

التوصيات:

بعد الوقوف على الاستنتاجات الرئيسية يمكن أن نخرج بمجموعة من التوصيات لتطوير التجارة في الخدمات في العراق وكالاتي:-

١- على العراق إيلاء الأهمية المناسبة إلى الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات التي أصبحت أمراً واقعا على الصعيد العالمي، بعد تزايد أعداد الأعضاء المنظمة في منظمة التجارة العالمية.

٢- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الإنتاجية الخدمية باعتبار أن هذه القطاعات تمثل اليوم صادرات عالمية من الممكن أن تساهم في النواتج المحلية الإجمالية للدول العالم.

٣- دعم القطاع الخاص في الاستثمار في القطاعات الخدمية والإنتاجية، وتقديم الأموال اللازمة للاستثمارات اللازمة، بما يزيد من خلق فرص العمل للعاطلين من العمل.

٤- الاهتمام في البنى التحتية اللازمة لزيادة مساهمة القطاعات الخدمية الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الاعتماد على النفط الخام.

٥- التحرك السريع في أكمال المتطلبات الضرورية لجعل الأهوار في جنوب العراق بشكل عام و ذي قار بشكل خاص في كل المجالات منها توفير المستلزمات الساندة إلى الاستغلال إلى الفرصة التي منحتها منظمة اليونسكو وإلى العراق، عبر أقامة الفنادق والكازينوهات السياحية وتدريب الكوادر البشرية المناسبة التي لديها الخبرة اللازمة عن طبيعة الأهوار والمناطق الأثرية لتوضيحها إلى السائح الأجنبي.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً: المصادر العربية

أ- الكتب

١- أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دراسة في الأقليات والجامعات والحركات العرقية، دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية، مصر، ١٩٩٩.

٢- بهاجيراث لال داس، منظمة التجارة العالمية، دليل للإطار العام للتجارة الدولية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٠.

٣- ريمون برتران، الاقتصاد الدولي والمالي، ترجمة محمود بهيرأنسي، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٧٥.

٤- عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية – من أوروجواي لسياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣.

٥- عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دراسة لمظاهر ومشكلات الاقتصاد الدولي وفقاً للتطورات الطارئة على النظام الاقتصادي العالمي الجديد والمستحدثات ذات العلاقة بالمعاملة النقدية والمالية والتجارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٠.

٦- نبيل حشاد،الجات ومُنظمة التجارة العالمية،أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، مصر،دار إيجي،الطبعة الأولى، ١٩٩٩.

٧- سمير اللقماني، منظمة التجارة العالمية وأثارها السلبية والايجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية، الطبعة الأولى، دار المكتبة الوطنية، الرياض، ٢٠٠٤.

٨- عبد الكريم جابر العيساوي، الاقتصاد الجزئي السياسات والتطبيقات، مطبعة صبح، بيروت، لبنان، ٢٠١٦.

٩- عبد الكريم جابر شنجار ورد العيساوي، الاندماج والتملك الاقتصاديان:- المصارف أنموذجا، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الأمارات العربية،الطبعة الأولى، ٢٠٠٧.

١٠- فليح حسن خلف، الاقتصاد الجزئي، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧.

١١- جي هولتن ولسون، الاقتصاد الجزئي المفاهيم والتطبيقات، دار المريخ للنشر (المملكة العربية السعودية)، ١٩٨٧.

١٢- وليام و. هاي، مقدمة في هندسة النقل، ترجمة د. سعيد عبد الرحمن القاضي د. أنيس عبد الله التنير، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٩.

ب- <u>الرسائل والاطاريح</u>

١- غسان طارق ظاهر، أثر الانكشاف التجاري على الناتج المحلي الإجمالي في البلدان أسيوية مختارة للمدة ١٩٨٠-٢٠١٢، أطروحة مقدمة إلى، جامعة الكوفة، ٢٠١٣.

٢- حنان عبد الخضر هاشم، الترتيبات التجارية الدولية المعاصرة وآثارها في التجارة العربية، أطروحة قدمت إلى: جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٢.

٣- وصاف عتيقة، آثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة إلى: جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٤.

٤- يوسف محمود منهل، جدوى انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية، أطروحة مقدمة إلى: جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٦.

٥- آسيا قاسيمي، أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة مقدمة إلى : جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس/الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٥.

٦- طبايبية سليمة، دور محاسبة شركات التأمين في إتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة مقدمة إلى: جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٤.

٧- عوني عبد الهادي عثمان مشاقي، تحليل وتقييم توزيع الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والترفيهية في محافظة نابلس، أطروحة مقدمة إلى: كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠٠٨.

٨- عمر هشام الفخري، اثر سياسات منظمة التجارة العالمية في الصادرات الإجمالية والمصنعة في مجموعة مختارة من البلدان النامية، رسالة مقدمة إلى: جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٦.

٩- يسرى عامر عبد الكريم ألعبيدي، اثر أدارة التفاوض في قيادة مفاوضات انضمام العراق إلى المنظمة التجارة العالمية، رسالة مقدمة إلى: جامعة المستنصرية، ٢٠٠٩.

١٠-بسكري رفيقة، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية وإشكالية الانضمام لها، أطروحة مقدمة إلى : جامعة الحاج لخضر ـ باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية/ الجزائر، ٢٠١٥.

١١-فاطمة بو سالم، أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية ـ حالة الجزائر، رسالة مقدمة إلى: جامعة منتوري، قسنطينة، كلية العلوم والتسيير، فرع المالية، 2011.

١٢-نوار حمودة، واقع شركات التأمين وأهمية تفعيل دورها في الاقتصاد السوري، رسالة مقدمة إلى: جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ٢٠١١.

١٣-حدو علي، انعكاسات الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات المالية على تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية، رسالة مقدمة إلى: جامعة الجزائر ـ ٣ ـ ، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٢.

١٤-سجاد محمد عطية الجنابي، استراتيجيات مزيج الترويج السياحي ودوره في جذب السائح الأجنبي، رسالة مقدمة إلى: كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠١١.

١٥-ناموس حميد عبد المياحي، التخطيط المكاني للنمط المركزي لفعاليات وخدمات السياحة الدينية وأثرها في نمو الجذب السياحي للمشهد الكاظمي، دراسة مقترحة لإنشاء مجمع سياحي ديني، رسالة مقدمة إلى جامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٥.

١٦-زينب صادق مصطفى، إدارة المكونات الإستراتيجية للسياحة وتأثيرها في سياحة المجاميع، رسالة مقدمة إلى، جامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٧.

١٧-فهد منذر فهد مشعل، اثر جودة الخدمات الفندقية على رضا ضيوف فنادق فئة الخمسة نجوم في مدينة عمان، رسالة مقدمة إلى: جامعة الزرقاء، كلية الدراسات العليا، الأردن، ٢٠١٥.

١٨-برنجي أيمن، الخدمات السياحية وأثرها على سلوك المستهلك دراسة حالة مجموعة من الفنادق الجزائرية، رسالة مقدمة إلى: جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، ٢٠٠٩.

ج- المجلات والدوريات:

١- ناصر بن سليمان العمر، منظمة التجارة العالمية وأثارها الثقافية وموقف المملكة فيها، جمع وأعداد: إبراهيم ناصر، شبكة المعلومات الدولية، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٥.

٢- عبد الكريم محمود عبد، القدرة التنافسية الأمريكية بين حرية التجارة وحمايتها، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثاني والعشرين، ٢٠٠٩.

٣- علي بن عبد ألحصيني، منظمة التجارة العالمية ومزايا وتبعات انضمام المملكة العربية السعودية إليها، جامعة نايف للعلوم الأمنية، كلية التدريب، الرياض، ٢٠٠٩.

٤- إبراهيم العيسوي، مركز دراسات الوحدة العربية، الكات وأخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، الطبعة الثالثة، ٢٠٠١.

٥- احمد فتحي عبد المجيد،أثر اتفاقية أورغواي على واقع تجارة السلع الزراعية للدول العربية،مجلة بحوث مستقبلية،العراق،جامعة الحدباء،العدد السادس،تموز ٢٠٠٠.

٦- .فالح عبد الكريم الشيخلي،تعديلات في برنامج تمويل التجارة العربية،مجلة دراسات اقتصادية،العدد الثاني،السنة الثالثة،بغداد،بيت الحكمة،٢٠٠١.

٧- مصطفى العبد الله ،الاتفاقية العامة لتعريفات والتجارة وأثرها على الاقتصادات العربية،مجلة الفكر السياسي، العدد الثاني، دمشق ،١٩٩٨.

٨- أسامة عبد المجيد العاني،مستقبل الصناعة التحويلية في ضوء اتفاقيات منظمة التجارة العالمية،مجلة علوم إنسانية،السنة الرابعة،العدد٣١،نوفمبر،٢٠٠٦.

٩- برهان الدجاني ،الاتفاقية العامة للتعريفات الكمركية والتجارة وآثارها على الاقتصادات العربية ،مجلة أوراق اقتصادية،بيروت،العدد١٢، ١٩٩٦.

١٠- كارلوس أبريموبراجا،تدويل الخدمات وتأثيرها على البلدان النامية،مجلة التمويل والتنمية،واشنطن،العدد١، ١٩٩٦.

١١- الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة للبلاد العربية، الانعكاسات المحتملة لاتفاقية الجات على الاقتصادات العربية والدور العربي المشترك للتعامل معها،مجلة شؤون عربية،القاهرة،العدد الثامن،١٩٩٤.

١٢- وليد عودة ،أراء حول منظمة التجارة العالمية من منظار عربي وعالمي،مجلة أوراق اقتصادية،العدد ١٦،بيروت ،كانون الثاني ٢٠٠٢.

١٣- عادل محمد خليل،منظمة التجارة العالمية–أهم الاتفاقيات،جسر التنمية،سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية،العدد الثامن،السنة الرابعة،الكويت،المعهد العربي للتخطيط،شباط،٢٠٠٥.

١٤- عبد الكريم أبو هات،العراق والنظام التجاري المتعدد الأطراف(W.T.O) مجلة القادسية للعلوم الإدارية،جامعة القادسية،كلية الإدارة والاقتصاد ،المجلد السابع،العدد الثالث،٢٠٠٥.

١٥- فضل علي مثنى، الاثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية لدول النامية، معهد البحوث والدراسات العربية، دار النشر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٠.

١٦- أحمد فاروق غنيم، حول تحديد التجارة، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، ٢٠١٥.

١٧- حسان خضر، النفط الخام في أطار منظمة التجارة العالمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠١٦.

١٨- محمد قويدري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على إقتصاديات البلدان النامية، مجلة الباحث، جامعة الأغواط، الجزائر، العدد الأول، ٢٠٠٢.

١٩- دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات ، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية شعبة الإحصاءات، العدد (٨٦)، ٢٠٠٢.

٢٠- خالد مصطفى قاسم، صناعة الخدمات العربية ودورها في الإسراع بتحقيق التكامل العربي – دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العربية، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة، العدد (٣١)، ٢٠٠٥.

٢١- عابدين الدردير الشريف، مجلة جامعة الزيتونة، ليبيا، العدد الثاني، فصل الربيع، ٢٠١٢.

٢٢- قصي صالح، أدارة الجودة في مشاريع التشييد في سوريا، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد الثاني والعشرين ـ العدد الأول، ٢٠٠٦.

٢٣- عماد بن يحيى، عالم التقنية، الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) عن تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، ٢٠١٢.

٢٤- تقرير دولي عن 95% من سكان العالم يستخدمون الاتصالات المتنقلة نصفهم في آسيا، مجلة الشرق، الدمام، المملكة العربية السعودية، العدد (٦٤)، ٢٠١٣.

٢٥- سعد محمود الكواز، التغير والانفتاح لخدمات الاتصالات والمعلومات واثره في الاداء الاقتصادي لعينة من الدول المتقدمة والنامية، مركز الدراسات الإقليمية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد (١٤)، ٢٠٠٩.

٢٦- حلمي أبو الفتوح عمار، تكنولوجيا الاتصالات وآثارها التربوية والاجتماعية، دراسة ميدانية، بمملكة البحرين، جامعة المنوفية، ٢٠١٥.

٢٧- محمد الجلالي، صناعة البناء والتشييد العربية وتحديات العولمة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثاني، ٢٠٠٥.

٢٨- وفاء يحيى أحمد حجازي، المحاسبة الضريبية، مركز التعليم المفتوح، برنامج مهارات التسويق والبيع، جامعة بنها، مصر، ٢٠١٦.

٢٩- عزمي عبد الرحمن، الرسوم المفروضة على المنشآت الاقتصادية في فلسطين، وزارة الاقتصاد الوطني، الإدارة العامة للسياسات والتحليل والإحصاء، السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠٠٥.

٣٠- هيثم ناعس، أهمية قطاعي النقل والسياحة ودورها في استثمار الموارد البشرية والاقتصادية وتنميتها في مدينة دمشق ومنطقة الزبداني، مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٦، العدد الأول + الثاني ٢٠٠٩.

٣١- دينا احمد عمر، أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العدد (٢٩)،٢٠٠٧.

٣٢- احمد زكريا صيام، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة ـ الأردن كنموذج، جامعة البلقاء التطبيقية ـ الأردن، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد ٣، ٢٠١٦.

٣٣- حاتم فارس الطعان، الاستثمار أهدافه ودوافعه، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد (١٤)، ٢٠٠٦.

٣٤- هشام الربيعي، ما هو الاستثمار وأهدافه وتصنيفه وأنواعه ودوافعه، هيئة استثمار ميسان، ٢٠١٣.

٣٥- لؤي الخير الله، الخارطة الاستثمارية لمحافظة ذي قار، هيئة استثمار ذي قار، القسم الاقتصادي والفني، ٢٠١٤.

٣٦- الأهوار، مجلة المخطط والتنمية، جامعة بغداد، العدد (٢٥)، ٢٠١٢.

٣٧- كريم هاني محمد، التخطيط البيئي لإنعاش هور السناف بمياه نهر المصب العام في محافظة ذي قار، جامعة بابل، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد (١٢)، حزيران ٢٠١٣.

د- <u>التقارير والمؤتمرات:</u>

١- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، الحسابات القومية، للفترة:١٩٨١ ــ ١٩٩٠.

٢- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، الحسابات القومية، للفترة:١٩٩١ - ٢٠٠٠.

٣- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، الحسابات القومية، للفترة: ٢٠٠١ ــ ٢٠١٤.

٤- عزمي عبد الرحمن، منظمة التجارة العالمية والواقع الفلسطيني، تقرير صادر عن إدارة الدراسات والتخطيط، دائرة الدراسات والسياسات الاقتصادية، وزارة الاقتصاد الوطني، فلسطين، ٢٠٠٣.

٥- المعهد الدولي مع العراق، مؤتمر المراجعة السنوية الأولى للتقدم المحرز خلال ٢٠٠٧-٢٠٠٨، ستوكهولم-بغداد ايار٢٠٠٧، نيسان ٢٠٠٨.

٦- فاديه محمد عبد السلام،العرب وانعكاسات ألغات،أهم ملامح العَلاقة -حالة الأمة العربية،المؤتمر العلمي الثامن،الطبعة الأولى،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٩٨.

٧- مي دمشقية سرحان،نظرة أولية في الانعكاسات المحتملة لاتفاقية الجات على تجارة السلع الزراعية العربية،ورقة عمل مقدمة إلى الندوة القومية حول تنمية التبادل الزراعي-التجاري، في الأقطار العربية المنافسة،١٩٩٤.

٨- محسن احمد هلال، النفط الخام ومفاوضات قطاع الطاقة في أطار منظمة التجارة العالمية، المؤتمر السنوي الثامن لجامعة دور العربية ـ القاهرة ـ جمهورية مصر العربية، ٢٠١٢.

٩- معجم إحصائيات النقل، وثيقة أعدتها مجموعة العمل ما بين الأمانات لإحصائيات النقل يورستات، تقرير صادر عن اتحاد النقل الدولي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوربا، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٨.

١٠- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، منتدى الخدمات العالمي، الدورة الثالثة عشر، الدوحة، قطر، ٢٠١٢.

١١- إدارة التغيير في الأهوار، التحدي الكبير الذي يواجه العراق، الورقة البيضاء للأمم المتحدة، تقرير صادر عن فريق عمل الأمم المتحدة للمياه، ٢٠١١.

١٢- البنك المركزي العراقي، التقدير السنوي، ٢٠١٥.

١٣- الخارطة الاستثمارية للعراق، محافظة ذي قار، تقرير صادر عن الهيئة الوطنية للاستثمار، رئاسة مجلس الوزراء، جمهورية العراق، ٢٠١٤.

ثانياً: الزيارات والمقابلات:

١- رشيد السراي، رئيس اللجنة الاقتصادية والمالية، مجلس محافظة ذي قار، تاريخ المقابلة: ٢٠١٦/١٠/٦.الوقت:٩,٥٥ صباحاً.

٢- وزارة البيئة، مديرية بيئة ذي قار، دائرة حماية وتحسين البيئة، تاريخ المقابلة: ٢٠١٦/١٠/٧.الوقت:١١,٠٠

٣- عامر عبد الرزاق العبيدي، مدير متحف آثار ذي قار، تاريخ المقابلة: ٢٠١٦/١٠/٨. الوقت:١٠,٠٥ صباحاً.

ثالثاً: المصادر الأجنبية:

A – Books:

1- World Tourism Organization, "International Tourism Global Perspective", 1st Edition Pub-Lished By Wto Madrid, Spain, 1997.

B - Publication & Statistics:

1- Un, Unctad, HandBook Of Statistice, NewYork And Ganeva, 2014.

2- Un, Unctad World Investment Report, NewYork And Genera, 2015.

3- Un, Unctad Nations Conference On Trade And Development, NewYork And Geneva, 2007.

4- WTTC, The World Travel and Tourism Council, Economic Impact, 2016.

5- World Investment Report, The Shift Towar Disservices, Untited Nations Conference On Trade And Development, 2004.

6- OPEC, Annual Statistical Bulletin 2004, 2005, 2006, tables: 4&5.

7- The World Bank, Ibrd, Ida, Transport, 2016.

8- UNWTO, World Tourism Organization, Travel and Tourism, is a Specialized Agency of the United Nations,2016.

C- The Resources Through Webside:

1- General Agreement on Tariffs and Trade.

att:http://www.britannica.com/topic/general-Agreement-on-Tariffs-and-teade

٢- United Nations Statistice Division, (Standard International Trade Classification, Rev.3).

att:http://www.unstats.un.org/unsd/cr/registry/regcst.asp?cl=14

رابعاً: **الموقع الإلكترونية** (**انترنت**) :

١- - ماهية منظمة التجارة العالمية، بحث منشور على موقع وزارة الصناعة والتجارة الجمهورية اليمنية.

att:http://www.moit.gov.ye/moit/ar/node/687

٢- الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، بحث منشور على موقع الجامعة الجزائرية – جامعة التكوين المتواصل الإلكترونية، قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، تاريخ الاطلاع:٥/٥/٢٠١٦

att:https://www.alg17.com/vb/threads/thread-1209/

٣- فخر الدين، دور النقل والمواصلات والاتصالات على التنمية الاقتصادية في السودان.

att:http://www.al3alm1.blogspot.com/2015/05/blog-post_31.html

٤- علاء فارس، ما فوائد السفر، بحث منشور على موقع موضوع الإلكتروني.

att:http://www.mawdoo3.com/

٥- ريهام سمير، أفضل شركات تأمين في العالم.

att:http://www.almrsal.com/post/124138

٦- أهمية الاتصالات وتقنية المعلومات، وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات/ السعودية.

att:http://www.mcit.gov.sa/ar/nationalplan/pages/planITrole.aspx

٧- فلو ردي برينيف، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

att:http://www.qo.worldbank.org/03e2q30u50

٨- غلوريا م. غراندوليني، البنك الدولي، خمس طرق لتوفير الخدمات المالية للجميع يمكنها مساعدة الناس على بناء حياة أفضل.

att:http://www.blogs.worldbank.org/voices/ar/5-ways-universal-financial-access-can-help-people-build-better-life

٩- ناجحة عباس علي، الإعفاءات الضريبية والاستثمار، وزارة المالية العراقية، الهيئة العامة للضرائب.

att:http://www.tax.mof.gov.iq/articleshow.aspx?id=20

١٠- قيس العزاوي، تحقيقات قطاع السياحة والفنادق في العراق.

att:http://www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=15557

١١- عودت ناجي الحمداني، الاقتصاد، أزمتنا الاقتصادية.. كيف نواجها.

att: http://www.almadapaper.net/ar/printnews.aspx?NewsID=3094

١٢- محمد الجبوري، مكاتب سفر، بحث منشور على المنتدى الاجتماعي العراقي.

att:http://www.almubadarairaq.org/?p=1887

١٣- الوكالة الخبرية، ارتفاع عدد الفنادق وكربلاء الأولى من حيث النزلاء.

att:http://www.non14.net/76041/

١٤- إدراج أهوار العراق على قائمة التراث العالمي لليونسكو.

att:http://www.unesco.org

١٥- حيدر محمد الوائلي، آثار ذي قار المهملة، الجرح النازف، بحث منشور على الموقع الإلكتروني يا زهراء.

att:http://www.yazahar.org/1/almagalat/haider%20alwaeli/Aathar.html

١٦- علاء هاشم البدران، الأهوار في جنوب العراق، بحث منشور على منتدى العراق.

att:http://www.iraq.ir/vb/showthread.php?t=84490

١٧- نبيل جعفر عبد الرضا، دور السياحة في تنويع مصادر الدخل في العراق.

att:http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=307341

Abstract

International trade in services of scope in total international trade in the current century, various States were interested in the structure of exports of services, particularly in countries undergoing structural changes in GDP.

And what about Iraq there was interest in developing service sectors productivity due to the wars that Iraq fought probably opportunity came after 2003 when Iraq comes back to the restoration of economic and financial relations.

And represented an opportunity to incorporate archaeological areas and marshes in Iraq on the World Heritage list under 17/7/2016 at a meeting convened by UNESCO in Istanbul to launch a new stage in the development of service sectors productivity.

Research includes three chapters, as well as a set of conclusions and recommendations concerning international trade in services.

Mnistry of Higher Education and Scientific Research
University of AL- Qadisiya
Faculty of Management and Economics

International Trade In Services And Its Role In Enhancing The Economic Capacity With special Reference To Iraq

A Thesis Submitted To the Council of the College of Administration And Economics / University Of AL- Qadisiya

In Part of Fulfillments of the requirements For degree Master of Science in Economics

By

Ali Selim Abdul Hussein

supervised by

Dr. Abdul Kareim J.Shinjar AL Issawi. (Prof)

1438 **2017**